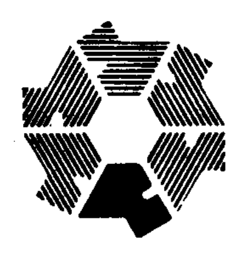
سلسلة رسائل البنك الصناعي

العدد : ١٤ اغسطس ١٩٨٤

الطاقة والتنمية وموازين المدفوعات الدّولية

دكتور حسن عبد العزيز حسن



بنك الكويت الصناعي ش.م.ك

ص.ب : ٣١٤٦ صفاة ، الكويت . تلكس : ٢٢٤٦٩/ ٢٢٥٨٢

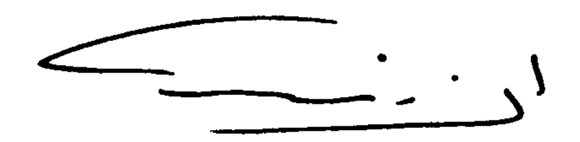
- الآراء الـــواردة في هذه الـــدراسة تعبر عن رأي الباحث ولاتعـــكس بالضـــــرورة اراء البنـــــــك .

تقديــــم

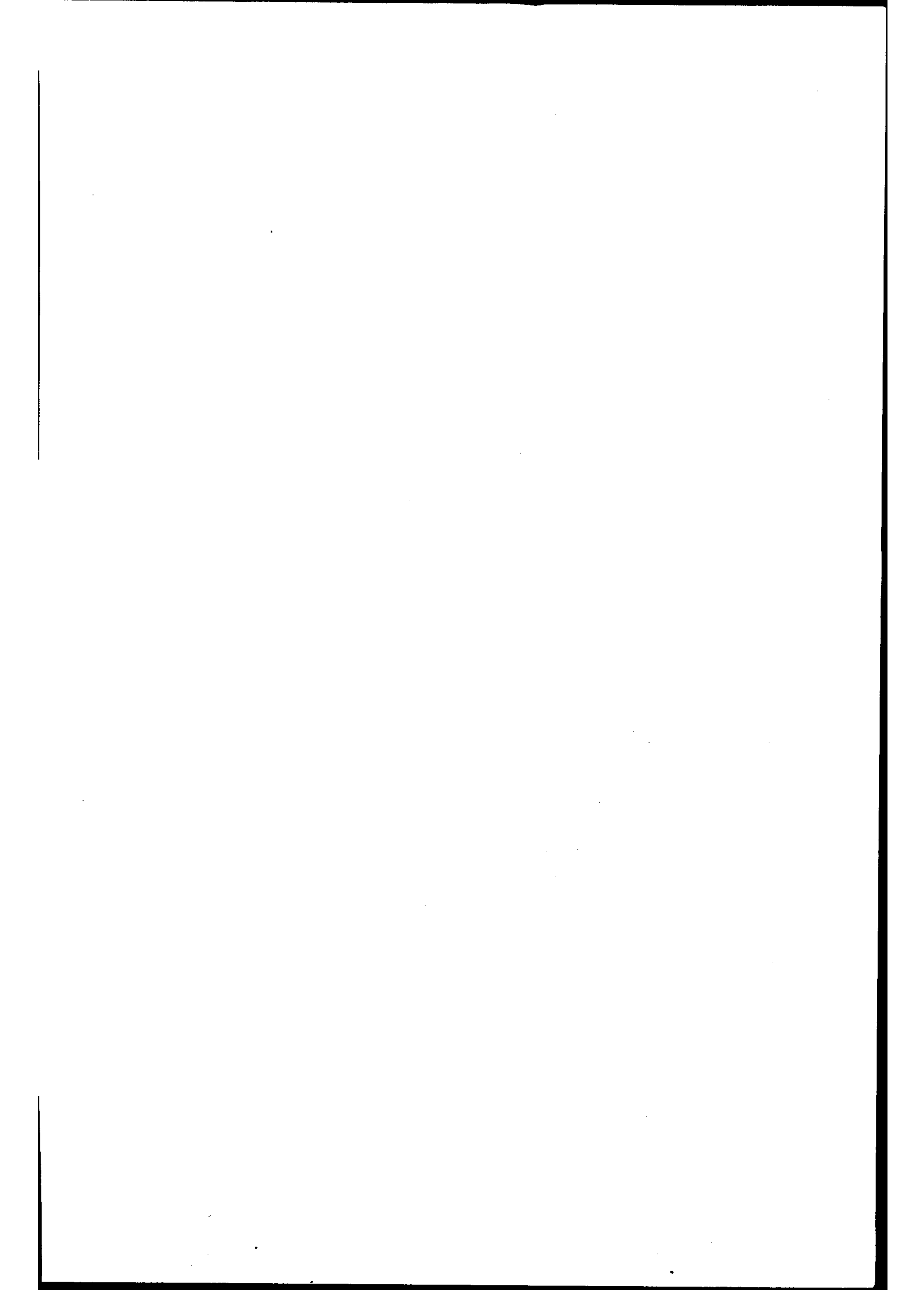
تهدف سلسلة رسائل البنك الصناعي الى الاسهام في تطوير المعرفة بالقضايا الاقتصادية الراهنة وهي لاتعكس بالضرورة آراء البنك ومواقفه ازاء القضايا المطروحة بقدر ماتمثل منبرا حرا لتبادل الآراء .

ولذلك فان سلسلة رسائل البنك الصناعي ترحب بمساهمة باحثين من مختلف الاتجاهات والمناهل الفكرية .

والله ولي التوفيق ،،



انور عبد الله النورى
رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب



المحـــتويات

رقم
الصفحة

القسم الأول

الطاقة والتنمية وموازين المدفوعات الدولية

القسم الثاني

الدول المستوردة للنفط والتغير في نمط استخدام وانتاج الطاقة

القسم الاول

الطاقة والتنمية وموازين
المدفوعات الدولية

مقدمة :

تتشكل ظروف الاقتصاد الدولي نتيجة لفعل العديد من القوى والمؤثرات ، التي تتشابك وتتفاعل وتظهر على صورة العديد من الظواهر الاقتصادية العالمية الصحية وغير الصحية ، التي قد تتوافق مع مصالح البعض على مدى فترات معينة من الزمن ، والتي قد تزيد من حدة ما يقابل الأخرى من ضغوط ومتاعب خلال تلك الفترات . وان كان التضارب بين المصالح الاقتصادية ليس بالقاعدة العامة في جميع الأحوال ، حتي وان ظهر خلال فترات زمنية معينة ، الا أنه يعد سمة من السمات التي تتصف بها العلاقات الاقتصادية الدولية بين الدول . وتتفاوت دول العالم فيما يمكن أن تلعبه من دور في صياغة المناخ الاقتصادي العالمي ، بقدر تفاوتها في القوة الاقتصادية والسياسية ، وما تحتله من مركز نسبي في التجارة العالمية ونظامي النقد والتمويل العالمي . وهنا تظهر دول السوق الحر المتقدمة صناعيا فيما تقوم به من دور هام في هذا الشأن ، وقد يضاف اليها ما اطلعته اخيرا من أهمية الدول النامية الرئيسية المصدرة للنفط . ويهمنا أن نتعرف هنا ، على ما اذا كانت هذه المقدرة على التأثير على ظروف الاقتصاد الدولي ، والامكانية الذاتية على التكيف الداخلي ، التي قد تتمتع بها دول السوق الحر المتقدمة صناعيا ، قد مكنت هذه الدول خلال العشر سنوات الماضية من التغلب على ما قد تكون تعرضت له موازين مدفوعاتها من اختلالات ، نتيجة لارتفاع أسعار النفط . كما يهمنا أن نتعرف على مدى انجاز فئات الدول النامية المستوردة للنفط في هذا الشأن .

ومن ثم فان ما نهدف اليه هنا ، هو دراسة أبعاد انعكاس أزمة الطاقة على موازين مدفوعات كل من دول السوق الحر المتقدمة والدول النامية المستوردة للنفط من ناحية والدول النامية المصدرة للنفط من ناحية أخرى ، والتعرف على ما قامت به الدول المستوردة للنفط من تدابير للتكيف كرد فعل داخلي لمواجهة تلك الازمة ، وذلك

للوصول إلى ما حققته كل من مجموعتي دول السوق الحر المتقدمة والدول النامية المستوردة للنفط من نجاح نسبي في مواجهة ما طرأ عليهما من اختلال في موازين مدفوعاتهما .

وتقتصر الدراسة على تناول دول العالم غير الشيوعي ، أو بعبارة أدق دول العالم خارج نطاق دول اقتصاديات التخطيط المركزي ، وذلك لما تتصف به هذه الدول الاخيرة من نظم اقتصادية تجعلها أقل تعرضا عن غيرها للتقلبات الاقتصادية العالمية ، بفعل ما تتبعه من تنمية متوازنة ، وتخطيط طويل الأجل ، وما يتم فيما بينها من تكامل اقتصادي . ولما قامت به معظم دولها من تنمية ما يتوفر — الى حد كبير — بها من موارد للطاقة سواء كانت نفطية أو فحمية أو غازية وكهربائية ، وذلك نتيجة لما مرت به دولها من ظروف الحرب الباردة خلال عقد الخمسينات ومعظم عقد الستينات ، ولما تعتنقه من مبادىء تركز على تنمية الطاقة والصناعات الأساسية . علاوة على أن ما يوجد بينها من تكامل داخلي ، يجعلها كمجموعة لا تعتمد الى حد كبير على الخارج في الحصول على احتياجاتها من الطاقة ، بل وأصبحت مصدرة صافية لقدر من الطاقة ، ويتوقع أن تستمر الى حد كبير على ذلك حتى نهاية عقد الثمانينات .

وتأخذ الدراسة بالتقسيم الوارد باحصاءات الأمم المتحدة لدول العالم غير الشيوعي ، فتميز بين دول السوق الحر المتقدمة والدول النامية ، وتأخذ بالمفهوم الضيق للدول النامية ، فلا يدخل في عداد تلك الدول الأخيرة كل من دول اقتصاديات السوق النامية الواقعة جنوب اوربا ، حيث تدرج هذه الدول ضمن دول السوق الحر المتقدمة . ولا تشمل كذلك الدول النامية المتبعة لاقتصاديات التخطيط المركزي الواقعة في شرق اوروبا وآسيا (بما في ذلك الصين الشعبية) ، وذلك لأنها تعتبر خارج نطاق الدراسة ، كما ورد بالفقرة السابقة ، وتميز الدراسة بين مجموعتي الدول النامية المستوردة للنفط والدول النامية المصدرة للنفط . وتعد هنا الدولة النامية مصدرة للنفط طالما كانت صادراتها النفطية تمثل نسبة تزيد عن ٥٠٪ من اجمالي صادراتها الكلية ، طبقا لبيانات سنة ١٩٧٨ . ويتم التمييز داخل مجموعة الدول النامية المستوردة للنفط بين ثلاث فئات : الدول سريعة نمو الصادرات الصناعية ، والدول

الأكثر تأخرا ، والدول النامية الأخرى[1] .

وتغطي الدراسة الفترة من سنة ١٩٧٠ الى سنة ١٩٨٢ ، فهي تمتد من أوائل عقد السبعينات ، أي من قبل ظهور أزمة الطاقة على نهاية ١٩٧٣ ، وتسير مع تصاعد اسعار النفط في ٧٤/٧٣ ثم تراجع معدلات نموها من بعد ذلك ، وتصاعدها مرة اخرى في ٨٠/٧٩ ، وتصل اخيرا الى سنة ١٩٨٢ ، التي شهدت بداية تراجع أسعار النفط للمرة الثانية . ويتم التركيز في تحليل بعض نقاط الدراسة على سنوات محورية معينة وذلك مثل السنوات ٧٠ ــ ٧٤ ــ ٧٨ ــ ٨٠ ــ ٨٢ ، وذلك دون تجاهل السنوات الوسيطة ، طالما كانت تحتل أهمية معينة . هذا وقد اقتصر توفر بعض البيانات حتى سنة ١٩٨٠ أو ١٩٨١ .

ولتحقيق ما تسعى اليه الدارسة من هدف ، تبدأ في النقطتين الأولى والثانية بالتمهيد ، بتوضيح أولا ما ساد أوائل عقد السبعينات من مشكلات اقتصادية عالمية بخلاف الارتفاع في أسعار النفط ، وذلك لأعطاء تحفظ من البداية على مدى مسئولية اسعار النفط فيما حدث من اختلالات في موازين مدفوعات المجموعات المختلفة من الدول (وهي دول السوق الحر المتقدمة ، والدول النامية المستوردة للنفط والدول النامية المصدرة للنفط) . وبتوضيح ثانيا ما حدث خلال عقد السبعينات وأوائل الثمانينات من تغيرات رئيسية في أنماط موازين مدفوعات تلك المجموعات الثلاث المختلفة من الدول ، كاطار احصائي عام يشتمل على التغيرات الرئيسية التي يتم دارستها تفصيليا في الاجزاء المختلفة التالية . ثم من بعد ذلك تدخل الدراسة الى التعرف احصائيا على تطور موازين التجارة الخارجية بين المجموعات الرئيسية الثلاث من الدول ، موضحة دور كل من التغيرات الكمية والسعرية المتبادلة بين الدول فيما

(١) تتصف الدول النامية سريعة نمو الصادرات الصناعية بما يلي : (١) تزيد قيمة صادراتها الصناعية عن ٨٠٠ مليون دولار طبقا لبيانات ١٩٧٦ . (٢) تنمو صادراتها الصناعية بمعدل سنوي يزيد عن ٢٠٪ خلال الفترة من ١٩٦٧ الى ١٩٧٦ . وتشمل هذه الفئة كلا من الأرجنتين ــ البرازيل ــ هونج كونج ــ جمهورية كوريا وسنغافورة . أما فئة الدول النامية الأكثر تأخرا فتشمل ٣١ دولة وهي : أفغانستان ــ بنجلاديش ــ بنين ــ بوتان ــ بوتسوانا ــ بوروندي ــ كاب فيرد ــ جمهورية وسط أفريقيا ــ تشاد ــ كومورس ــ أثيوبيا ــ جامبيا ــ جوينيا ــ جينيا بيساو ــ هيتي ــ جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية ــ ليسوتو ــ ملاوي ــ مالديفيس ــ مالي ــ نيبال ــ نيجر ــ روندا ــ ساموا ــ الصومال ــ السودان ــ أوغندا ــ تنزانيا ــ فولتا العليا واليمن الشمالية والجنوبية . وتشمل الدول النامية الأخرى بقية الدول النامية المستوردة للنفط .

حققته كل منها من فائض أو عجز ، وذلك كرد فعل لكل من التغيرات في أسعار النفط ، وما اقترن بالاقتصاد العالمي من ظروف من جهة ، وما اتبعته المجموعات المختلفة من الدول من تنمية أو تكيف من جهة أخرى . هذا التكيف الذي تناولته من بعد ذلك النقطة التالية في صورة عامة ممثلا في عمليات التنمية الاقتصادية بصفة عامة[1] . ومن بعده تأتي النقطة التي توضح دور التدفقات المالية في عمليات التكيف ، وكيف أنها قد نقلت العديد من الدول النامية المستوردة للنفط إلى أزمة مديونية . وأخيرا تنتهي الدراسة بملخص لما وصلت إليه من نتائج .

المناخ الاقتصادي العالمي في أوائل السبعينات :

شهد الاقتصاد العالمي في بداية عقد السبعينات ــ وبعد أكثر من عقدين من التنمية السريعة ــ العديد من المشكلات الاقتصادية العالمية ، التي تشعبت آثارها ، وتعددت أبعادها ، وانعكست ــ ضمن ما انعكست ــ على موازين مدفوعات دول العالم المتقدمة صناعيا والنامية . فما حدث خلال تلك الفترة لم يكن ارتفاعا في اسعار النفط في ١٩٧٤/٧٣ فحسب ، فلقد سبقه ولازمه العديد من الظواهر الاقتصادية العالمية الهامة الأخرى . فهناك التضخم العالمي الواسع ، والذي تركز بصفة خاصة في الدول الصناعية المتقدمة بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، يضاف اليه أزمة النقد العالمي وتعديل أسعار العملات ، أثر انهيار نظام بريتون وودز لأسعار الصرف في ١٩٧١ ، علاوة على الرواج الواسع الذي شهدته أسواق السلع ، والعجز في عرض الأغذية والاسمدة في ١٩٧٢ ــ ١٩٧٤ .

فلقد حققت دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية طوال عقد الستينات وحتى سنة ١٩٧٢ معدلات نمو مرتفعة (اذ بلغ معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الاجمالي ١ر٥٪ خلال الفترة من ٦١ الى ١٩٧٢) ، وقد عملت معظم تلك الدول عند أو قرب طاقاتها الانتاجية الكاملة ، مصحوبة بمعدلات تضخم مرتفعة ، بحيث نمت أسعار

(١) وذلك دون تناول التكيف في صورته الخاصة ــ التي تهمنا أيضا ــ وهي التكيف في مجال الطاقة ، الذي تمت دراسته في بحث مستقل تحت عنوان « الدول المستوردة للنفط والتغير في نمط استخدام وانتاج الطاقة » وذلك للحاجة الى تناوله بشكل أكثر استفاضة ــ انظر ص ٨١ــ١٢٧ .

الاستهلاك في معظمها بمعدلات سنوية لا تقل عن ٤ الى ٥ في المائة . وقد تصاعدت معدلات الانتاج في تلك الدول الى مستويات مرتفعة في سنتي ١٩٧٢ و ١٩٧٣ ، فوصلت الى ما يتعدى ٦٪ في سنة ١٩٧٣ وحوالي ١٠٪ على نهاية ١٩٧٣ . ومن ثم نجد أن ما شهده العالم الغربي من رواج وتضخم[1] ، كان من العوامل التي أدت الى زيادة الطلب وارتفاع اسعار السلع الغذائية والمواد الأولية وكذلك اسعار النفط الخام . وقد ساهمت العوامل الأخرى في ذلك ، مثال انخفاض قيمة الدولار الامريكي ، وما خلقه التخلي عن معدلات الصرف الثابتة من زعزعة الثقة في قيمة العملات ، مما دفع الى زيادة الميل نحو الاحتفاظ بمخزونات من المواد الأولية . خاصة وأنه علاوة على ذلك فلقد تعرض الانتاج من معظم المنتجات الزراعية للنقص لأسباب عامة وخاصة وبالذات في سنة ١٩٧٢ . وذلك نتيجة لما اتبعه الكثير من الدول النامية من استراتيجيات للتنمية خلال الستينات ، أولت التركيز نحو صناعات احلال الواردات ، وأهملت نسبيا الانتاج الزراعي[2] . فقد عمدت نحو حماية الصناعات

---

(١) نجد مشاكل السبعينات جذورها في أواخر الستينات . في ذلك الوقت شهد العديد من الدول الأوربية تضخما سريعا في الأجور . ورفعت البرامج الاجتماعية الجديدة وحرب فيتنام الانفاق الحكومي في الولايات المتحدة الأمريكية بصورة كبيرة دون أن يقابلها زيادة اضافية في الضرائب تمويلها . فلقد حاولت حكومة الرئيس الأمريكي الاسبق جونسون في ١٩٦٥ التقليل من الأثر السياسي داخل الولايات المتحدة للتصاعد الحاد في كلفة الحرب الفيتنامية ، بعدم الالتجاء الى الكونجرس الامريكي لفرض ضرائب اضافية لتسديد فاتورة الحرب الا بعد فوات الأوان . تلك الحرب التي بلغ معدل كلفتها وهي في قمتها نحو مليوني دولار في كل ساعة ، بحيث يعتبرها البعض بمثابة المحرك الرئيسي للتضخم على نطاق عالمي ، خاصة خلال فترة أوج استخدام الدولار كاحتياطي للعملات الوطنية ، وكأداة للمدفوعات الدولية (بما كان يسمى قاعدة الصرف بالدولار) . ولقد أدى ذلك الى تصدير التضخم الى خارج الولايات المتحدة ومشاركة بقية دول العالم لعبء الحرب الامريكية في فيتنام .

كما يشير البعض الى أنه على نهاية عقد الستينات كانت قد وصلت الدول الصناعية المتقدمة الى نهاية دورة الانتعاش التي ابتدأت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، وأدت الى ارتفاع مستويات المعيشة ، ولم تقم الدول المتقدمة بعمليات الاصلاح الاقتصادي والسياسي اللازمة . كما تفاقم عجز ميزان المدفوعات الامريكي ، بفعل منافسة الاقتصاد الغربي للاقتصاد الامريكي ، الذي تباطأت فيه نمو الانتاجية وتزايدت الأجور .

انظر كلا من : فؤاد مرسي ــ مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر ــ ص ٤٣ ــ ٥٣ . **عالم النفط** ــ ١٨ ابريل ١٩٨١ . البنك الدولي ــ **تقرير عن التنمية في العالم** ١٩٨١ ص ١٦ .

Helen Hughes, Issues for Non - Petroleum developing Countries, Oxford Energy Seminar, Sept. 1981, p.4.

(٢) « .. ويرتبط هذا الوضع ، باختيار استراتيجية معينة للتصنيع لا تستهدف الوفاء باحتياجات الجماهير الاساسية .. فتحت شعار استراتيجية انتاج بدائل للواردات » ، يجري انتاج سلع كمالية أو ترفيه ، ولا سيما السلع المعمرة كالسيارات والثلاجات وما اليها تواجه طلب الطبقات الغنية الميسورة . وتحت شعار « زيادة الصادرات » يجري انتاج السلع نفسها بقصد التصدير للفئات نفسها في بلدان العالم الثالث الأخرى ، أو في بعض الحالات الى أسواق الدول المتقدمة بسعر

المحلية ، ووضع الرقابة على أسعار المنتجات الزراعية ، وفرض الضرائب على الصادرات منها ، مما قلل من الحافز نحو زيادة الانتاج من المواد الأولية الزراعية والغذائية . يضاف الى ذلك تزايد العجز في عرض الاسمدة والمبيدات الحشرية نتيجة لقصور تنبؤات الزيادة في الطلب العالمي التي لازمت انتشار نوعيات جديدة من القمح والذرة والأرز ، مما أخر في انشاء الطاقات الانتاجية اللازمة لمواجهة الزيادة في الطلب ، خاصة وان انشاء وحدات جديدة يستلزم عدة سنوات ، وتعذر القيام بذلك في الولايات المتحدة الأمريكية ، نتيجة لقيود حماية البيئة من التلوث . يضاف الى ذلك سوء محصول القمح بالاتحاد السوفيتي ، مما جعله يدخل السوق كمشتر بكميات كبيرة ، علاوة على الدخول غير المتوقع للصين الى السوق كمشتر أيضا . كذلك تعرض محصول القطن الأمريكي للانخفاض (في ١٩٧٢) ، وتعرض عرض بعض المواد الأولية التعدينية — لأسباب سياسية — للانخفاض . كل ذلك عمل على رفع أسعار المواد الأولية والغذائية الى مستويات مرتفعة ، تفوق ما أدت اليه في اوائل الخمسينات الحرب الكورية من ارتفاع في الأسعار[1] .

ومن ثم نجد أنه وان كان يعد ارتفاع اسعار النفط في ٧٤/٧٣ من أهم الأحداث الاقتصادية والسياسية العالمية التي حدثت في أوائل السبعينات ، الا أنه لا يعتبر الحدث الاقتصادي العالمي الوحيد المؤثر على موازين المدفوعات الدولية . كما أنه لا يعتبر

أرخص من سعر مثيلاتها المنتجة في تلك البلاد . وهذا النوع من الصناعات يحتاج الى معدات باهظة التكاليف .. كما أنه وثيق الصلة بالتطور التكنولوجي السريع ... وهكذا ... تزيد تبعية الاقتصاد القومي ... » للخارج .

اسماعيل صبري عبدالله نحو نظام اقتصادي عالمي جديد — مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب — القاهرة — ١٩٧٦ — ص ٩٤ .

ولقد ارتبط مفهوم التنمية في بعض الدول بالتركيز على التصنيع ، مع اهمال الزراعة باعتبارها قطاعا بدائيا ، دون ادراك لما تحتله التنمية الزراعية من أهمية لانجاح عمليات التنمية ، وبما في ذلك عمليات التصنيع ذاتها .

(١) Alasdair Mac Bean, Trade Prospects for Developing Countries After the Rise in Oil Price, Edited by T.M.Rybczynski, **The Economics of The Oil Crisis**, Holmes & Meier Publishers, inc., New York, 1976. pp. 71-73.

ارتفعت اسعار السلع (المواد الغذائية والخام والتعدينية) بحيث وصلت اسعارها في ١٩٧٤ الى ما يتعدى في المتوسط نسبة ١٢٢٫٢٪ مما كانت عليه قبل ذلك بثلاث سنوات .

IMF, **International Financial Statistics, Supplement on Trade Statistics**, Supplement Series No. 4, Washington, 1982, p.xx.

وبالتركيز على المنتجات الغذائية التي تستوردها الدول النامية ، والتي تحصل عليها بنسبة ٦٤٪ من الدول الصناعية المتقدمة ، وتمثل في هيكل واردات الدول النامية ضعف نصيب بند النفط ، نجد أن أسعار هذه المنتجات قد ارتفعت بشكل كبير ، مما أثر على موازين مدفوعات الدول النامية . وعلى سبيل المثال ارتفع متوسط سعر طن الغلال من ٨٥ دولار عام ١٩٧١ الى ٢٢٠ دولار عام ١٩٧٤ .

صديق محمد عفيفي — **تسويق البترول** — وكالة المطبوعات — الكويت — ١٩٧٧ — ص ٣٠٢—٣٠٨ .

المسئول عن ما ساد من تضخم واسع الأبعاد ، بقدر كونه ــ في الابتداء ــ نتيجة لذلك التضخم . ومن هنا علينا أن نتحفظ من البداية ، ونحن ندرس أثر ارتفاع اسعار النفط على موازين مدفوعات المجموعات الرئيسية للدول ، ونشير الى أن هناك التغير في أسعار المواد الأولية والغذائية المصدرة من الدول النامية ، وكذلك الارتفاع في أسعار السلع الصناعية والغذائية المصدرة من دول السوق الحر المتقدمة ، والتي تعكس ما ساد هذه الدول من معدلات مرتفعة للتضخم وارتفاع في التكلفة . فالأمر لا يتعلق فقط بما حدث من تغير في أسعار النفط ، فقد تعكس موازين المدفوعات ــ لبعض الدول ــ أثر تغير اسعار المواد الاولية والغذائية بشكل مواز لتغير اسعار النفط . وقد تعكس ذلك الاثر لدول أخرى ، بشكل معاكس لتغير أسعار النفط ، مما قد يؤدي ، أما إلى المبالغة في قياس أثر ارتفاع اسعار النفط على موازين مدفوعات بعض الدول ، أو قد يعمل على تخفيف ذلك الاثر لبعض الدول الأخرى . وينطبق المثل على تغير أسعار السلع الصناعية .

وان كنا ننوه بهذا التحفظ ، الا أن ما استخدم من تصنيف لمجموعات وفئات دول العالم ، سوف يساعد الى حد كبير على عدم تشوه ما جاء من تحليلات في الدراسة ، وذلك لأن الدول النامية المصدرة للنفط (وقد فصلت كمجموعة مستقلة في الدراسة) هي في الغالب دول غير مصدرة للمنتجات الغذائية أو الأولية خارج مجال الطاقة ، كما أنها كذلك غير مصدرة أساسا للمنتجات الصناعية ، ومن ثم تصبح صادرات هذه الدول لأي من مجموعات الدول الأخرى محل الدراسة غير مشوهة بتقلبات سعرية لأي صادرات هامة أخرى . كما نجد أنه بالنسبة للدول المستوردة للنفط ، قد فصل بين كل من مجموعة دول السوق الحر المتقدمة ومجموعة الدول النامية المستوردة للنفط ، لما يوجد بين كلا المجموعتين من تفاوت شاسع في جميع نواحي التحليل ، علاوة على ما اتخذته أسعار صادرات كل منها من نمط تغير مختلف . وينطبق المثل على ما اتبعته الدراسة من تصنيف لفئات الدول النامية المستوردة للنفط .

التغيرات الرئيسية في موازين المدفوعات الدولية :

مر السوق العالمي للنفط منذ أوائل السبعينات حتى وقتنا هذا بدورتين رئيسيتين ، تصاعدت خلالهما الاسعار الاسمية والحقيقة للنفط ، وانتقلت في كل مرة الى مستوى

أعلى مما سبق . وقد أعقب كلا من هذين الارتفاعين الهامين في الاسعار شيء من التراجع السعري ، خاصة في الأسعار الحقيقية ، وذلك كما يبدو من الجدول رقم (١) ، الذي يوضح لنا ما حدث من ارتفاع تدريجي في اسعار النفط من سنة ١٩٧٠ حتى أواخر ١٩٧٣ ، التي شهدت التصاعد الهام الأول في اسعار النفط ، والذي امتد خلال سنة ١٩٧٤ ، ثم ما لبث وأن حدث بعض الاعتدال في تصاعد السعر الاسمي ، على حين أخذ السعر الحقيقي في الهبوط الى أن وصل الى اقل مستوى له في ١٩٧٨ ، ومن بعده جاء التصاعد الهام الثاني في اسعار النفط خلال ١٩٧٩ و ١٩٨٠ ولحد ما ١٩٨١ ، تلاه تراخ آخر وانخفاض محدود في الأسعار .

هاتان الدورتان اللتان ظهرتا في سوق النفط خلال عقد السبعينات وأوائل عقد الثمانينات ـــ أي كانت الأسباب ورائها[١] ـــ قد اقترنتا ضمن ما اقترنتا به ـــ بأنماط معينة لموازين مدفوعات المجموعات الرئيسية لدول العالم ، فلقد أثر الارتفاع في اسعار النفط على موازين مدفوعات الدول المختلفة ، ليس فحسب لما قد يحتله النفط من أهمية نسبية مرتفعة الى اجمالي تجارتها الخارجية ، ولكن أيضا لما يترتب على ارتفاع اسعار النفط من آثار غير مباشرة ، راجعة الى ما يتصف به من طبيعة تنموية استراتيجية (استخدامه في كل الأنشطة الانتاجية والخدمية الحديثة) ، وما يتمتع به من علاقات تشابكية مع المصادر الأخرى للطاقة[٢] . فمن الطبيعي أن لا يقتصر اثر الارتفاع في اسعاره على تحقيق عجز أو فائض أولي في موازنات الدول المختلفة مع العالم الخارجي ، فهناك الآثار غير المباشرة التي يمكن أن يقع عبؤها أو أثرها على تلك الموازنات ، سواء من خلال الأثر على الدخول أو الآثار الاحلالية أو التكميلية أو التحويلية لجانب من الدخل[٣] . تلك الآثار غير المباشرة ، قد تعمل على زيادة أو التخفيف من الأثر الأولى لرفع أسعار النفط على الموازنات

---

(١) ارجع في هذا الخصوص الى دراسة كاتب هذه السطور عن :
ابعاد توازن السوق العالمي للنفط ـــ مجلة المال والصناعة ـــ العدد الرابع ـــ بنك الكويت الصناعي ـــ الكويت ـــ ١٩٨٣ .

(٢) انظر الدراسة السابقة ص ٣٤ـــ٣٦ .

(٣) ارجع الى :

W.M. Corden, Framework for Analysing The Implications of The Rise in Oil Prices, Edited by T.M. Rybczynski, **The Economics of The Oil Crisis**, Holmes & Meier Pulbishers, inc., New York, 1976, pp. 12-24

جدول رقم (١)

التطور في السعر الاسمي والحقيقي لنفط القياس للأوبك للسنوات من ١٩٧٠ الى ١٩٨٣[١]

السنة	السعر الاسمي[٢] دولار/برميل	السعر الاسمي[٢] سنة الأساس ١٩٧٤=١٠٠	السعر الحقيقي[٣] دولار/برميل	السعر الحقيقي[٣] سنة الأساس ١٩٧٤=١٠٠
١٩٧٠	١ر٣٥	١٣		
١٩٧١	١ر٧٥	١٦		
١٩٧٢	١ر٩٠	١٨		
١٩٧٣	٢ر٦٤	٢٤		
١٩٧٣ (الربع الأخير)	٣ر٦٥	٣٤		
١٩٧٤	**١٠ر٧٨**	١٠٠	**١٠ر٧٨**	١٠٠
١٩٧٥	١٠ر٧٢	٩٩	٩ر٤٦	٨٨
١٩٧٦	١١ر٥١	١٠٧	١٠ر١٠	٩٤
١٩٧٧	١٢ر٣٩	١١٥	٩ر٩٠	٩٢
١٩٧٨	**١٢ر٧٠**	١١٨	**٨ر٧٨**	٨١
١٩٧٩	١٧ر٢٨	١٦٠	١٠ر٢٥	٩٥
١٩٨٠	**٢٨ر٦٧**	٢٦٦	**١٥ر٤٥**	١٤٣
١٩٨١	٣٣ر٢٠	٣٠٨	١٧ر٣٤[٤]	١٦١
١٩٨٢	٣٤ر ٠	٣١٥	١٥ر٧٨[٥]	١٤٦
١٩٨٣ (مارس)	٢٩ر ٠	٢٦٩		

(١) SOURCES: Fadhil J. Al-Chalabi, OPEC's Hydrocarbon Policy Options, MEES, Supplement to VOL. xxv, No. 8, 7 Dec. 1981, pp. 5-6; PIW, April 12, 1982, p.11.
البنك الدولي ــ تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٢ ــ ص ١٣ .

(٢) المتوسط السنوي لأسعار بترول القياس للأوبك

(٣) حسبت بأخذ كل من معدل التضخم والتغير في أسعار صرف العملات بالمقارنة بالدولار في الاعتبار .
ويعتبر معدل التضخم المستخدم عند الحدود الدنيا ، فهو الخاص باسعار صادرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، وهذا يقل عن اسعار وادرات دول الاوبك .

(٤) لا يشمل الربع الأخير من سنة ١٩٨١ .

(٥) رقم تقديري .

الخارجية لمختلف دول العالم . وقد يفوق أثرها في بعض الدول ما قد يحدث بها نتيجة الآثار المباشرة[1] .

ويهمنا في النقطة الحالية ، أن نتعرف على التغيرات الرئيسية ، التي حدثت في موازين مدفوعات كل من دول السوق الحر المتقدمة والدول النامية المستوردة للنفط من ناحية والدول النامية المصدرة للنفط من ناحية أخرى ، كنتيجة لدورتي ارتفاع أسعار النفط ، التي حدثت خلال الفترة السابقة ، آخذين التحفظ السابق ذكره في النقطة السابقة في الاعتبار .

بالابتداء بدول السوق الحر المتقدمة صناعيا ، والتي تمثل بعدد سكانها نسبة حوالى ١٨٪ من مجموع سكان العالم ، نجد أنها ــ كما هو واضح بالجدول المرفق (م ــ ١) ــ كانت تحقق فائضا تجاريا قدره ٤ر٦ بليون دولار في سنة ١٩٧٠ ، ثم ما لبث هذا الفائض أن تحول مع الارتفاع الهام الأول في اسعار النفط الى عجز تجاري ، يبلغ حوالي ٨ر٣٣ بليون دولار في السنة ١٩٧٤ ، ولكن استطاعت الدول المتقدمة مع اعتدال الارتفاع في اسعار النفط (بل وانخفاض اسعاره الحقيقية) ، ان تخفض هذا العجز بسرعة ، فأصبح لا يتعدى ٤ر. بليون دولار في ١٩٧٨ . الا أنه مع معاودة تصاعد أسعار النفط ، ارتفع العجز الى ما يزيد عن ضعف ما تحقق في سنة ١٩٧٤ ، ووصل الى ٧ر٧٦ بليون دولار في سنة ١٩٨٠ . وللمرة الثانية تمكنت الدول المتقدمة من تخفيض العجز التجاري خلال وقت قصير للغاية ، حيث لم يتعد ١٠ بليون دولار في سنة ١٩٨٢[2] ، وذلك على الرغم من عدم انخفاض اسعار النفط بعد .

وباضافة صافي الصادرات/ الواردات غير المنظورة والتحويلات الخاصة وصافي تحويلات عوائد عوامل الانتاج مع العالم الخارجي ، نجد أن صافي الحساب الجاري ــ بما يضيفه من بنود من بعد الميزان التجاري ــ يحسن لدرجة كبيرة صورة توازن الدول المتقدمة مع العالم الخارجي . ويرجع ذلك في المقام الأول إلى ما يعود على دول السوق الحر المتقدمة من عائد صافي على استثماراتها المباشرة الخارجية ، والذي أخذ في

---

(١) فعلى سبيل المثال لم يكن الأثر المباشر لارتفاع اسعار النفط على موازين مدفوعات « الدول النامية المستوردة للنفط الأكثر تأخرا » كبيرا بقدر ما تأثرت به موازين تلك الدول نتيجة للاثار غير المباشرة . وذلك لأن الكميات المستوردة من النفط تمثل أهمية نسبية منخفضة الى اجمالي واردات تلك الدول .

(٢) انظر هامش جدول رقم (م ــ ١) .

التصاعد التدريجي من ٦ر٦ بليون دولار في ١٩٧٠ إلى ٧ر٢٧ بليون دولار في ١٩٧٩ ، ثم انخفض قليلا إلى ٧ر٢٢ بليون دولار في ١٩٨١ . ويلي ذلك في الأهمية صافي صادراتها غير المنظورة ، سواء تمثلت في خدمات السياحة والسفر أو النقل والتأمين أو خلافه . ولقد ساهمت صافي التحويلات الخاصة لمواطني دول السوق الحر المتقدمة العاملين بالخارج بقدر سنوي يتراوح بين واحد بليون وبليوني دولار خلال الأربع سنوات من ١٩٧٧ إلى ١٩٨٠ . وبدون شك فأن معظم هذه التحويلات وجانب هام من المصدرين سابقي الذكر يأتي من الدول النامية المصدرة للنفط . ومن ثم نجد أن ما حققته تلك الدول المتقدمة من عجز في الحساب الجاري ، قدره ٥ر١٩ بليون دولار في ١٩٧٤ ، تحول بسرعة إلى فائض قدره ٢ر٢٧ بليون دولار في سنة ١٩٧٨ . وكذلك ما حققته مع معاودة الارتفاع في أسعار النفط من عجز في الميزان الحسابي قدره ٧ر٤٨ بليون دولار في سنة ١٩٨٠ ، لم يلبث طويلا وتحول خلال سنتين فقط إلى فائض يتعدى ١١ بليون دولار في سنة ١٩٨٢ . ويلاحظ على الدوام (سواء كان الميزان الحسابي في حالة عجز أو فائض) أن هناك تحويلات حكومية صافية متزايدة متجهة نحو الخارج . ومن الجدير بالذكر ، أنه من ناحية لا يمكن أن نحمل ماحدث من تصاعد في أسعار النفط خلال بعض السنوات مسئولية كل ما اقترنت به نفس هذه السنوات من عجز في الحساب الجاري بدول السوق الحر المتقدمة ، فعلينا أن لا نتجاهل تأثير ما سبق الاشارة إليه من تحفظ في النقطة السابقة عن الظروف الاقتصادية الأخرى غير المواتية ، وقد يمكن التعرف على ذلك إذا ما درست حالة كل دولة من هذه الدول على حدى[1] . إلا أنه لا يمكن من ناحية أخرى

---

(١) فيمكن الرجوع مثلا الى :
توماس ستاوفر ــ « لأن ما تقبضه أويك باليمنى تدفعه باليسري : ميزان المدفوعات الأمريكي لا يتأثرا كثيرا بأسعار النفط ، والعجز نتيجة خلل اقتصادي داخلي ــ **عالم النفط** ــ المجلد الحادي عشر ــ العدد ٣١ .
كما يلاحظ أيضا على سبيل المثال أن المانيا الاتحادية لم تحقق في سنة ١٩٧٤ عجزا في ميزان مدفوعاتها ، بل على العكس من ذلك ، ارتفع ما حققته من فائض فيه الى نسبة ٧ر٢٪ من اجمالي ناتجها القومي في ١٩٧٤ ، بالمقارنة بنسبة ٣ر١٪ في سنة ١٩٧٣ ، وذلك على الرغم من اعتمادها على الخارج في الحصول على أكثر من نصف احتياجاتها المحلية من الطاقة ، وارتفاع قيمة استيرادها من النفط من ١ر٥ بليون دولار في ١٩٧٣ الى ٣ر١١ بليون دولار في ١٩٧٤ ، بما أدى زيادة نصيب النفط الى اجمالي وارداتها من حوالي ٥ر١٠٪ في ١٩٧٣ الى ٨ر١٥٪ في ١٩٧٥ . ونجد من وراء ذلك ، أنها حققت من بين دول السوق الحر الصناعية السبع الكبرى (مع استبعاد كندا) أقل انخفاض في معدلات التبادل الدولي (–٣ر٠٪) من ١٩٧٢ الى ١٩٧٥ (بما يعني أنها استطاعت مباشرة نقل ما حدث من ارتفاع في متوسط قيمة وحدة وارداتها الى متوسط قيمة وحدة صادراتها) ، وان ما حدث فيها خلال نفس الفترة من ارتفاع في

أن نعفي الارتفاع في أسعار النفط كلية من هذه المسئولية ، وذلك لما سوف يوضحه التحليل في هذا الشأن فيما بعد . فما الارتفاع في أسعار النفط إلا أحد العوامل الرئيسية التي شاركت في تحقيق ما حدث من عجز في موازين مدفوعات هذه الدول ، إلا أنه لم يكن من الصعب ابتلاع وتحويل ذلك الأثر بسرعة كما سوف يتبين لنا كذلك فيما بعد .

وأخيرا بالنظر الى التدفقات الرأسمالية والتغير في الاحتياطي لدول السوق الحر المتقدمة ، نجد أن صافي التحركات الرأسمالية طويلة وقصيرة الأجل (الممثلة في استثمارات وقروض وايداعات في البنوك) قد اتخذت في أغلب السنوات اتجاها الى خارج الدول المتقدمة ، باستثناء تدفقات السنوات ١٩٧٤ و ١٩٨٠ ، حيث كانت متجهة نحو الداخل[1] . وقد حدث على الدوام سحب من احتياطيات تلك الدول ، باستثناء السنوات السابقة لسنة ١٩٧٤ وسنتي ١٩٧٨ و ١٩٨٠ ، حيث تمت اضافات الى الاحتياطات النقدية لتلك البلاد .

أما فيما يتعلق بالدول النامية المستوردة للنفط ، وبما تمثله من نسبة هامة من مجموع سكان العالم (٤١٪ في ١٩٨٠) ، نجدها على عكس المجموعة السالفة الذكر ، فلقد ابتدأت في سنة ١٩٧٠ بعجز في الميزان التجاري ، قدره ٨ر٣ بليون دولار . هذا العجز قد تصاعد مع الارتفاع الأول الكبير في أسعار النفط الى ٢٠ بليون دولار في ١٩٧٤ ، وعلى الرغم من الانخفاض في الأسعار الحقيقية للنفط ، فلقد استمر العجز ،

أجور العمالة ، يعد أكثر من غيرها ارتباطا بالتغير في الانتاجية ومعدلات التبادل الدولي . علاوة على تحقيقها لأقل معدلات لتضخم أسعار الاستهلاك خلال الفترة من ٧١ الى ١٩٧٨ . وان كانت قد تحولت المانيا الاتحادية مع الارتفاع الثاني من أسعار النفط (٧٩/٧٠) من حالة الفائض الى العجز في ميزان الحساب الجاري خلال السنوات ٧٩ و ٨٠ و ١٩٨١ ، ثم انتقلت بعد ذلك بسرعة الى تحقيق فائض .

وبخصوص اليابان التي تعتمد على الخارج في الحصول تقريبا على كل احتياجاتها من الطاقة ، وارتفع نصيب النفط الى اجمالي وارداتها من حوالي ٦ر١٧٪ في ١٩٧٣ الى ٣ر٣٦٪ في ٧٥ و ٤ر٤١٪ في ١٩٨٠ ، ومع ذلك نجد أن ما اقترن بارتفاع اسعار النفط من عجز في ميزانها الجاري خلال السنوات ٧٤ و ٧٥ ثم ٧٩ و ٨٠ مثل نسب منخفضة جدا الى اجمالي ناتجها القومي ، بالمقارنة بوقعه الأكبر على اقتصاد دولة أخرى مثل ايطاليا ، التي تعد أقل اعتمادا من اليابان على الخارج في الحصول على الطاقة . ارجع الى الاحصاءات التالية التي تدعم التحليل السابق :

OECD, Economic Outlook 31, July 1982, pp. 50, 51, 129 and 138; and UNCTAD, 1983 Handbook of International Trade and Development Statistics, New York, 1983, table 6.9.

(١) فايداعات دول الاوبك في المنشآت التمويلية بدول السوق الحر المتقدمة ، قد أعيد تمويلها جزئيا الى الدول النامية على شكل قروض من تلك المنشآت التمويلية ، لمواجهة عجز الحسابات الجارية لتلك الدول النامية .

Hazem El-Beblawi, The Predicament of The Arab Gulf Oil States: Individual Gains and Collective Losses, pp. 191-193.

وارتفع قليلا الى ٥ر٢١ بليون دولار في سنة ١٩٧٨ ، بعكس ما حققته الدول الصناعية المتقدمة من تناقص كبير في عجزها التجاري . ومع التزايد الكبير الثاني في اسعار النفط ، ارتفع العجز التجاري للدول النامية المستوردة للنفط الى ما يتعدى الضعف ، وبلغ ٨ر٤٩ بليون دولار في ١٩٨٠ ، ولم يهبط مع التراخي الأخير في تصاعد اسعار النفط ، مخالفا كذلك ما حققته الدول الصناعية المتقدمة ، بل تصاعد الى رقم قياسي ، بلغ حوالي ٦٥ بليون دولار في سنة ١٩٨٢ ، كما هو واضح في الجدول المرفق (م ــ ١) ، بما يشير إلى استقلال تغيره عن التغير المباشر في أسعار النفط ، وإلى تأثره كذلك بعوامل أخرى .

ويزداد توازن الدول النامية المستوردة للنفط مع العالم الخارجي سوءا ، مع اضافة صافي الصادرات غير المنظورة وصافي عوائد عوامل الانتاج مع العالم الخارجي في الاعتبار ــ على عكس حالة الدول المتقدمة ــ وذلك على الرغم من أهمية وتصاعد قيمة التحويلات الخاصة لمواطني تلك الدول العاملين بمجموعتي الدول الأخرى (وخاصة الدول المصدرة للنفط) من حوالي ١ر٣ بليون دولار في ١٩٧٤ الى ٢ر١٢ بليون دولار في ١٩٨١ ، فلقد لعبت عوائد الاستثمار المباشر المدفوعة للخارج والفوائد على الديون الممنوحة للدول النامية المستوردة للنفط دورا عكسيا هاما ومتصاعدا ، ارتفع من حوالي ٨ر٦ بليون دولار في ١٩٧٤ الى ٥ر٣٥ بليون دولار في ٨١[١] ، ومن ثم نجد أن صافي الميزان الحسابي لهذه الدول ، والذي كان أصلا في حالة عجز قدره حوالي ٩ بليون دولار في ١٩٧٠ ، قد تصاعد هذا العجز الى ٢ر٢٧ بليون دولار في سنة ١٩٧٤ ، ثم لم يهبط بل ارتفع الى ٣٠ بليون دولار في ١٩٧٨ ، وتصاعد الى ٦٧ بليون دولار في ١٩٨٠ ، واستمر في الارتفاع الى حوالي ٨٧ بليون دولار في ١٩٨٢ . وقد واجهت هذه المجموعة من الدول ذلك العجز المتزايد في موازينها الحسابية ، بما حصلت عليه من تحويلات حكومية صافية ، وبما توجه اليها من تحركات رأسمالية ، سواء كان استثمارا أو اقتراضا . علاوة على أنها بتلك التدفقات قد عملت كذلك في أغلب السنوات على زيادة احتياطياتها .

(١) UNCTAD, 1981 & 1983 Handbook of International Trade and Development Statistics, Table 5.1.b.

وداخل هذه المجموعة المتباينة من الدول النامية المستوردة للنفط ، نجد أن الفئة الوحيدة التي شذت عن النمط سالف الذكر ، هي فقط فئة « الدول النامية سريعة نمو الصادرات الصناعية » ، والتي تمثل بسكانها نسبة ٥ر٤٪ من مجموع سكان العالم و ١١٪ من مجموع سكان الدول النامية المستوردة للنفط . فلقد أبدى ميزانها التجاري المجمع نمطا تاريخيا أكثر ارتباطا بالتغير التاريخي في أسعار النفط ، كما سوف يأتي ذكره تفصيليا فيما بعد . وهي في ذلك أقرب شبها بما أظهرته دول السوق الحر المتقدمة في هذا الشأن . وأكثر بعدا عما حققته فئتا الدول النامية الأخرى . أما فيما يتعلق بالتطورات التاريخية ، التي مرت بها بقية بنود موازين المدفوعات المجمعة للفئات الثلاث من الدول النامية المستوردة للنفط ، فهي لا تختلف عما سبق ذكره لها كمجموعة واحدة ، كما هو واضح بالجدول المرفق (م ــ ١) . وان كان يبدو لنا أن التأثير الايجابي « للتحويلات الخاصة لمواطني تلك الفئات الثلاث من الدول العاملين خارجها » كان أكثر وضوحا في كل من فئتي « الدول النامية الأكثر تأخرا » و « النامية الأخرى » ، بحيث أنه قد أدى في بعض السنوات الى أن تحقق الفئة الأولى فائض محدود في صافي عملياتها غير المنظورة ، وأدى إلى التقليل من الأثر السالب لتزايد مدفوعات الفئة الثانية (النامية الأخرى) من فوائد الديون وعوائد الاستثمار المباشر ، بما حد من تصاعد عجز عملياتها غير المنظورة ، فلم تتعد ٢ر٥ بليون دولار في ١٩٨١ بالمقارنة بحوالي ٢ر٣ و ٥ر٤ بليون دولار في ٧٣ و ٧٤ على الترتيب . أما بخصوص عدم انطباق هذه الظاهرة على فئة « الدول النامية سريعة نمو الصادرات الصناعية » ، فانه وان كان يرجع جزئيا الى صغر الوزن النسبي لتحويلات مواطنيها العاملين بالخارج ، فهو يعود في الأساس إلى أهمية التصاعد الأكبر لمدفوعاتها من فوائد الديون الممنوحة لها ، علاوة ــ إلى حد ما ــ على أهمية مدفوعاتها من عوائد الاستثمار المباشر[١] .

وبالانتقال الى الدول النامية المصدرة للنفط ، نجد كما هو مبين بالجدول المرفق (م ــ ١) ، أن ما حققته من فائض في الميزان التجاري قد ارتفع من حوالي ٧ر٥ مليار دولار في سنة ١٩٧٠ الى ٧ر٨٣ مليار دولار في سنة ١٩٧٤ ، أي ارتفع الفائض الى ما يقرب من ١٥ مرة مما كان عليه في سنة ١٩٧٠ . ثم ما لبث أن انخفض

(١) Ibid, Table 5.1.b.

سريعا هذا الفائض التجاري الى حوالي النصف في سنة ١٩٧٨ (٤٤ر٨ مليار دولار) . ومع الارتفاع الثاني الهام في اسعار النفط ، تصاعد ثانية الى رقم تاريخي مقداره ١٧١ مليار دولار في سنة ١٩٨٠ . هذا الفائض القياسي انخفض مرة اخرى بسرعة هائلة بنسبة ٦٠٪ الى حوالي ٧٠ مليار دولار في سنة ١٩٨٢ .

ويلاحظ أن جانبا كبيرا متزايدا من الفائض التجاري ، الذي تحققه الدول النامية المصدرة للنفط ، يستقطع لمواجهة صافي وارداتها غير المنظورة المتمثلة أساسا في مدفوعات السفر والسياحة والعلاج والنقل والتأمين والخدمات الاستشارية ومصاريف البعثات الدبلوماسية في الخارج وغير ذلك من الخدمات ، والتي ارتفع صافي قيمتها من ٣ر٨ بليون دولار في ١٩٧٣ الى ٨ر٨ بليون دولار في ١٩٧٤ ثم ٠ر٣٠ بليون دولار في ١٩٧٨ و ٠ر٦٠ بليون دولار في ١٩٨١ . يضاف الى ذلك أثر التحويلات الخاصة بالعاملين في هذه الدول من غير مواطنيها ، والتي ارتفعت تحويلاتهم تدريجيا مما يقل عن واحد بليون دولار في ١٩٧٣ الى ما يقرب من عشرة بلايين دولار في ١٩٨١ . وباضافة صافي عوائد عوامل الانتاج مع العالم الخارجي ، نجد أن أرقام صافي الميزان الحسابي الجاري للدول النامية المصدرة للنفط تقل كثيرا وبصورة متزايدة بالمقارنة بأرقام ميزانها التجاري خاصة في سنتي ٧٨ و ٨٢ (حيث بلغت ٤ر٤ و ٠ر٦ بليون دولار على الترتيب) ، من بعد ما كانت عليه من مستويات مرتفعة خلال ٧٤ و ١٩٨٠ (٦٤و١١٦ بليون دولار على الترتيب) . هذه الأرقام الخاصة بصافي الميزان الحسابي الجاري (أو بما يطلق عليها منذ سنة ١٩٧٣ بالفوائض المالية السنوية للدول المصدرة للنفط) نجد أنه قد توزع استخدامها فيما بين المعونات الحكومية الخارجية ، والاستثمارات والقروض الطويلة والقصيرة الأجل (بما في ذلك الايداع في المصارف الدولية) ، والاضافات الى الاحتياطيات. ، كما هو مبين بالجدول المرفق (م — ١) . ويبدو لنا أن ميزان التدفقات الرأسمالية والتغير في الاحتياطي ، قد أعطى صافيا بالنقص (بما يعني نقص الاحتياطيات و / أو نقص التدفقات الرأسمالية المتجهة الى الخارج ، بل وانعكاسها الى الداخل) خلال السنوات ٧٠ و ٧٨ ، وما يقرب من ذلك خلال سنة ١٩٨٢ ، نتيجة لتحقيق فوائض رأسمالية سالبة خلال تلك السنوات (وما يقترب من ذلك في سنة ١٩٨٢) ، من بعد ادراج التحويلات الحكومية ضمن

ميزان الحساب الجاري . وتعد هذه ظاهرة هامة ، تستحق الدراسة[1] . فمن الغريب أن يتحول ميزان الحساب الجاري للدول النامية المصدرة للنفط بهذه السرعة ، من مستويات مرتفعة جدا من الفائض الى ما يقترب من العجز ، أو بما يعد عجزا فعليا ، كما هو متوقع لسنة ١٩٨٣ .

---

(١) تتناول الدراسة الحالية بعض جوانب هذه الظاهرة في بعض النقاط التالية ، وان كانت دراستها من جميع جوانبها يعتبر خارج نطاق الدراسة الحالية . ونكتفي في هذا الخصوص بالاشارة الى الدراسات التالية :
علي أحمد عتيقة ــ قد تثبت الايام ان ما خسرناه فاق ما كسبناه من اكتشاف النفط وتطويره ــ **عالم النفط** ــ المجلد الرابع عشر ــ العدد ١٤ ــ ٧ تشرين ثاني ١٩٨١ . يوسف صايغ « اندماج قطاع النفط بالاقتصاديات العربية » ــ **النفط والتعاون العربي** ــ منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ــ المجلد السابع ــ العدد الثالث ــ ١٩٨١ . يوسف صايغ ــ « خمسة متناقضات اقتصادية خطيرة تعرقل عملية النمو والتنمية في العالم العربي » ــ **عالم النفط** ــ المجلد الخامس عشر ــ العدد ١٩ . يوسف صايغ ــ « الانجازات الملموسة تتمثل في اقامة بنية تحتية ضرورية لمرحلة الحياة بعد النفط ، والسلبيات تكمن في المبالغة في انتاج النفط وأنماط الاستهلاك وفوارق الدخل بين المناطق والبلدان » **عالم النفط** ــ المجلد السادس عشر ــ العدد ٢٤ . علي مهدي « دول الفائض النفطي العربية غير معفاة من مشاكل الدول النامية : الشعور بالثراء الدائم خلق ظواهر اجتماعية/اقتصادية سلبية » ــ **عالم النفط** ــ المجلد السادس عشر ــ العدد ٢٥ . محمود عبد الفضيل ــ مشاكل وافاق عملية التنمية في البلدان النفطية الريعية ــ **النفط والتعاون العربي** ــ المجلد الخامس ــ العدد الثالث .

A.K. Al-Sabah, **OPEC Policy: An Introspection.** The Fourth Oxford energy Seminar, 30th Aug. 10Sept. 1982, Oxford, 1982; Hazem El-Beblawi, The Predicament of The Gulf Oil States: Individual Gains and Collective Losses...; M. Imady, The Prospects of Economic Growth in The 1980's: Energy as a Source of Wealth for The Middle East, Edited by M.W. Khouja, **The Callenge of Energy**, Longman, London & New York, 1981; Robert Mabro, Oil Revenue and The Cost of Social & Economic Development. **Energy in The Arab World**, VOL. I, Proceeding of The First Arab Energy Conference March 4-8, 1979, Abu Dhabi, AFASD & OAPEC, Kuwait, 1980; Yusif Sayigh, The Social Cost of Oil Revenue, **Energy in The Arab World**, VOL. I;Yusif A. Sayigh, **The Arab Economy: Past Performance and Future Prospects**, Oxford University Press, 1982; Saad Eldin Ibrahim, **The New Arab Social Order: A Study of The social Impact of Oil Wealth**, Westview, Croom Helm, London 1982; Galal A.Amin, **The Modernization of poverty: A study in the Policitcal Economy of Growth in Nine Arab Countries**, E.J. Brill, Leiden, 1980; and Samir Amin, **The Arab Economy Today**, Zed Press, London, 1982.

العرض الاحصائي لموازين التجارة الخارجية
بين المجموعات الرئيسية الثلاث من الدول :

أعطت النقطة السابقة عرضا سريعا لموازين التجارة الخارجية للمجموعات الرئيسية الثلاث من الدول ، ضمن عرض المتغيرات الرئيسية لموازين مدفوعاتها ، ويتم هنا استكمال ذلك ، باعطاء المزيد من التغيرات الاحصائية عن تلك الموازين التجارية . فنبدأ بدول السوق الحر المتقدمة ، والتي كانت في سنة ١٩٧٠ في حالة فائض تجاري قدره ٦ر٤ بليون دولار في علاقاتها التجارية السلعية مع العالم الخارجي ، ثم ما لبثت وأن وتحولت الى حالة عجز تجاري طوال الفترة من ١٩٧٣ الى ١٩٨٢ . وقد تصاعد ذلك العجز في الميزان التجاري خلال فترتي تصاعد أسعار النفط ، خاصة في ١٩٧٤ و ١٩٨٠ ، وهبط بسرعة الى مستويات دنيا مع التراخي في تصاعد اسعار النفط ، خاصة في ١٩٧٨ و ١٩٨٢ . وبدراسة احصائيا ما وراء فائض ١٩٧٠ وعجز السنوات التالية ــ كما يبدو من الجدول المرفق (م ــ ٢) ــ يتبين لنا أن دول السوق الحر المتقدمة قد ظلت طوال الفترة المعنية من ١٩٧٠ الى ١٩٨٢ على حالة فائض تجاري مستمر ومتزايد في علاقاتها التجارية مع الدول النامية المستوردة للنفط (وغيرها من الدول الأخرى) ، الا أنها من ناحية أخرى كانت طوال الفترة نفسها على حالة عجز تجاري مستمر ولكنه متقلب في علاقاتها التجارية مع الدول النامية المصدرة للنفط . فلقد تصاعد عجزها التجاري مع هذه الدول الأخيرة ، ووصل الى أعلى مستويات له في كل من ١٩٧٤ (٦ر٦١ بليون دولار) و ١٩٨٠ (٤ر١٢١ بليون دولار) ، ولكنه انخفض سريعا الى مستويات دنيا في ١٩٧٨ (٢ر٢٩ بليون دولار) و ١٩٨٢ (حوالي ١٤ بليون دولار) .

ولقد حدث تحول دول السوق الحر المتقدمة في علاقاتها السلعية التجارية مع العالم الخارجي من حالة الفائض التجاري في سنة ١٩٧٠ الى حالة العجز التجاري المتقلب خلال السنوات من ١٩٧٣ الى ١٩٨٢ ، متفقا مع دورتي تصاعد اسعار النفط ، على الرغم من أن معدلات نمو صادراتها من حيث الكم ، كانت على الدوام أعلى من معدلات نمو وارداتها من حيث الكم . ومن ثم نجد أن السبب الرئيسي ــ لما حققته من عجز تجاري متقلب ــ يرجع الى التفاوت بين معدلي تزايد اسعار كل من الواردات والصادارت . أو بعبارة أخرى يرجع في الاساس الى التغير في معدلات

التبادل الدولي ، وذلك كما يبدو بالجدول المرفق (م ـــ ٣) . فيلاحظ أن وراء سنوات زيادة العجز ، تزايد اسعار الواردات بمعدلات تفوق تزايد أسعار الصادرات ، نتيجة للتصاعد النسبي الأكبر في أسعار استيراد النفط . وبنفس المنطق نجد أن التراخي في تصاعد أسعار الواردات ، وتزايدها بمعدلات تقل عن معدلات تزايد أسعار الصادرات ، هو العامل الرئيسي وراء سنوات تناقص العجز التجاري ، خاصة في ٧٨ ، ١٩٨٢[1] . فالواضح أن دول السوق الحر المتقدمة قد نقلت ما كان يسودها من معدلات تضخم عالية ، وما تعرضت له من ارتفاع في تكاليف الانتاج (نتيجة الارتفاع في أسعار الطاقة والعمالة) الى أسعار صادراتها Cost pressure ، مما ساهم في سرعة تحسن ميزانها التجاري مباشرة بعد كل من موجتي تصاعد أسعار النفط .

وبدراسة التطور في هيكل التجارة الخارجية لدول السوق الحر المتقدمة مع مجموعتي الدول النامية ، نجد أنه قد أدى كذلك الارتفاع في أسعار النفط الى زيادة النصيب النسبي لتجارتها الخارجية مع الدول النامية المصدرة للنفط على حساب نقص النصيب النسبي لتجارتها الخارجية مع الدول النامية المستوردة للنفط ، سواء كان ذلك في شكل صادرات أو واردات ، كما يبدو من الجدول المرفق (م ـــ ٤) . فلقد وجهت دول السوق الحر المتقدمة نصيبا متصاعدا من صادراتها (المتزايدة سعريا) للدول النامية نحو الدول النامية المصدرة للنفط ، مما يقل عن ثلثها في ١٩٧٠ (٢٩٪) الى ما يزيد عن نصفها في ١٩٨٢ (٥٢٪) ، وذلك لمواجهة تزايد نصيب وارداتها من تلك الدول الى اجمالي الواردات من الدول النامية . ويلاحظ بالنسبة لسنتي ١٩٧٨ و ١٩٨٢ ، والتي انخفض خلالها عجز دول السوق الحر المتقدمة في علاقتها التجارية مع الدول النامية المصدرة للنفط ، أنه في هاتين السنتين قد انخفض النصيب النسبي لوارداتها مع تلك الدول ، وذلك على الرغم من استمرار الارتفاع في النصيب النسبي لصادراتها اليها . ويساعد ذلك ـــ علاوة على ما ذكر فيما سبق بخصوص تحسن معدلات التبادل الدولي ـــ في تفسير النقص في العجز التجاري المحقق خلال هاتين السنتين . وقد يرجع ذلك النقص في النصيب النسبي للواردات الى واحد

---

(١) علاوة على تناقص كميات الواردات في ١٩٨٢ .

أو أكثر من الاحتمالين التاليين[1] : أما نقص كمية الواردات من النفط ، « و/ أو » الارتفاع في كمية الواردات الآتية من الدول النامية المستوردة للنفط . ويبدو ان الاحتمال الثاني هو الأقرب الى التصديق بخصوص سنة ١٩٧٨ ، (حيث حدث انتعاش في طلب السلع الأولية) وان الأحتمال الأول هو الرئيسي بخصوص ١٩٨٢[2] .

وبالانتقال الى الدول النامية المستوردة للنفط ، نجد أنها ظلت في علاقاتها التجارية السلعية مع كل من مجموعتي دول السوق الحر المتقدمة والدول النامية المصدرة للنفط على حالة عجز تجاري مستمر ومتزايد طوال الفترة المعنية بالدراسة من ١٩٧٠ الى ١٩٨٢ ، وذلك كما يبدو من الجدول المرفق رقم (م ــ ٢) . وان كان عجزها التجاري في سنة ١٩٧٠ مع دول السوق الحر المتقدمة (٤ر١٠ بليون دولار) يساوى حوالي ستة أمثال عجزها التجاري مع الدول النامية المصدرة للنفط (٨ر١ بليون دولار) ، الا أن ذلك الوضع قد تغير منذ ارتفاع اسعار النفط في ١٩٧٤ ، وأصبح عجزها التجاري مع الثانية يتعدى العجز التجاري مع الأولى ، ولم يتغير الوضع عن ذلك مع ما حدث من تراخ تال في معدلات ارتفاع اسعار النفط ، ومع التصاعد الثاني في اسعار النفط في ٧٩ و ٨٠ ، ارتفع بصورة أكبر عجزها التجاري مع الدول النامية المصدرة للنفط ، بحيث أصبح يمثل ضعف ما حققته من عجز تجاري مع دول السوق الحر المتقدمة . واستمر عجزها التجاري الكلي في تصاعده الى أن وصل الى حوالي ٦٥ بليون في ١٩٨٢ . ولقد ظلت الدول النامية المتسوردة للنفط طوال الفترة المعنية بالدراسة من ١٩٧٠ الى ١٩٨٢ على حالة فائض تجاري مستمر وشبه متزايد في علاقاتها التجارية الخارجية مع مجموعة الدول الأخرى (الدول الاشتراكية شاملة اخطاء التقديرات) ، بمقادير تقل قليلا عن مقادير عجزها التجاري مع دول السوق الحر المتقدمة ، وبالتالي نجد أن اجمالي العجز التجاري لتلك المجموعة

---

(١) أي احتمالات أخرى مستبعدة ، بسبب ما نعلمه من أن :
ــ واردات دول السوق الحر المتقدمة كانت في تزايد مستمر من حيث الكمية (انظر الجدول المرفق م ــ ٣) .
ــ واردات دول السوق الحر المتقدمة كانت في تزايد مستمر من حيث السعر (انظر الجدول ارفق م ــ ٣) ا
ــ عدم انخفاض الاسعار الاسمية للنفط (انظر جدول رقم ١) ا
Morris Goldstein and N.S. Khan, Ibid., pp. 5-6

(٢) انظر دراسة كاتب هذه السطور : « الدول المستوردة للنفط والتغير في نمط استخدام وانتاج الطاقة » .

المستوردة للنفط تجاه العالم الخارجي كان يتعدى قليلا مقادير عجزها مع الدول النامية المصدرة للنفط (باستثناء سنة ١٩٧٤ حيث كان الفرق كبيرا) .

وبدراسة كل من التغيرات الكمية والسعرية لصادرات وواردات الدول النامية المستوردة للنفط ، للتعرف على العوامل التي أدت الى تزايد عجزها التجاري تجاه العالم الخارجي ، طوال الفترة المعنية بالدراسة باستثناء السنوات من ١٩٧٤ الى ١٩٧٨ ، والتي لم يزد فيها العجز التجاري الا بمعدل صغير ، كما يظهر من الجدول المرفق رقم (م ــ ٣) ، نجد أنه (أي التزايد الكبير في العجز التجاري) يرجع في الأساس خلال الفترة الأولى من ١٩٧٠ الى ١٩٧٤ الى نمو كميات الواردات بمعدل (٣٢٪) يفوق معدل نمو كميات الصادرات (٢٥٪) . أما بالنسبة للتغير في الاسعار ، فان ما حدث خلال أوائل السبعينات من ارتفاع في اسعار السلع والمواد الأولية ، قد عوض الى حد كبير الدول النامية المستوردة للنفط كمجموعة من أثر ما حدث من ارتفاع في اسعار النفط في ٧٤/٧٣ ، وبالتالي نجد أن معدلات تبادلها الدولي لم تنخفض خلال تلك الفترة الا بقدر صغير (من ١٠٠ في ١٩٧٠ الى ٩٨ في ١٩٧٤) ، وذلك بعكس ما شرحناه سابقا بالنسبة لدول السوق الحر المتقدمة . فالتزايد في العجز التجاري للدول النامية المستوردة للنفط ، الذي حدث من ١٩٧٠ الى ١٩٧٤ لا يرجع الا بقدر محدود للعامل السعري ، ويرجع بالدرجة الأولى الى الأثر الكمي . فلقد شجعها تزايد اسعار صادراتها من السلع الاولية على زيادة كميات وارداتها ، بما يتعدى التزايد في كميات الصادرات . ولقد تغير ذلك الوضع من بعد ذلك ، حيث تأثرت أسعار صادراتها ، بما حدث من انخفاض في معدلات نمو دول السوق الحر المتقدمة[1] ، وبما حدث من تقلبات في أسعار صرف العملات المستخدمة في الاسواق العالمية للسلع الأولية ، ومن ثم ابتدأت الدول النامية المستوردة للنفط في وقت متأخر بالتأثر بما سبق حدوثه من ارتفاع في اسعار النفط (رغم تراخي الارتفاع في اسعاره من بعد ١٩٧٤) ، وبما حدث من ارتفاع في اسعار صادرات دول السوق الحر المتقدمة ، فنجد أن معدلات تبادلها الدولي قد تدهورت سريعا من ١٠٠ في ١٩٧٤

(١) لم تنعكس مباشرة معدلات التضخم العالمية المرتفعة على أسعار صادرات الدول النامية المستوردة للنفط ، حيث أن هذه الاسعار أكثر حساسية لكميات الطلب عليها ، وأكثر بعدا عن التأثر خلال الأجل القصير بضغوط التكلفة Cost Pressures . وعلى العكس من ذلك فان الواردات الصناعية لهذه الدول ، كانت تحمل في طياتها أثر المعدلات العالمية المرتفعة للتضخم. OECD, Economic Outlook 26, Dec. 1979, p. 64.

الى ٩١ في ١٩٧٨ ، الا أن عجزها التجاري لم يرتفع كثيرا خلال تلك الفترة ، وذلك لنمو صادراتها من حيث الكم[1] ، بما يتعدى معدلات نمو كميات وارداتها . ومع الموجة الثانية لارتفاع أسعار النفط في ٨٠/٧٩ ، وتصاعد أسعار صادرات دول السوق الحر المتقدمة[2] ، تدهورت أكثر معدلات تبادلها الدولي الى ٧٣ في ١٩٨٠ ، والى ٦٩ في ١٩٨٢ . ولم يمنع هذه المرة استمرار نمو صادراتها من حيث الكم ، بما يتعدى معدلات نمو كميات وارداتها ، دون تصاعد عجزها التجاري في ١٩٨٠ و ١٩٨٢ .

وبدراسة التطور في هيكل التجارة الخارجية للدول النامية المستوردة للنفط مع مجموعتي الدول الأخرى ، نتبين عدة حقائق : الأولى الارتباط الكبير للدول النامية المستوردة للنفط في تجارتها الخارجية بدول السوق الحر المتقدمة ، حيث أن النصيب الأكبر من صادراتها يتجه الى هذه الدول الأخيرة ، كما أنها أيضا تستورد منها النسبة الكبرى من وارداتها . ويترتب على ذلك تأثير ميزانها التجاري بدرجة كبيرة نتيجة كل من : نقص واردات دول السوق الحر المتقدمة ، وانخفاض أسعار هذه الواردات ، علاوة على زيادة أسعار صادراتها الى الدول النامية ، والتي تحمل في طياتها أثر التضخم وارتفاع التكلفة . والحقيقة الثانية تزايد النصيب النسبي لتجارة الدول النامية المستوردة للنفط مع الدول النامية المصدرة للنفط ، وذلك على حساب نقص النصيب النسبي لتجارتها الخارجية مع دول السوق الحر المتقدمة خلال الفترة المعنية بالدراسة . وان كان التزايد في النصيب النسبي لصادراتها الى الدول الأولى (النامية المصدرة للنفط) ، قد زاد بمعدلات تقل عن التزايد في النصيب النسبي لوارداتها منها (وذلك لارتباط الدول النامية المصدرة للنفط في وارداتها كذلك بدول السوق الحر المتقدمة) ، مما أدى الى تزايد عجزها التجاري مع تلك الدول النامية المصدرة للنفط . الحقيقة الثالثة الانخفاض البسيط الذي حدث في ١٩٧٨ في النصيب النسبي لواردات الدول النامية المستوردة للنفط من الدول النامية المصدرة للنفط ، قد لا يرجع الى

---

(١) يرجع معظم النمو الكمي في الصادرات الى النشاط التصديري الكبير من السلع الصناعية بمعرفة فئة الدول النامية « سريعة نمو الصادرات الصناعية » ، كما سيأتي ذكره فيما بعد .

(٢) يلاحظ من الجدول (م ـــ ٣) أن المعدل السنوي لنمو قيمة وحدة صادرات دول السوق الحر المتقدمة قد ارتفع من ٢ر٧٪ خلال الفترة ٧٥:٧٨ الى ٩ر١٣٪ خلال الفترة ٧٨ـــ٨٠ .

انخفاض واردات الدول الأولى من النفط من حيث الكمية (حيث أنها استمرت في التزايد الكمي) ، بقدر رجوعه الى تناقص معدلات ارتفاع اسعاره بالنسبة لمعدلات ارتفاع اسعار الواردات من دول السوق الحر المتقدمة .

هذا بالنسبة للدول النامية المستوردة للنفط كمجموعة واحدة ، ولكن نظرا لتباين دول هذه المجموعة ، يمكن أن نشير الى ما يميز كلا من فئاتها الأكثر تجانسا على حدة . فنجد أن فئة الدول النامية سريعة نمو الصادرات الصناعية ، بما أظهرته من نمط في عجزها التجاري أكثر ارتباط بنمط التغير في معدلات ارتفاع اسعار النفط (وهي في ذلك تختلف عن فئتي الدول النامية الأخرى المستوردة للنفط) ، فهي أقل تشوها من الفئتين الأخريين من الدول النامية المستوردة للنفط ، بما حدث من تغيرات في أسعار وكميات الصادرات من السلع الأولية ، وقد حققت أعلى معدلات نمو صادرات من حيث الكم (بالمقارنة بغيرها من فئات ومجموعات الدول) طوال الفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٨٢ ، وبما يتعدى معدلات نمو كميات وارداتها (بما يقترب من الضعف) ، الا أنه على ما يتبين أن زيادة نشاطها التصديري من حيث الكم ، كان على حساب التضحية بالارتفاع في اسعاره ، ومن ثم نجد أنها كانت من أكثر الدول تدهورا في معدلات التبادل الدولي ، والتي وصلت الى ٦٨ في ١٩٨٠ (على أساس ١٩٧٤ = ١٠٠) ، ولكن على الرغم من ذلك فان التزايد الكبير في كميات صادراتها ، قد أدى الى تزايد القوة الشرائية لصادراتها ، والتي بلغت ١٣٥ في ١٩٨٠ (على أساس ١٩٧٤ = ١٠٠) ، مما خفف من أثر التصاعد في اسعار الواردات على ميزانها التجاري ، وأدى الى تناقص عجزها التجاري الى حدود منخفضة خلال الفترات التي شهدت تراخيا في تصاعد اسعار النفط .

وفيما يتعلق بفئتي الدول النامية المستوردة للنفط الأخرى ، وهي فئة « الدول النامية الأكثر تأخرا » وفئة « الدول النامية الأخرى » ، نجد أن كلاهما قد حقق عجزا تجاريا متصاعدا في علاقة كل منهما مع العالم الخارجي طوال الفترة محل الدراسة . وقد تسبب في ذلك بالنسبة للفئة الأولى من الدول « النامية الأكثر تأخرا » ، كل من تناقص كميات صادراتها من سنة ١٩٧٠ الى ١٩٧٥ ، وعدم ارتفاعها من بعد ذلك الا بقدر أقل مما كانت عليه في أوائل السبعينات ، وزيادة كميات وارداتها ، بما يتعدى كثيرا التغير في صادراتها . ويبدو أن ذلك الأثر الكمي

كان أهم في تأثيره على الميزان التجاري من الأثر السعري[1] ، وان كان لا يمكن كلية تجاهل تأثير التغير النسبي في الاسعار ، حيث انخفض معدل تبادلها الدولي من ١٠٨ في ١٩٧٠ الى ١٠٠ في ١٩٧٤ ثم الى ٩١ في ١٩٨٠ (وذلك بعد أن كان قد ارتفع الى ١٠٧ في ١٩٧٨) . وبدون شك فأن ذلك ينصب على تغير أسعار صادراتها ، بما يقل عن تصاعد أسعار وارداتها ، ليس من النفط فحسب (والذي لا تتعدى نسبته إلى إجمالي وارداتها من السلع ١٣٪ في ١٩٨١ بالمقارنة بنسبة ٦٪ في ١٩٧٣) ، بل وأيضا وبدرجة أهم وارداتها من دول السوق الحر المتقدمة ، والتي تمثل النسبة الكبرى من إجمالي وارداتها . وبالنسبة للفئة الثانية من الدول النامية المستوردة للنفط ، وهي فئة « الدول النامية الأخرى » ، نجد أن تصاعد عجزها التجاري ، وان كان لا يرجع خلال أوائل السبعينات الا بقدر محدود جدا للتغيرات النسبية في الاسعار (بسبب ارتفاع أسعار السلع الأولية) ، الا أنه يرجع من بعد ذلك بدرجة كبيرة لعامل السعر ، حيث أن ما حققته هذه الفئة من تزايد في الصادرات من حيث الكم ، كان يتعدى الزيادة في كميات وارداتها ، والتي تلعب من داخلها كذلك الواردات من دول السوق الحر المتقدمة الدور الأهم .

واخيرا بالانتقال الى الدول النامية المصدرة للنفط ، فكما ذكر بخصوصها عند الحديث سابقا عن مجموعتي الدول الأخرى ، فلقد ظلت في علاقاتها التجارية الخارجية طوال الفترة محل الدراسة على حالة فائض تجاري متزايد مع مجموعة الدول النامية المستوردة للنفط ، وعلى حالة فائض مستمر ولكنه متقلب مع دول السوق الحر المتقدمة ، مما أدى الى تقلب فائضها التجاري الأجمالي من ٧ر٥ بليون دولار في ١٩٧٠ الى ٧ر٨٣ بليون دولار في ١٩٧٤ ، ثم هبوطه الى نصفه في ١٩٧٨ (٨ر٤٤ بليون دولار) ، وصعوده الى ١٧١ بليون دولار في ١٩٨٠ ، ومرة أخرى هبوطه الى حوالي أقل من نصفه (٧٠ بليون دولار) في ١٩٨٢ . وقد ذكر سابقا تفسير ذلك النمط المتقلب في الميزان التجراي من زاوية مجموعتي الدول الأخرى عند الحديث عن

---

(١) هي أقل حساسية بالأثر المباشر لارتفاع اسعار النفط ، نتيجة لأن النفط يمثل جزءا قليلا من وارداتها الكلية ، كما ذكر سابقا . بالاضافة لذلك فلقد استفادت بعض الدول الافريقية المنخفضة الدخل من ارتفاع صادراتها في ٧٣ ــ ٧٤ ، وكان هناك حصاد جيد في جنوب آسيا في عام ١٩٧٥ . البنك الدولي ــ تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨١ ــ ص ٥٩ .

كل منهما ، ونشير هنا الى الشيء نفسه ، ولكن من زاوية الدول النامية المصدرة للنفط ، فنجد كما يبدو من الجدول المرفق رقم (م ــ ٣) ، أن ما تم من تصاعد في الفائض التجاري في ١٩٧٤ و ١٩٨٠ ، قد حدث في كلتا المرتين ، نتيجة لزيادة قيمة وحدة الصادرات ، بما يفوق زيادة قيمة وحدة الواردات بفارق كبير ، كان له الأثر في حدوث تحسن كبير في معدلات التبادل الدولي ، الذي أدى الى تحقيق هذه المستويات المرتفعة من الفائض التجاري ، على الرغم من تضاعف كمية الوارادت في المرتين (في ١٩٧٤ بالمقارنة بمستوى ١٩٧٠ ، وفي ١٩٨٠ بالمقارنة بمستوى ١٩٧٤) ، وعدم تعدي زيادة كمية الصادرات نسبة ١٠٪ في المرة الأولى (في ١٩٧٤ بالمقارنة بسنة ١٩٧٠) ، وانخفاضها بسنة ١٨٪ في المرة الثانية (في ١٩٨٠ بالمقارنة بسنة ١٩٧٤) . فالاثر النسبي لتصاعد اسعار النفط كان من القوة ، بحيث أنه أدى الى تحقيق تلك المستويات المرتفعة من الفوائض التجارية ، على الرغم من التصاعد الموازي في اسعار الواردات ، علاوة على تضاعف كمياتها ، وعدم زيادة الصادرات الا بقدر محدود للغاية (في ١٩٧٤) أو حتى انخفاضها (كما في ١٩٨٠) . و ما حدث من انخفاض في الفوائض التجارية في ١٩٧٨ و ١٩٨٢ فيرجع بالمثل من ناحية الى الاعتدال في تصاعد اسعار الصادرات (النفط) ، وارتفاعها بما يقل عن الارتفاع في أسعار الواردات ، (القادمة أساسا من دول السوق الحر المتقدمة ، والحاملة لأثر معدلات التضخم العالية في هذه الدول والارتفاع في تكاليف الانتاج) . كما يرجع الانخفاض في الفوائض التجارية كذلك من ناحية أخرى إلى الانخفاض في كمية الصادرات في مواجهة التزايد في كمية الواردات . فالواضح أن ارتفاع أسعار النفط قد شجع الدول المصدرة للنفط على زيادة وارداتها (التي تزايدت أسعارها) ، وقد استمرت على هذا النمط على الرغم مما مر به سعر النفط من اعتدال في معدلات ارتفاعه خلال بعض الفترات ، مما أدى الى نقص الفوائض التجارية خلال تلك الفترات .

وبدارسة الهيكل الجغرافي لتجارة الدول النامية المصدرة للنفط مع مجموعتي الدول الأخرى ، كما هو واضح بالجدول المرفق رقم (م ــ ٤) ، نلاحظ أولا : أنها كذلك مرتبطة بدول السوق الحر المتقدمة من حيث النصيب الأكبر من صادراتها ووارداتها ، مما يجعلها ــ كما ذكر بخصوص الدول النامية المستوردة للنفط ــ أكثر تأثرا بتلك الدول ، وبما يحدث بها من معدلات نمو وتضخم وتغير في معدلات صرف عملاتها .

ثانيا : أخذ النصيب النسبي لصادراتها الى دول السوق الحر المتقدمة في الانخفاض التدريجي من بعد ارتفاع اسعار النفط في ١٩٧٤ . وبالربط بين هذه الظاهرة ، وما سبق ذكره من الانخفاض الكمي في صادراتها ، نستنتج أنه بارتفاع أسعار النفط ، انخفضت كميات صادراتها الى دول السوق الحر المتقدمة . ثالثا : اقترن نقص النصيب النسبي لصادراتها الى دول السوق الحر المتقدمة ، بزيادة النصيب النسبي لوارداتها منها[1] ، وقد ساهم ذلك في انخفاض فائضها التجاري مع دول السوق الحر المتقدمة في ١٩٧٨ (و ١٩٨٢) . رابعا : استمر النصيب النسبي لصادراتها الى الدول النامية المستوردة للنفط في التزايد المستمر (نتيجة لاستمرار تزايد كميات النفط المصدرة اليها) ، بالمقارنة بانخفاض نصيبها النسبي لوارداتها منها ، مما يفسر استمرار تزايد فائضها مع تلك الدول .

التكيف الداخلي لموازنة موازين المدفوعات :

قد بدا لنا ، كيف أن المجموعات والفئات المختلفة من الدول قد مرت خلال عقد السبعينات وأوائل الثمانينات بأنماط مختلفة لتطور موازناتها التجارية والحسابية الجارية مع العالم الخارجي . تلك الأنماط وان كانت من ناحية انعكاس لما مرت به من أحداث اقتصادية عالمية خلال الفترة المعنية بالدراسة ، ومن ضمنها وأهمها الارتفاع في اسعار النفط ، الا أنها من ناحية أخرى تجسيد كذلك لما مرت به داخليا من عمليات تكيف ونمو أو تنمية ، سواء كان ذلك في قطاع الطاقة أو غيره من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية . لذلك علينا أن ننتقل في النقطة الحالية الى الداخل ، أي داخل كل مجموعة وفئة من دول العالم ، للتعرف على ما قامت به كل منها من عمليات تكيف ، وأثر هذه العمليات على ما تم توضيحه من أنماط لتطور موزانات كل منها مع العالم الخارجي .

---

(١) يرجع تزايد واردات الدول النامية المصدرة للنفط من دول السوق الحر المتقدمة الى عاملين رئيسين :
ـــ العامل الأول هو تمركز وارداتها (وخاصة دول الفائض) من السلع المصنعة في مجال السلع الرأسمالية والاستهلاكية الأكثر تقدما ، والتي تنتجها الدول الصناعية .
ـــ العامل الثاني فيكمن في التزايد السريع في طلبها من المواد الغذائية ، والذي أمكن للدول الصناعية أن تقابله ، بزيادة عرضها من تلك المواد بصورة لم تستطع أن تقوم بها الدول النامية المستوردة للنفط . ومن ثم استولت الدول الصناعية على أكبر حصة من هذه الأسواق الجديدة للمواد الغذائية .
المرجع السابق ـــ ص ٣٤ .

وقد يكون من المفيد في البداية ، أن نعرف ما نقصده في دراستنا هذه بالتكيف . فالمقصود به ، هو العمليات التنموية (سواء كانت في صورة نمو حر أو موجه ، أو في صورة تنمية مخططة) التي تواجه ما تعرض له الاقتصاد القطري من زيادة حادة في عجز موازناته الحسابية الجارية مع العالم الخارجي ، نتيجة الارتفاع في الاسعار العالمية للنفط ، وما صاحبها من ظروف اقتصادية دولية اخرى ، وذلك بهدف العودة بالعجز الخارجي الى مستويات محتملة ، أو كالتي كانت سائدة من قبل . وبذلك نجد أن ما نقصده بالتكيف ، يمكن أن يمثل حالة خاصة مما يقصد بصفة عامة بالنمو أو التنمية . وقد يصعب أحيانا التفرقة بين التكيف والتنمية ، اذا ما كانت تتركز التنمية بصورة رئيسية في دولة معينة على زيادة قدرة هذه الدولة على مواجهة الظروف الدولية غير المواتية ، كما في حالة الدول النامية الأكثر تأخرا . وطالما لا تعد التنمية بصورة عامة بالعملية السهلة ، حتى اذا ما توفرت ظروف خارجية ملائمة[1] ، فمن المنطقي أن نتصور بأن التكيف لا بد وأن يكون أكثر صعوبة ، باعتباره حالة خاصة من عمليات التنمية ، تتم تحت ظروف دولية غير مواتية . ومن ثم يستلزم لنجاحه توفر شروط أكثر صعوبة ، وقد يتطلب الأمر أن يقترن بقدر أكبر من التضحيات .

وطالما كان للتكيف مثل هذا المفهوم ، فان ما يسعى اليه من هدف خفض عجز الحساب الجاري الى مستوى محتمل ، يمكن أن يتم بواسطة واحد أو أكثر من الطرق الآتية : (١) تحويل الانتاج نحو السلع التصديرية وبدائل الواردات ، والتحكم في نمو الاستهلاك المحلي ، لزيادة المدخرات المحلية ، وتوجيهها نحو الاستثمارات اللازمة لاجراء هذه التكيفات الهيكلية . (٢) الاقتراض من الخارج للقيام بتلك التغيرات الهيكلية . (٣) و / أو تحقيق معدلات نمو منخفضة ، لخفض الطلب على الواردات .

وتتفاوت طرق وسرعة ما اتبع من تكيف من دولة الى أخرى ، وتتوقف بدرجة كبيرة على كل من الهيكل الاقتصادي (مدى تقدم أو تأخر القطاعات الاقتصادية — درجة التصنيع — مدى الاعتماد على انتاج المواد الأولية التصديرية — مدى وفرة الموارد بالنسبة للكثافة السكانية) ، السياسات المتبعة ، درجة التدخل الحكومي ، وطبيعة وحجم الصدمة الخارجية ذاتها . وهناك من العوامل العامة التي ساعدت

---

(١) والمثال الواضح لذلك التنمية في الدول المصدرة للنفط .

العديد من الدول على اجراء التكيف (سواء كان كليا أو جزئيا) وهي : عدم التصاعد بل الانخفاض النسبي المحدود في اسعار النفط الحقيقية ، الارتفاع الحاد في واردات الدول النامية المصدرة للنفط ، التدفق الكبير في رأس المال من دول الفائض الى دول العجز . وبجانب هذه العوامل العامة التي ساعدت على التكيف ، يوجد العديد من العوامل الخاصة التي ساعد كل منها بعض الدول في مجال التكيف ، سوف يشار اليها بصدد الحديث عن كل مجموعة من الدول . كما أن هناك كذلك من العوامل العامة والخاصة ما أعاق عمليات التكيف . ومن هذه العوامل العامة (لحد ما) ، نجد أن ما حدث منذ أواخر ١٩٧٩ من ارتفاع في اسعار الفائدة ، قد ساهم في زيادة عجز العديد من الدول ، فبدلا من أن يحول الدخل من المقرضين الى المقترضين ، ادى الى تحويله من المقترضين الى المقرضين[١] .

ننتقل بعد ذلك الى ما مرت به المجموعات المختلفة لدول العالم من عمليات تكيف ، فنبدأ بدول السوق الحر المتقدمة ، فنجد أنه قد ترتب على ما ساد تلك الدول في اوائل السبعينات من مشكلات اقتصادية متشابكة (سبق الاشارة اليها) وما تولد عنها من ركود تضخمي ، وما وضع من قيود للحد من التوسع المفرط الذي حدث في سنة ١٩٧٣/٧٢ ، ثم باقتران ذلك بارتفاع اسعار النفط في ٧٤/٧٣ ، وتباطؤ النمو في امداداته ، وبما ساهم به من أثر انكماشي ، فلقد ترتب على ذلك كله توقف في نمو النشاط الاقتصادي في ٧٤ و ٧٥ ، بحدوث كساد وتعطل للطاقات وبطالة لم يحدث لها مثيل لعدة عقود مضت . فكما يبدو من جدول رقم (٢) ، فأن معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي لدول السوق الحر المتقدمة قد انخفض من ٣ر٦٪ في سنة ١٩٧٣ الى ٧ر٠٪ في سنة ١٩٧٤ ، ثم الى معدل سالب قدره ٦ر٠٪ في سنة ١٩٧٥ . ولكن لم تطل فترة الكساد هذه ، وبدت علامات انتعاش سريع في ١٩٧٦ . فقد أولت الحكومات أهمية كبيرة في سياستها الاقتصادية لقضية التضخم ، ووجهت اهتماما أكبر لعوامل العرض (الانتاج) ، وزادت بسرعة الصادرات خاصة الى الدول النامية المصدرة للنفط ، ومرت ثلاث سنوات حتى أواخر ١٩٧٨ ، انخفضت خلالها الاسعار الحقيقة للنفط ، واعتدلت خلالها معدلات نمو دول السوق

---

(١) البنك الدولي — تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٢ — ص ١٨ .

جدول رقم (٢)

التطور في معدلات نمو دول السوق المتقدمة ونسبة بعض متغيرات موازين مدفوعاتها الى اجمالي ناتجها المحلي الحقيقي للسنوات من ١٩٧٠ إلى ١٩٨٢[١]

(نسبة مئوية)

السنة	معدلات النمو السنوي في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي		النسبة المئوية الى اجمالي الناتج المحلي الحقيقي: صافي الحساب الجاري	النسبة المئوية الى اجمالي الناتج المحلي الحقيقي: التحركات الرأسمالية الطويلة والقصيرة الأجـــل
١٩٧٠			٠ر٢	٠ر١-
		٥ر٥		
١٩٧٣	٦ر٣			
١٩٧٤	٠ر٧		٠ر٤-	٠ر٢
١٩٧٥	ر٦-			٠ر٣-
١٩٧٦	٥ر٠	٢ر٦		٠ر٠-
١٩٧٧	٤ر٠			٠ر٢-
١٩٧٨	١ر٤		٠ر٤	٠ر٤-
١٩٧٩	٣ر٦	٢ر٣		٠ر٣-
١٩٨٠	١ر١		٠ر٨-	٠ر٦
١٩٨١[٢]	١ر٢		٠ر١-	
١٩٨٢[٢]	٠ر٥		٠ر٢	

(١) **SOURCES:** The Data Compiled From The Figures Given in: UNCTAD, **Handbook of International Trade and Development Statistics 1981 - Supplement**, New York, 1982, Tables 5.1.b, 6/1 & 6/2; UN, **Monthly Bulletin of Statistics**, July, 1982, VOL. xxxvi, No. 7, Table H; UN, **1979/80 Statistical Yearbook**, New York, 1981, Table 181 UN; 1978 Statistical Yearbook, New York, 1979, Table 194; Morris Goldstein & Mohsin Khan, **Effects of Slowdown in Industrial Countries on Growth in Non-Oil Developing Countries**, IMF Occasional Paper 12, Washington, D.C., Aug. 1982, p. 6; and **OECD Economic Outlook**, 31, July 1982, p. 20.

(٢) بيانات ١٩٨١ أولية وبيانات ١٩٨٢ تقديرية . تتعلق بيانات هاتين السنتين بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فقط .

الحر المتقدمة . ثم حدث الارتفاع الهام الثاني في اسعار النفط في ١٩٧٩ و ١٩٨٠ ، وزادت سرعة التضخم ، واتبعت حكومات الدول الصناعية الكبرى سياسات مالية انكماشية للحد من التضخم ، فتقلبت اسعار الصرف ، وارتفعت من أواخر ١٩٧٩ معدلات الفائدة على القروض (وبخاصة الدولار) ، وانخفضت معدلات النمو الاقتصادي الحقيقية بدول السوق الحر المتقدمة الى ١ر١٪ ، ٢ر١٪ و ٥ر٠٪ خلال السنوات ١٩٨٠ و ١٩٨١ و ١٩٨٢ على الترتيب[١] .

بالربط بين هذا النمط لتطور النمو الاقتصادي لدول السوق الحر المتقدمة ، وما شرح سابقا من نمط لتطور موازناتها التجارية والحسابية الجارية وتدفقاتها الرأسمالية في علاقاتها مع دول العالم الخارجي ، يمكن أن نستخلص العديد من الاستنتاجات عن أسلوب هذه الدول المتقدمة في التكيف ، وما أحرزته من نجاح في هذا المجال .

فمن بعد ما كانت عليه دول السوق الحر المتقدمة ــ مع الارتفاع الهام الأول في اسعار النفط ــ من عجز في حسابها الجاري ، بلغ مقداره حوالي ٤ر٪ نسبة الى اجمالي ناتجها المحلي في ١٩٧٤ ، قد حول هذا العجز بسرعة الى فائض يقدر بحوالي ٤٪ الى اجمالي الناتج المحلي في ١٩٧٨ . وكذلك مع الارتفاع الهام الثاني في اسعار النفط ، انقلبت الى حالة عجز في حسابها الجاري ، يقدر في وقعه بضعف ما حدث في ١٩٧٤ ، حيث بلغ حوالي ٨ر٠٪ نسبة الى اجمالي ناتجها المحلي في ١٩٨٠ ، ومع ذلك فقد حولت هذا العجز الأكبر في وقت سريع الى فائض في حسابها الجاري ، يقدر بنسبة ٢ر٠٪ منسوبا الى ناتجها المحلي في ١٩٨٢ ، كما يتضح من جدول (٢) .

فمن وراء هذا النجاح ، نجد أن دول السوق الحر المتقدمة قد ظلت طوال الفترة المعنية بالدراسة من ١٩٧٠ الى ١٩٨٢ في حالة فائض تجاري متزايد مع الدول النامية المستوردة للنفط ، ومن ثم فان المصدر الرئيسي لعجزها التجاري ، سواء في تصاعده خلال بعض السنوات ، أو تناقصه في السنوات الأخرى ، فانه يرجع بالذات الى تعاملها التجاري مع الدول النامية المصدرة للنفط . ولقد حققت ذلك التقلب في عجزها التجاري على الرغم من أن التصاعد الكمي في صادراتها كان طوال الفترة محل

---

(١) أدى قيام الدول الكبرى منذ خريف ١٩٧٩ بالتكيف من خلال القيود النقدية الى خفض معدلات نموها الحقيقية منذ ١٩٨٠ ، وانتقل الاثر بانخفاض معدلات نمو الدول النامية منذ سنة ١٩٨١ ...

World Bank, World Debt Tables 82 - 83, p. x.

الدراسة يتعدى على الدوام التصاعد الكمي في وارداتها ، وانها (اي دول السوق الحر المتقدمة) قد وجهت نصيبا متصاعدا من صادراتها للدول النامية المصدرة للنفط ، مما يوضح أهمية الدور الرئيسي الذي لعبه التغير النسبي في كل من اسعار صادراتها واسعار وارداتها في تعاملها مع الدول النامية المصدرة للنفط في التأثير على تصاعد أو خفض عجزها التجاري . فلقد تمكنت هذه الدول المتقدمة عن طريق زيادة كميات وأسعار صادراتها إلى الدول النامية المصدرة للنفط ، أن تحملها ما تعانية من ارتفاع معدلات التضخم ، وتخلف في معدلات نمو الانتاجية بالنسبة لمعدلات نمو الاجور[1] ، وارتفاع في التكلفة . ولقد ساهمت كذلك صافي صادرات دول السوق الحر المتقدمة غير المنظورة ، وصافي عوائد استثماراتها الخارجية المباشرة في مواجهة عجزها التجاري ، ومن ثم خفض عجزها الحسابي خلال الفترة المعنية بالدراسة ، وتحويله إلى فائض في سنتي ٧٨ ، ١٩٨٢ .

هذا وان كان للتغير في معدلات التبادل الدولي لدول السوق الحر المتقدمة (وبالذات في تعاملها مع الدول النامية المصدرة للنفط) دور كبير سواء فيما حققته من عجز أو فائض في حسابها الجاري ، فان هذا الدور فيما حققته كذلك من تكيف ، قد تدعم واشترك فيه ما حدث بتلك الدول المتقدمة من انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي خلال فترتي التكيف . فلقد أدى هذا الانخفاض في النمو الاقتصادي الى انخفاض اكبر منه في نمو الواردات ، وخاصة الواردات الصناعية[2] . كما انخفضت واردات السلع الأولية والواردات النفطية[3] . ولما كان النصيب النسبي لواردات دول السوق الحر المتقدمة يحتل أهمية كبيرة في الحجم الكلي للتجارة العالمية[4] ، فان انخفاض

---

(١) See; **Ibid**, tables Nos. 18 and 19.

(٢) كانت هذه الظاهرة كذلك احدى نتائج دراسة اعدت في هذا المجال :

Morris Goldstein and N.S. Khan, **Ibid.**, pp. 5-6

(٣) أنظر دراسة كاتب هذه السطور عن : الدول المستوردة للنفط والتغير في نمط استخدام الطاقة .

(٤) نضيف هنا ما تشير إليه نظرية التبادل اللامتكافيء من أن انخفاض الاجر في البلد المتخلف عنه في البلد المتقدم يؤدي إلى تدهور معدل التبادل الدولي بالنسبة للبلد المتخلف . كما أنه يترتب على سيادة الاحتكار في العلاقات بين النوعين من البلاد تبادل اللامتكافيء بينهما . سواء كان ذلك الاحتكار في عمليات الانتاج أو التسويق أو راجعا إلى التبعية التكنولوجية .

أنظر : جودة عبد الخالق ـــ **الاقتصاد الدولي** ـــ دار النهضة العربية ـــ القاهرة ١٩٨٣ ـــ ص ٧٩ : ٨٧ . أبو بكر متولي ـــ **الاقتصاد الخارجي** ـــ مكتبة عين شمس ـــ ١٩٨٠ ـــ ص ٢٦٨ ـــ ٢٧٤ .

Alexander J. Yeats, Trade & Development Policies: Leading Issues for The 1980's, The Macmillan Press Ltd., London, 1981, pp. 13-31.

نمو هذه الواردات يؤثر بصورة مباشرة على اسعارها بالخفض . وهذا ما حدث بالفعل بخصوص اسعار السلع الأولية (والتي كانت مرتفعة من قبل) ، فشهدت تراجعا في سنة ١٩٧٥ وكذلك في ٨١ و ٨٢[١] . وينطبق ذلك أيضا على الاسعار العالمية للنفط الخام ، التي شهدت انخفاضا في معدلات ارتفاعها . يضاف الى ذلك ما للانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي بدول السوق الحر المتقدمة من آثار كمية وسعرية غير مباشرة ، مثال ما يطلق عليه بأثر الحماية والأثر التنافسي[٢] . علاوة على أنه من ناحية اخرى فلقد أصبحت دول السوق الحر المتقدمة بطريقة متزايدة تحقق الاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية والسلع الأولية الاساسية ، مما أدى الى الاحلال الجزئي لوارداتها من تلك السلع[٣] . ولم تتوقف عند ذلك الحد ، بل توسعت في تصدير تلك السلع الغذائية الى الدول النامية المصدرة للنفط ، حيث يلاحظ أنه بانخفاض كمية صادرات الدول المتقدمة في ١٩٧٥ ، من جراء انخفاض النمو الاقتصادي ، فانها عادت بالارتفاع مع بوادر الانتعاش الاقتصادي في ١٩٧٦ ، محققة معدلات تتعدى معدلات تصاعد كميات الواردات .

وهكذا نجحت دول السوق الحر المتقدمة في اجراء التكيف ، وان كان قد تم ذلك جزئيا على حساب معدلات نموها ، وارتفاع معدلات البطالة بها . الا أنه يلاحظ أن

---

(١) UN, World Economic Survey-Current Trends in The World World Economy 1981-1982, New York, 1982, p.59.

(٢) يمكن أن يؤدي الانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي إلى آثار غير مباشرة على الواردات ، وذلك مثل ما يمكن أن يسمى « أثر الحماية » و « الأثر التنافسي » . حيث يترتب على انخفاض معدلات النمو الاقتصادي تزايد البطالة . ومن هنا تظهر المطالبة بالحماية ضد الواردات التنافسية . إلا أنه يلاحظ أن الحكومات الغربية لم تقم بفرض قيود تجارية اضافية ، باستثناء ما اتبعته بعض الدول الصناعية من بعد ١٩٧٣ من سياسات تجارية للحد من استيراد النسيج والملابس والأحذية والصلب والسفن والسلع الاستهلاكية الكهربائية وغير ذلك من المنتجات الصناعية الأخرى ، وأخيرا تجارة البتروكيماويات والعربات ، وذلك للوقوف ضد صادرات اليابان وبعض الدول النامية الأخرى المستوردة للنفط . وهذه الصناعات تتميز بارتفاع نسبة حاجتها إلى العمالة بالنسبة إلى رأس المال ، وهي ما تتصف به صادرات تلك الدول المذكورة . وان كان يعتقد بأن إزالة تلك القيود لن يرفع كثيرا واردات الدول المتقدمة .
وبالنسبة للاثر التنافسي فانه من المفروض أن يؤدي ارتفاع معدلات البطالة الى انخفاض معدل التضخم ، مما يعمل على تقليل اسعار السلع المحلية المنافسة للمستوردة ، ومن ثم يعمل على خفض الاستيراد ، وتقليل اسعاره . وان كان ذلك يتطلب وقتا حتى تظهر آثاره ، وقد لا تظهر كلية ، نتيجة لعدم النجاح النسبي في كبح جماح التضخم .
ارجع الى الدراسة السابقة لموريس ص ٦—١١

(٣) وقد خفف من ذلك الاثر تصدير بعض الدول النامية المستوردة للنفط لبعض الصادرات الصناعية الى دول السوق الحر المتقدمة : IMF, Series No. 4, pp. x-xi.

انخفاض معدلات نموها كان أقل وضوحا ، ولكن أكثر امدا خلال فترة الكساد الثانية بالمقارنة بالفترة الأولى ، مما قد يوحي بأن اجراءات التكيف قد خلقت هياكل اقتصادية اكثر مرونة . حيث أنه في سعي كثير من الدول المتقدمة لوقف التضخم ، واتباعها لسياسات تقييدية لادارة الطلب ، عملت في نفس الوقت على تكييف هياكلها الانتاجية مع التغيرات في الاقتصاد العالمي[1] . وعموما فان انجاز دول السوق الحر المتقدمة بخصوص التكيف يكشف مقدرتها على التوسع في ايرادات الصادرات بصورة اسرع من التوسع في مدفوعات الواردات ، وهنا يبدو تميزها ومقدرتها التسعيرية بصورة واضحة ، لما لعبه مدى الاختلاف في نمو الاسعار النسبية لكل من صادراتها ووارداتها من دور كبير في التكيف .

يضاف الى ما سبق ، أن دول السوق الحر المتقدمة قد انجزت التكيف على الرغم من أن صافي التحركات الرأسمالية طويلة وقصيرة الأجل المتجهة اليها لم تتعد ٢ر٠٪ و ٦ر٠٪ الى اجمالي ناتجها المحلي في سنتي ٧٤ و ٨٠ على الترتيب[2] . علما بأنها قد ظلت طوال بقية السنوات من ١٩٧٠ حتى ١٩٨٠ مصدرة صافية للتدفقات الرأسمالية طويلة وقصيرة الأجل . وذلك علاوة على استمرارها طوال الفترة المعنية بالدراسة على تحقيق تحويلات حكومية صافية متزايدة الى الخارج (ارتفعت من ٦ر١١ بليون دولار في ١٩٧٥ الى حوالي ٢ر٢١ بليون دولار في ١٩٨٠ ، والى ما يقدر بحوالي ٢٧ بليون دولار في ١٩٨٢)[3] ، وان كانت قد دأبت منذ ١٩٧٤ (باستثناء سنتي ٧٨ و ٨٠) على السحب من احتياطياتها[4] .

ننتقل الى الدول النامية المستوردة للنفط ، فنجد أن ما أحاطها من ظروف دولية مواتية أو غير مواتية ، لم تكن أبدا من صياغة الدول الرئيسية المصدرة للنفط فحسب (بما أحدثته من رفع لأسعار النفط) ، بل وكذلك وبصورة قد تكون أكثر أهمية ،

---

(١) وان كانت معدلات الاستثمار المنخفضة قد عطلت من خطى عمليات التكيف .
البنك الدولي ــ تقرير التنمية في العالم ١٩٨٢ ــ ص ٩ ، ١٩ .
(٢) ارجع الى الجدول رقم (٢) .
(٣) ارجع الى الجدول المرفق رقم (م ــ ١) .
(٤) تم السحب من الاحتياطيات بمقادير بلغت اقصاها في سنتي ١٩٧٤ (٨ر٢٠ بليون دولار) و ١٩٧٩ (٤ر١٩ بليون دولار) وأقلها في سنة ١٩٧٧ (٧ر٣ بليون دولار) .

فانها ترجع الى سلوك الدول المتقدمة صناعيا ، وما ساد بها من ظروف اقتصادية ذكرناها فيما سبق . فالدول النامية المستوردة للنفط ، كما تبين لنا من قبل ، مرتبطة ارتباطا كبيرا في تجارتها الخارجية بدول السوق الحر المتقدمة ، فاليها تتجه النسبة الكبرى من صادراتها ، ومنها تحصل على النصيب الأكبر من وارداتها . ومن ثم فهي أكثر تأثرا بتلك الدول . فما تعرضت له دول السوق الحر المتقدمة من معدلات نمو منخفضة خلال عقد السبعينات وأوائل الثمانينات ، علاوة على ما ذكر سابقا من اتجاهها بصورة متزايدة الى تحقيق الاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية والسلع الأولية ، قد أثر تأثيرا سلبيا على صادرات الدول النامية المستوردة للنفط[1] ، وان كان ما أخذ طريقه من صادرات تلك الدول النامية المستوردة للنفط نحو أسواق الدول النامية المصدرة للنفط قد نمى بمعدل مرتفع ، الا أنه يمثل للأسف نصيبا صغيرا نسبيا في هيكل صادراته . وقد شهد هذا النصيب النسبي لصادراتها الى الدول النامية المصدرة للنفط تزايدا خلال عقد السبعينات ، الا أن هذا التزايد كان يقل عن التزايد في النصيب النسبي لوارداتها من تلك الدول النامية المصدرة للنفط[2] وذلك لأنه في الوقت الذي استمرت فيه الدول النامية المستوردة للنفط على زيادة استهلاكها واستيرادها من النفط ، نجد أن الدول النامية المصدرة للنفط مرتبطة في وارداتها بصورة أكبر بدول السوق الحر المتقدمة ، حيث أن الزيادة في وارداتها قد تمثلت بصفة رئيسية في السلع الصناعية الرأسمالية أو الاستهلاكية المتقدمة والسلع الغذائية ، والتي استطاعت أن توفرها لها بكفاءة أكبر دول السوق الحر المتقدمة ، كما ذكر ذلك سابقا .

(١) اشير في احدى الدراسات ، بأن الدول النامية المستوردة للنفط قد تكبدت خسائر اضافية قدرها ١٢ مليار دولار ، نتيجة لارتفاع أسعار السلع المصنعة في ١٩٧٥ ، بينما حصلت هذه الدول على ما يقل بـ ٣ مليارات دولار عن اجمالي الايرادات التي كانت تحصل عليها في الماضي ، بسبب تدني أسعار المنتجات الأولية التي تصدرها الى العالم الخارجي . ولم تتعد الزيادة في الفاتورة النفطية لتلك الدول النامية الملياري دولار خلال السنة نفسها . ومن ثم تشير الدراسة الى أن المشكلات الاقتصادية لتلك الدول لا ترجع الى ارتفاع اسعار النفط بقدر رجوعها الى الزيادة المستمرة في أسعار السلع والخدمات ، علاوة على تراجع اسعار المواد الأولية .
عن دراسة بوليس راموز (مدير قسم الطاقة في وزارة الطاقة والمعادن الفنزويلية) والتي أشير اليها في عالم النفط — ١٨ أبريل ١٩٨١ . وقد أشير الى نفس وجهة النظر هذه في :
T. Killick, Euromarket Recycling of OPEC Surpluses: Fact or Myth?, **The Banker**, January 1981, pp. 15-23.

(٢) وذلك لارتفاع اسعار النفط ، وانخفاض المرونة السعرية لطلب الطاقة ، وارتفاع المرونة الداخلية لطلب الطاقة بالدول النامية المستوردة للنفط .
أنظر الدراسة الاخيرة السابق الاشارة اليها لكاتب هذه السطور .

ولقد ازدادت سوءا ظروف الدول النامية المستوردة للنفط ، بما حدث منذ أواخر ١٩٧٩ من ارتفاع في أسعار الفائدة على القروض ، وتحولها مما كانت عليه قبل ذلك من مستويات حقيقية سالبة الى معدلات حقيقة مرتفعة موجبة . وبينما شجع انخفاض أسعار الفائدة من قبل ١٩٧٩ على زيادة الاعتماد على الاقتراض ، وزيادة معدلات التراكم الرأسمالي ، مع تجنب التضحية بمعدلات النمو الاقتصادي ، فلقد أدى من بعد ذلك ارتفاع اسعار الفائدة ، وما ترتب عليه من زيادة أعباء خدمة القروض ، تحت ظروف ركود التجارة الخارجية ، وانخفاض أسعار المواد الأولية ، الى اضطرار الكثير من الدول النامية المستوردة للنفط في أوائل الثمانينات الى الاقتصار على أجراء تكيفات جزئية قصيرة الأجل ، لموازنة الحساب الجاري ، بما أدى الى انخفاض معدلات نموها الاقتصادي في سنتي ٨١ و ٨٢ ، وبما لا يخدم السير قدما في التكيف عن طريق هياكل الانتاج ، ولا يخدم قضية التكيف خلال الأجل المتوسط والطويل[١] . ومن ثم نجد أنه ليس بغريب أن تستمر الدول النامية المستوردة للنفط على ما كانت عليه من عجز تجاري في أوائل السبعينات من كل من مجموعتي دول السوق الحر المتقدمة والدول النامية المصدرة للنفط ، مع تصاعد هذا العجز طوال الفترة المعنية بالدراسة[٢] .

وان كان ذلك هو حال الدول النامية المستوردة للنفط مجتمعة كمجموعة واحدة ، الا أن ما مر بها من تجارب في طرق التكيف ، وما تحقق من درجات نجاح في ذلك ، يتفاوت فيما بين ما تحتويه من العديد من الدول ، التي تتباين عن بعضها في العديد من الصفات والخصائص ، حيث أن كلا منهما لم يتأثر بالمحيط الخارجي فحسب ، بل

---

(١) See: UN, **World Economic Survey 81-82**, pp. 14, 67 and 83; and **World Bank Debt Tables 82-83**. p. ix.

(٢) "Broadly speaking, developed countries are in a better position than developing ones to correct any imbalance in their external accounts. In a classic article Hla Myint distinguished between two kinds of external vulnerability. The first stems from what he called "the productivity theory of trade" where a country "has adopted and reshaped its productive structure to meet the requirements of the export through a genuine process of specialization." The second is related to his theory of "the vent for surplus" where a country "happens to posses a sizeable surplus productive capacity which it cannot use for domestic production" and which implies "an inelastic domestic demand for the exportable commodity and/or a considerable degree of international immobility and specificness of resources." In general developed countries exhibit the first kind of vulnerability, while the developing countries suffer from the second. The increased productivity in the first case and the high rigidity in the second explain, to a great extent, the ability of the OECD countries to adjust their external accounts in due course to the oil price shock, and the failure of the LDCs to cope with it." Hazem El-Beblawi, **The Predicament of The Arab Gulf Oil States: Individual Gains and Collective Losses**, ... p. 195.

وكذلك بالهيكل الانتاجي والسياسات المحلية على حد سواء . لذلك يفضل أن ننتقل الآن الى دراسة كل فئة من فئاتها على حدة ، وقد يلزم الأمر كذلك تجزئة بعض الفئات إلى فئات أقل ، وأكثر تجانسا من الدول .

بالابتداء « بالدول النامية سريعة نمو الصادرات الصناعية » ، وهي تتميز بأنها على درجة من التصنيع أعلى من غيرها من الدول النامية الأخرى ، حيث ترتفع نسبة مساهمة الصناعة في الانتاج والصادرات ، علاوة على اتباعها لسياسات تتطلع الى الخارج نحو التصدير . ولقد ارتكزت سياسات بعض هذه الدول (شرقي آسيا) على كل من تنمية وتطوير انتاجية الزراعية ، بالاضافة الى استبدال سياسة بدائل الاستيراد المتطلعة الى الداخل ، بسياسات تشجيع نمو الصادرات بشكل عام ، ونمو الصادرات الصناعية بشكل خاص . ولقد أدت تلك السياسة الموجهة نحو الخارج — من ناحية — على تحقيق تكيف ناجح ، بدون خفض معدلات التنمية الاقتصادية[١] . وأن جعلت هذه الاستراتيجية من ناحية أخرى ما تم من انجاز تكيفي هش[٢] ، لا يقوى على الصمود أمام مخاطر تصاعد التكامل مع اقتصاديات دول السوق الحر المتقدمة .

فلقد سبق أن أوضحنا ، أن تلك الفئة من الدول قد حققت أعلى معدلات نمو صادرات من حيث الكم (بالمقارنة بغيرها من فئات ومجموعات الدول) طوال الفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٨٢ . ولقد تجاوزت تلك المعدلات معدلات نمو كميات وارداتها بفجوة كبيرة متسعة ، مما يشير الى مجهوداتها كذلك في مجال احلال الواردات . وان كان نمو النشاط التصديري من حيث الكم ، قد حدث على حساب التضحية بالاسعار ، وذلك من أجل اختراق الاسواق ، وزيادة حجم الصادرات . الا أنه وعلى الرغم من ذلك ، فلقد تزايدت القوة الشرائية لصادراتها . ويلاحظ أن صادراتها قد اخذت طريقها الى كل من دول السوق الحر المتقدمة والدول النامية المصدرة للنفط ، فعلى الرغم مما انتاب أسواق دول السوق الحر المتقدمة من كساد ، الا أنه قد أشارت احدى الدراسات ، بأن النسبة الكبرى من واردات تلك الدول المتقدمة ، والتي نمت بمعدلات مرتفعة ، قد تمثلت في السلع الصناعية . تلك السلع الصناعية التي اهتمت

---

(١) البنك الدولي — تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨١ — ص ٣٤—٣٥ .

(٢) See: Samir Amin, Ibid p.77.



« الدول النامية سريعة نمو الصادرات الصناعية » بتصديرها الى الدول المتقدمة[1] . فنظرا للتركيب المرن للانتاج والتجارة لهذه الدول ، ممثلا في ارتفاع نسبة المنتجات الصناعية ، امكن لهذه الدول (أساسا عن طريق التكيف التركيبي) خفض عجز حسابها الجاري من نسبة ٤ر٧٪ الى اجمالي ناتجها المحلي في ١٩٧٤ الى ٢ر٦٪ في ١٩٧٨ . ومن المتوقع كذلك أن يكون قد تحقق انخفاض في ١٩٨٢ ، من بعد ارتفاع العجز الى ٦ر٧٪ الى اجمالي الناتج المحلي في ١٩٨٠[2] . ومن ثم فلقد أصبح من الممكن تغطية عجز الحساب الجاري لبعض دول هذه الفئة على مدى مناسب دون أن يؤدي الى التضحية بالتنمية .

هذا وأن كانت تلك الدول المستوردة للنفط سريعة نمو الصادرات الصناعية قد حققت بعض النجاح في مجال التكيف بالمقارنة بدول السوق الحر المتقدمة (الذي تحول عجز حسابها الجاري الى فائض خلال نفس الفترات الزمنية) ، الا أن ما بذلته في هذا الشأن قد يعد نسبيا أكبر من المبذول من جانب دول السوق الحر المتقدمة ، حيث أن عجز حسابها الجاري (بعد ارتفاعي اسعار النفط في ٧٤ و ٨٠) نسبة الى ناتجها المحلي الاجمالي كان أكبر بكثير من وقع عجز دول السوق الحر المتقدمة على اقتصادياتها ، مما استدعى حدوث تكيف تركيبي أكبر ، من حيث زيادة الصادرات والتحكم في نمو الواردات ، خاصة وان ذلك قد تم على حساب تدهور كبير في معدلات التبادل الدولي لتلك الدول ، وذلك لم يكن حال دول السوق الحر المتقدمة ، التي تمتلك زمام السيطرة على أسعار العديد من السلع الداخلة في التجارة العالمية ، وذلك نتيجة تميزها وحجمها النسبي الكبير في التجارة العالمية ، كما سبق القول .

وتتميز الدول النامية المستوردة للنفط سريعة نمو الصادرات الصناعية، بأن ما تم بها من تكيف لم يكن على حساب التضحية بمعدلات النمو الاقتصادي ــ وهي في ذلك تختلف عن دول السوق الحر المتقدمة ــ فكما يبدو من جدول رقم (٣) فأنها قد حققت أعلى معدلات نمو اقتصادي حقيقي خلال الفترة من ١٩٧٤ الى ١٩٨٠ . وقد ساهم في ذلك ما حققته معظم دولها من ارتفاع في نسبة الادخار والاستثمار ، علاوة على زيادة كفاءة الاستثمار[3] . وقد ساعد ارتفاع نسبة المنتجات الصناعية في انتاج

---

(١) ارجع الى دراسة Morris السابق الاشارة اليها ص ١٤ــ١١ .

(٢) انظر الجدول رقم (٣) .

(٣) البنك الدولي ــ تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٢ ــ صفحة (٩) .

وتجارة هذه الدول على امكانية حصولها على القروض ، والاستدانة من أسواق رأس المال الخاصة ، وبذلك نجد أن جانبا من الانفاق الاستثماري لهذه الدول قد قوبل بتحركات رأسمالية من خارج البلاد الى داخلها ، كما يبدو كذلك من الجدول رقم (٣) نفسه . وان كان ما حدث من ارتفاع في أسعار الفائدة منذ خريف ١٩٧٩ ، قد زاد من عبء خدمة ديون معظم هذه الفئة (البرازيل — الارجنتين — كوريا الجنوبية) التي سبق وان توسعت في الاقتراض من النظام المصرفي ، مما دفعها الى مقابلة هذه الالتزامات بالاقتراض قصير الأجل ، ووضع موازين مدفوعاتها في موقف

جدول رقم (٣)
التطور في معدلات نمو الدول النامية المستوردة للنفط
سريعة نمو الصادرات الصناعية
ونسبة بعض متغيرات موازين مدفوعاتها الى اجمالي ناتجها المحلي الحقيقي(١)
(نسبة مئوية)

السنة	معدلات النمو السنوي في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي	النسبة المئوية الى اجمالي الناتج المحلي الحقيقي: صافي الحساب الجاري	النسبة المئوية الى اجمالي الناتج المحلي الحقيقي: التحركات الرأسمالية الطويلة والقصيرة الأجـــل
١٩٧٠ – ١٩٧٣	٤ر٤	١ر٦-	١ر٧
١٩٧٤ – ١٩٧٨	١٠ر٠		
١٩٧٤		٤ر٧-	٤ر٠
١٩٧٨		٢ر٦-	٤ر٦
– ١٩٨٠	٦ر٢		
١٩٨٠		٦ر٧-	٥ر٤

(١) المصادر : أنظر مصادر جدول رقم (٢) .

صعب ، اضطرها الى خفض وارداتها ، وتأجيل الاستثمارات وانخفاض معدلات نمو بعضها الى مستويات سالبة في ١٩٨١ و ١٩٨٢ ، كما سوف يشار الى ذلك فيما بعد .

ننتقل الى فئة أكثر الدول النامية المستوردة للنفط تأخرا ، وهي تمثل أكثر الدول النامية انخفاضا في الدخل ، ويقع معظمها في أفريقيا جنوب الصحراء وبعض مناطق آسيا ، وتعتمد كل منها في الغالب على النشاط الزراعي ، وتتصف قطاعاتها الانتاجية بالضعف وعدم المرونة ، ونقص البنية التحتية والمؤسسات التجارية والمهارات ، مما يجعلها أقل قدرة على مواجهة الصدمات الخارجية . وتعتمد كل دولة من هذه الدول في صادراتها على واحد أو عدد محدود من السلع الأولية ، وتتوقف أساسا أسعار تلك السلع على نمو الطلب عليها بدول السوق الحر المتقدمة ، وبالتالي على معدلات النمو بهذه الدول ، كما تتوقف كذلك على الظروف الجوية والطبيعية . وكلا العاملين يعتبرا خارجا عن أرادة هذه الدول ، ويعدا قابلا للتقلبات الكبيرة . وقد زادها سوءا التقلب في معدلات الصرف المستخدمة في الأسواق العالمية للسلع الأولية(١) . ومن ثم نجد أن هذه الدول قد تأثرت أكثر من غيرها بظروف الاقتصاد العالمي ، وانخفاض الطلب وأسعار السلع الأولية في سنتي ٧٥ و ١٩٧٩ . ويترتب على انخفاض قيمة صادرات هذه الدول ، تأثر وارداتها أيضا بالنقص ، وان كان ذلك لم يمنع عجزها التجاري من الارتفاع . ومن ثم نجد أن عجز الحساب الجاري لهذه الفئة من الدول منسوبا الى ناتجها المحلي ، قد أخذ في التصاعد التدريجي من ٦ر١٪ في ١٩٧٠ الى ٣ر١٢٪ في ١٩٨٠ ، كما يبدو من الجدول رقم (٤) ، ويتوقع أن يكون أكثر من ذلك في سنة ١٩٨٢ . ويمثل العجز في الحساب الجاري في سنة ١٩٨٠ ، قدر حوالي ثلاثة أرباع مقدار صادراتها السلعية والخدمية ، وهو في تزايد مستمر ، مما قد يصعب مواجهته .

وقد تبين لنا فيما سبق ، أن كمية صادرات هذه الفئة الأكثر تأخرا قد تناقصت من سنة ١٩٧٠ الى ١٩٧٥ ، ولم ترتفع من بعد ذلك الا بقدر أقل مما كانت عليه في أوائل السبعينات . وبالنسبة لكميات وارداتها فلقد نمت منذ ١٩٧٤ ، بما يتعدى معدلات

---

(١) IMF, **International Financial Statistics, Supplement on Trade Statistics, Supplement Series No. 4, 1982, p. xiii.**

جدول رقم (٤)

التطور في معدلات نمو الدول النامية المستوردة للنفط الأكثر تأخرا ونسبة بعض متغيرات موازين مدفوعاتها الى اجمالي ناتجها المحلي الحقيقي

(نسبة مئوية)

السنة	معدلات النمو السنوي في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي	النسبة المئوية الى اجمالي الناتج المحلي الحقيقي: صافي الحساب الجاري	النسبة المئوية الى اجمالي الناتج المحلي الحقيقي: التحركات الرأسمالية الطويلة والقصيرة الأجـــل
١٩٧٠ – ١٩٧٣	٥ر٩	–١ر٦	١ر٠
١٩٧٤	١ر٢	–٥ر٨	٣ر٢
١٩٧٨ – ١٩٨٠	٢ر٩	–٧ر٩	٣ر٨
		–١٢ر٣	٥ر٣

المصدر : ارجع الى مراجع الجدول رقم (١) .

نمو كميات صادراتها ، وذلك على الرغم من سعي بعض هذه الدول الى تقليل وارداتها ، لدرجة أن بعضها أصبح لا يستورد الا ما هو ضروري جدا ، مما أثر على معدلات نموه سلبيا . ويبدو أن لهذه التغيرات الكمية غير الصحية للصادرات والواردات أثرا على الميزان التجاري لهذه الدول ، قد يفوق في أهميته الأثر السعري . وان كان ذلك لا يمحو كلية المسئولية الجزئية للتغيرات النسبية في أسعار كل من الصادرات والواردات ، إلا أنها تأتي هنا في مرتبة تالية للأثر الكمي ، كما سبق توضيح ذلك .

هذه الظروف غير المواتية للتجارة الخارجية ، المتمثلة في صعوبة زيادة الصادرات[1] ، والاضطرار الى الحد من تصاعد العجز التجاري بتقييد الواردات ، ونظرا كذلك لصعوبة التوسع في الاقتراض اللازم لمواجهة تزايد عجز الحساب الجاري ، وعدم استقرار أحوال بعض هذه الدول الداخلية ، نتيجة الحروب المحلية ، وما مر ببعضها من ظروف جفاف ، كل ذلك بالاضافة الى ما ذكر من تخلف الهياكل الانتاجية لهذه الدول ، قد جعلها تعاني من ركود في معدلات نموها ، بحيث نجد أنها قد حققت أقل معدلات نمو خلال عقد السبعينات بالمقارنة بأي فئة أو مجموعة أخرى من الدول ، كما يبدو من جدول رقم (٤) ، حيث انخفضت معدلات نموها مما يقرب من ٦٪ سنويا قبل ١٩٧٤ الى حوالي ٢ر١٪ و ٩ر٢٪ خلال الفترتين ٧٤ — ٧٨ و ٧٨ — ٨٠ على الترتيب ، مما يعني اذا أخذ بمعدلات النمو السكاني في تلك الدول انخفضت مستويات دخل الفرد بكل منها.

هذا الانجاز الضعيف لدول هذه الفئة ، قد حدث على الرغم من تزايد المساعدات التي وجهت لها ، والتي ساهمت في مواجهة عجز حسابها الجاري . فلقد ارتفعت التحويلات الحكومية ، التي حصلت عليها من حوالي ٣ر٠ بليون دولار في ١٩٧٠ الى ٢ر١ بليون دولار في ١٩٧٤ ، والى حوالي ٧ر٢ بليون دولار في ١٩٨٠ ، وان كانت قد تراجعت أهميتها خلال اوائل الثمانينات . كما ارتفعت التحويلات الخاصة ، وأكثرها لمواطني هذه الدول العاملين بالخارج ، من حوالي ٤ر٠ بليون دولار في ٧٤ الى حوالي ٤ر٢ بليون دولار في ١٩٨٠ . كما ساهمت بالاضافة الى ذلك القروض الخارجية في سد عجز الحساب الجاري لهذه الدول . وان كانت هذه القروض محدودة من حيث المقدار ، بالمقارنة بما حصلت عليه الفئات الأخرى من الدول ، الا أنها لا تعد بالصغيرة ، اذا نسبت الى الناتج المحلي لفئة الدول الأكثر تأخرا ، كما يبدو من جدول رقم (٤) .

---

(١) وذلك لاعتماد معظم هذه الدول على السلع الاولية ، وعدم امكانيتها على استغلال النمو السريع في الطلب على السلع المصنعة . وحتى بالاقتصار على السلع الأولية ، فان اسعار تصديرها بمعرفة الدول الأكثر تأخرا قد تأكلت أكثر من أسعار تصديرها بمعرفة الدول النامية الأخرى ، وذلك لافتقارها للمرونة ولظروف عرضها غير الملائمة ، بدءا من البنية التحتية غير الكافية ، والمؤدية لارتفاع التكلفة ، الى السياسات التصديرية غير السليمة ، والكابحة لحوافز المنتجين .. البنك الدولي — **تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨١** — ص ١٢٦ .

يبقى بعد ذلك من الدول النامية المستوردة للنفط ، أن ننتقل الى فئة الدول النامية الأخرى . ونظرا الى أنها تتضمن ما تبقى من دول مجموعة الدول النامية المستوردة للنفط ، فهي تعتبر أكثر من غيرها من حيث عدم التجانس . فهي تتضمن الهند وباكستان اللتين تتميزان بارتفاع الكثافة السكانية ، وهما وأن كانتا تعتبران احصائيا من الدول النامية المنخفضة الدخل[1] ، التي تعتمد على الزراعة كنسبة الى اجمالي الناتج المحلي والى اجمالي العمالة ، الا أن هاتين الدولتين لا يمكن أن يدخلا في عداد فئة الدول الأكثر تأخرا ، فبكل منهما العديد من الصناعات الكبيرة ، ويتوفر بهما اعدادا كبيرة من العمالة الماهرة ، ويحتل ناتج الصناعة التحويلية بكل منهما نسبة غير منخفضة من اجمالي الناتج المحلي (١٦ — ١٨٪) ، ومن اجمالي الصادرات (تقترب من ٦٠٪)[2] ، مما يجعلهما ذوي هيكل انتاجي اكثر قدرة على التكيف ، بالمقارنة بحالة الدول النامية الأكثر تأخرا ، وكذلك بحالة غيرهم من الدول النامية الأخرى . كما تتضمن فئة الدول النامية الأخرى دولا مثل مصر ، وقد تحولت في السنوات الأخيرة الى مصدرة صافية للنفط ، الا أن نسبة صادراتها من النفط الى اجمالي صادراتها الكلية كانت لم تصل بعد الى النسبة المقررة لكي تضاف احصائيا الى مجموعة الدول النامية المصدرة للنفط . وتعد مصر من حيث الدخل قريبة من الحد الأدنى لفئة الدول النامية المتوسطة الدخل ، وهي تعتمد على الزراعة ، وتتوفر فيها العديد من الصناعات الكبيرة ، كما تتميز بوجود اعداد كبيرة من العمالة الماهرة . أما بقية فئة الدول النامية الأخرى المستوردة للنفط ، فيتفاوت وجود قطاع الصناعة التحويلية في كل منها ، وان كانت تجتمع معا في كون أغلبيتها تقع داخل فئة الدول النامية ذات الدخل المتوسط ، وان كلا منها يتميز بانتاج واحد أو أكثر من المواد الأولية الاساسية الزراعية أو التعدينية ، التي يتم تصديرها .

لقد استمر عجز الحساب الجاري لفئة « الدول النامية الأخرى » في الارتفاع طوال الفترة المعنية بالدراسة ، فحقق زيادة متواصلة كنسبة الى اجمالي الناتج المحلي ،

---

(١) تعرف المصادر الاحصائية لهيئة الأمم المتحدة الدول النامية التي يقل مستوى دخل الفرد فيها عن ٥٠٠ دولار في السنة (بأسعار ١٩٧٨) بالدول النامية ذات الدخل المنخفض ، والتي يتراوح مستوى دخل الفرد فيها ما بين ٥٠٠ و ١٠٠٠ دولار في السنة (باسعار ١٩٧٨) بالدول النامية متوسطة الدخل ، وما يتعدى ذلك بالدول النامية المرتفعة الدخل .

(٢) البنك الدولي — تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٢ — الملحق الاحصائي ص ١١٤ ، ١٢٦ .

من ١ر٥٪ في ١٩٧٠ الى ٥ر٦٪ في ١٩٨٠ . مما يشير الى أنه في المتوسط وان كانت دول هذه الفئة لم تتمكن لدرجة معينة من الحد من تصاعد عجز حسابها الجاري ، الا ان هذا التصاعد كان أقل بكثير مما وجد بالدول النامية الأكثر تأخرا ، وأنه لا يزال في حدود ليس من العسير مواجهتها ، بعكس حالة الدول النامية الأكثر تأخرا ، الذي أصبح وضعها لا يدعو إلى التفاؤل . وان كان قد اقترن هذا التحكم الجزئي في العجز الحسابي لفئة الدول النامية الأخرى ، بانخفاض في معدلات نموها الاقتصادي الحقيقي ، مما كانت عليه قبل ١٩٧٤ من معدل سنوي قدره ٧ر٦٪ الى ما حققته من معدلات سنوية ٢ر٦٪ و ٣ر٥٪ خلال الفترتين ٧٤ ــ ٧٨ و ٧٨ ــ ٨٠ على الترتيب ، كما يبدو من جدول رقم (٥) ، والذي يعد كذلك أكثر اعتدالا عما حققته الدول النامية الأكثر تأخرا .

جدول رقم (٥)

التطور في معدلات نمو الدول النامية المستوردة للنفط الأخرى ونسبة بعض متغيرات موازين مدفوعاتها الى اجمالي ناتجها المحلي الحقيقي

(نسبة مئوية)

السنة	معدلات النمو السنوي في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي	النسبة المئوية الى اجمالي الناتج المحلي الحقيقي	
		صافي الحساب الجاري	التحركات الرأسمالية الطويلة والقصيرة الأجـل
١٩٧٠		-١ر٥	١ر٥
١٩٧٠ – ١٩٧٣	٧ر٦		
١٩٧٣			
١٩٧٤ – ١٩٧٨	٢ر٦		
١٩٧٤		-٣ر١	٢ر٨
١٩٧٨		-٣ر٧	٤ر١
١٩٧٨ – ١٩٨٠	٣ر٥		
١٩٨٠		-٦ر٥	٥ر٦

المصدر : ارجع الى مراجع الجدول رقم (٢) .

ان ما تتميز به النسبة الغالبة من دول فئة « النامية المستوردة للنفط الأخرى » ، من الاعتماد على سلعة واحدة أو أكثر من السلع الأولية الاساسية ، يجعل هيكل انتاجها جامدا ، فلا يتوفر لديها المرونة ، التي تمكنها من تجنب الآثار الضارة لتقلبات أسعار سلعها ، وتصبح قدرتها على تحمل الصدمات الخارجية محدودة . فكما ذكرنا فيما سبق فأن ما شهدته أسعار السلع الأولية الأساسية من ارتفاع في ٧٢ ــ ٧٤ ، قد جعل ما حدث من ارتفاع في عجزها التجاري في سنة ١٩٧٤ ، لا يرجع الا بقدر محدود للتغيرات النسبية في الأسعار ، الا أنه من بعد ذلك فأن الزيادة في عجزها التجاري ترجع بدرجة كبيرة لعامل السعر ، حيث أن ما حققته هذه الفئة من تزايد في الصادرات من حيث الكم ، كان يتعدي الزيادة في كميات وارداتها . ولقد تزايد عجزها من سنة ١٩٧٨ الى ١٩٨٠ ، على الرغم من زيادة كميات صادراتها خلال تلك الفترة بمعدل ١٢٪[(١)] ، وانخفاض كميات وارداتها بنسبة ٨٪ ، وذلك نتيجة لتدهور معدلات تبادلها الدولي بنسبة حوالي ١٧٪ خلال هاتين السنتين .

من هنا نستطيع القول ، أن سعي بلدان فئة الدول النامية الأخرى للتكيف ، كان يتلخص في المتوسط في اجراء تكيف هيكلي محدود (نتيجة لجمود هياكلها الانتاجية) ، بتحقيق زيادات كمية محدودة في الصادرات ، والحد من نمو كميات الواردات . وان كان أثر التغير النسبي المعاكس في الأسعار كبيرا (باستثناء فترة أوائل السبعينات) ، وكذلك التزايد في مدفوعات فوائد القروض وعوائد الاستثمار المباشر ، التي عجزت التحويلات الخاصة المتزايدة للمواطنين العاملين بالخارج على مواجهتها ، وبالتالي لم يتوقف عجز الحساب الجاري عن التزايد . وما تم من تكيف نسبي محدود ، قد اقترن بانخفاض معدلات النمو الاقتصادي . وقد اعتمد في مواجهة عجز الحساب الجاري بصورة متزايدة على كل من التحركات الرأسمالية طويلة وقصيرة الأجل ، والممثلة أساسا في القروض ، وكذلك التحويلات الحكومية الممثلة في المساعدات .

هذا وان كان ذلك هو ما يمكن استخلاصه كمتوسط احصائي من الأرقام الخاصة بهذه الفئة ، الا أنه يخفي ما حققته بعض الدول من نجاح نسبي أكبر في التكيف ، وما

---

(١) على أثر الزيادة الأخيرة في أسعار النفط في ٧٩/٨٠ ، كان تزامن الركود في النشاط الاقتصادي ، أقل وضوحا في دول السوق الحر المتقدمة . وكان للأثر الغير مباشر على صادرات الدول النامية أكثر ملائمة مما كان عليه في ٧٤ ــ ٧٥ . البنك الدولي ــ تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨١ ــ ص ٦٤ .

أخفقت فيه الأخرى في هذا المجال . كما أن هناك اختلافا في تجارب التكيف ، نتيجة للتفاوت في التركيب الانتاجي ، وطبيعة السياسات المتبعة[1] .

وأخيرا ننتقل الى الدول النامية المصدرة للنفط ، حيث يمكن أن نميز فيها بين فئتين رئيسيتين : فئة الدول المصدرة للنفط ذات العجز في رأس المال ، وفئة الدول المصدرة للنفط ذات الفائض في رأس المال . ومن الغريب ان نجد أنه من ضمن حوالي احدى وعشرين دولة ، تقع تحت مجموعة الدول النامية المصدرة للنفط ، حوالي خمسة أو أربعة منها فقط هي ما يمكن اعتبارها حاليا بدول الفائض الرأسمالي[2] . أما بقية الدول النامية المصدرة للنفط فهي تشترك مع الدول النامية المستوردة للنفط من حيث تحقيقها لعجز في ميزان حسابها الجاري . وان هذه الدول قد ظلت على حالة العجز هذه ، على الرغم من الارتفاع الهام الأول في أسعار النفط في ٧٤/٧٣ . ولقد تحول بعضها الى تحقيق فائض في حسابه الجاري ، عند الارتفاع الهام الثاني في اسعار النفط في ٨٠/٧٩ ، وان كان هذا الفائض لم يدم ، وتحول ثانية الى عجز في الحسابات الجارية ، مع تراجع كميات الطلب على النفط ، وتراخي الارتفاع في أسعاره . ومن ثم نجد أن البيانات الاحصائية الخاصة بمجموعة الدول النامية المصدرة للنفط ، سواء كانت خاصة بميزان المدفوعات أو غيرها ، ما هي الا محصلة لبيانات تلك الفئتين من الدول المصدرة للنفط .

وتشكل الدول المصدرة للنفط ذات العجز في رأس المال فئة غير متجانسة من الدول ، فمنها الصغير في الحجم من حيث عدد السكان ، مثل ترنداد وتوباجو والجابون . ومنها الدول المكتظة بالسكان ، مثل أندونيسيا ونيجريا والمكسيك . ومنها الدول الفقيرة المنخفضة الدخل مثل أندونيسيا ، والأخرى المرتفعة الدخل والشبه صناعية مثل المكسيك . وان كانت تشترك معا جميع هذه الدول في الحاجة الى استغلال عائدات النفط في تنمية تحقق لها امكانيات الانطلاق الذاتي ، قبل أن يمر عقد أو عقدين من الزمن ، تستنفد من بعده ثروتها النفطية . وهنا تظهر الحاجة إلى الادارة الاقتصادية السليمة لعائدات النفط التي تعرضت للزيادة المفاجئة ، واقترنت بالتوسع

---

(١) للتعرف على مزيد من التفاصيل ، المرجع السابق ــ ص ٨١ــ٩٢ .

(٢) ويشمل ذلك الكويت ــ السعودية ــ الامارات العربية المتحدة ــ قطر ــ ليبيا . ويمكن أن يضاف اليها العراق الى ما قبل حربها مع ايران (في اكتوبر ١٩٨٠) !

في كل من الاستيراد والانفاق العام ، الذي استهدف القيام بمشروعات البنية الاساسية والخدمات الرئيسية . ومن ثم فان زيادة الطلب على المباني والسلع والخدمات الأخرى التي يصعب استيرادها ، قد أدى الى التضخم ، وارتفاع اسعار الصرف بالنسبة للدولار ، مما أثر على صادراتها غير النفطية ، التي انخفضت فيما بين سنتي ١٩٧٠ و ١٩٨٠ . وقد دفع ذلك في أواخر السبعينات الى اتباع بعض الدول لسياسات انكماشية ، ومثال ذلك كل من الجزائر وأكوادور وأندونيسيا ونيجريا[٢] .

وعموما فقد استطاعت هذه الدول النامية المصدرة للنفط ذات العجز الرأسمالي ، بفضل ما يتوفر لديها من نفط من الحصول دون صعوبات على قروض لمواجهة العجز في موازين حساباتها الجارية . وقد أدى ذلك الى توسع بعض هذه الدول في الحصول على المزيد من القروض ، لتمويل المشاريع الضخمة ، ومواجهة التزايد في الانفاق الحكومي . ومع الارتفاع في السنوات الأخيرة في أسعار الفائدة ، ارتفعت مبالغ خدمة الديون الى حد عرض بعضها الى حدود خطرة ، والمثال الواضح على ذلك المكسيك .

مشكلة القروض الخارجية :

أوضحنا من قبل ، كيف أن موازنة الحساب الجاري يمكن أن تتم بطريق مادي على صورة زيادة في الصادرات ونقص في الواردات (المنظورة وغير المنظورة) ، وأن ما يتبقى بعد ذلك من عدم توازن ، يتم مواجهته عن طريق التدفقات المالية من الخارج الى الداخل . وقد بينا أن دول السوق الحر المتقدمة قد اعتمدت في تكيفها بصورة رئيسية على زيادة الصادرات بمعدلات تزيد عن معدلات زيادة الواردات ، واقتصر اعتمادها على التدفقات المالية من الخارج على عدد محدود جدا من السنوات ، بحيث اتخذت صافي تدفقاتها المالية خلال معظم السنوات المعنية بالدراسة اتجاها عكسيا من الداخل الى الخارج . وخلافا لذلك وجدنا حالة الدول النامية المستوردة للنفط ، التي ساهمت التدفقات المالية التي حصلت عليها بدور هام في مواجهة عجز حساباتها الجارية ، واجراء ما انجز بها من قدر من التكيف . وقد ساهمت هذه التدفقات المالية في رفع

---

(١) المرجع السابق ــ ص ٩٩ــ١٠٠ .

معدلات استثمارها بالمقارنة بدول السوق الحر المتقدمة ، مما ساعد على تجنب خفض معدلات نمو بعضها ، وأدى الى زيادة صادرات العديد منها . الا أنه من ناحية أخرى ، فان هذه التدفقات المالية وخاصة القروض وتراكمها سنة بعد أخرى ، قد عمل على التصاعد المستمر للتدفقات المطلوب خروجها لخدمتها (سواء كانت على شكل فوائد أو أقساط سداد) مما عقد من مشكلة موازنة الحساب الجاري ، خاصة مع زيادة الظروف الخارجية سوءاً ، كما هو واضح في أوائل الثمانينات ، ومن ثم فانه يجدر بنا هنا ، ونحن بصدد ختام دراسة التكيف ، وما أظهرته من أهمية التمويل الخارجي للسير قدما على طريق تكيف الهيكل الانتاجي ، أن نلقي الضوء على تطور اعتماد الدول النامية المستوردة للنفط على الاقتراض من الخارج ، كأسلوب مساعد على التكيف ، ومدى الصعوبات التي تجابهها في هذا المجال ، مما أثر وسوف يؤثر على انجازها في هذا المضمار[1] .

عند بداية عقد السبعينات ، كانت لا تتعدى المديونية طويلة ومتوسطة الأجل للدول النامية (بدون دول الاوبك)[2] مقدار ٧٥ بليون دولار في (١٩٧١) ، وقد

---

(١) لا توجد حاجة لدراسة القروض فيما يتعلق بدول السوق الحر المتقدمة ، لأنها — كما تبين لنا من قبل — لم تعتمد كمجموعة في المتوسط على صافي التدفقات المالية الخارجية الا خلال عدد محدود جدا من السنوات ، وأنها وان كانت تتلقى من ناحية فوائض بعض دول الاوبك المصدرة للنفط على أشكال عدة منها الايداعات في البنوك . فهي من ناحية أخرى تعيد تدوير هذه الفوائض على أشكال عدة منها الائتمان للدول النامية المستوردة للنفط ، وكذلك العديد من الدول النامية المصدرة للنفط . وحتى على فرض تجاهل هذه النقطة الأخيرة ، واعتبارنا أن سحب هذه الايداعات يتماثل في طبيعته مع القروض عند سدادها ، فأنه ليس بخاف ما تتملكه الدول المتقدمة (على خلاف من الدول النامية) من العديد من الوسائل التي قد تخفف بها من عبء ذلك ، وليس آخرها التضخم وخفض أسعار الصرف ...

see: John P. Powelson, Oil Prices and The World Balance of Payments, Edited by Ragaei El-Mallakh, **OPEC: Twenty Years and Beyond**, Westview Press, Boulder, Colorado, 1982, p. 185.

(٢) يتبع في دراسة النقطة الحالية مفهوم للدول النامية المستوردة للنفط ، وما تنقسم اليه من فئات من الدول ، يختلف الى حد ما عما اتبع في دراسة النقاط السابقة ، وذلك لاعتماد الدراسة في النقطة الحالية على البيانات الاحصائية التي تنشرها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن الدول النامية . فمفهوم « الدول النامية المستوردة للنفط » ، وان كان يتضمن بعض الدول التي اعتبرناها فيما سبق مصدرة للنفط مثل المكسيك — انجولا — البحرين — بروني — الكونغو — عمان — سوريا وترينداد وتوباجو . وكذلك يتضمن بعض الدول التي استبعدت فيما سبق من عداد الدول النامية مثل اليونان والبرتغال وأسبانيا . ومن ثم نجد كذلك أن هناك بعض التفاوت بين مكونات كل من الفئات الثلاث السابق دراستها تحت مفهوم « الدول النامية المستوردة للنفط » وكل من الفئات الثلاث المقابلة لها تحت مفهوم « الدول النامية بدون الأوبك » OECD, **External Debt of Developing Countries**, 1982 Survey, OECD, 1982, Annex 2, p. 122.

أخذت هذه المديونية في التصاعد مع تصاعد العجز في الحساب الجاري لهذه الدول طوال عقد السبعينات وأوائل الثمانينات ، فنمت بمعدل نمو سنوي مرتفع بلغ ، ما يتفاوت بين ١٩٪ و ٢٠٪ من ١٩٧١ الى ١٩٨٠ ، وانخفض الى حوالي ١٦٪ من ١٩٨٠ الى ١٩٨٢ . وبذلك وصل اجمالي المديونية طويلة ومتوسطة الأجل لهذه الدول حوالي ٥٢٠ بليون دولار على نهاية سنة ١٩٨٢ ، كما يبدو ذلك من الجدول المرفق رقم (م ـــ ٥) . وقد ابتدأ التراكم السنوي للقروض متوسطة وطويلة الأجل في الانخفاض منذ ١٩٧٨[١] ، على حين ابتدأت في نفس الوقت التدفقات من القروض قصيرة الأجل في التزايد[٢] . ويلاحظ عموما التدهور في تطور نوعية القروض تدريجيا من سنة ١٩٧١ حتى سنة ١٩٨٢ ، فعلى حين انخفض النصيب النسبي لمساعدات التنمية (ذات معدلات الفائدة الميسرة) الى حوالي النصف من ٤١٪ من اجمالي القروض في سنة ١٩٧١ الى ٢٣٪ منها في سنة ١٩٨٢ ، زاد النصيب النسبي للقروض الخاصة المستمدة من الأسواق المالية (ذات معدلات الفائدة الأعلى) الى ما يتعدى الضعف من حوالي ٢٠٪ في ١٩٧١ الى ٤٦٪ في ١٩٨٢[٣] . هذا وبعد أن ظلت نسبة المبالغ المدفوعة لخدمة الديون (الفوائد وأقساط السداد) الى اجمالي الصادرات السلعية والخدمية عند مستوى ١٥٪ طوال الفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٧٧ (وقد قلت عن ذلك خلال تلك المدة) ، ارتفعت خلال الأربع سنوات الأخيرة ، ووصلت الى مستوى ٢١٪ في سنة ١٩٨٢ ، وذلك نتيجة لما طرأ منذ سنة ١٩٧٩ من ارتفاع في أسعار الفائدة[٤] ، خاصة مع التغير في هيكل القروض ، من تناقص نصيب القروض الميسرة ، وتزايد نصيب القروض التجارية . وبحيث بلغ المدفوع لخدمة القروض في

---

(١) ارجع الى جدول رقم (١) صفحة ٢٦ بالمرجع السابق وكذلك الى :
World Bank, World Debt Tables 82 - 83, p. XI.

(٢) حيث قلت نسبة التحركات الرأسمالية طويلة الأجل الى التحركات الرأسمالية قصيرة الأجل من ٧ر١:٧ في ١٩٧٨ الى ٨ر١:٢ في ١٩٨٠ . ولقد كان هذا هو الحال في جميع فئات الدول النامية المستوردة للنفط ، باستثناء فئة الدول الأكثر تأخرا . ارجع الى الجدول المرفق رقم (م ـــ ١) .

(٣) ارجع الى الجدول المرفق رقم (م ـــ ٥) .

(٤) والدليل على ذلك ان استمرت نسبة مدفوعات الفوائد الى اجمالي الصادرات خلال نفس الفترة من سنة ١٩٧٠ حتى ١٩٧٧ عند مستوى ٥٪ (أو أقل في بعض السنوات) ، ومن بعد ذلك ارتفاعها الى ١١٪ في سنة ٩١٨٢ ، كما يبدو من الجدول المرفق (م ـــ ٦) ا

سنة ١٩٨٢ مايقدر بحوالي ٩٨ بليون دولار ، يتمثل ٩٠٪ منه في خدمة القروض المأخوذة من الأسواق المالية وتسهيلات الموردين[١] .

يبدو واضحا من تلك الارقام أعلاه ما سارت عليه منذ أوائل السبعينات الدول النامية المستوردة للنفط من توسع في الاقتراض . فبالارتفاع في أسعار النفط في ١٩٧٤/٧٣ ، زاد عجز الميزان الحسابي الجاري لتلك الدول ، سواء كنتيجة مباشرة لارتفاع أسعار النفط ، أو كنتيجة غير مباشرة له — وهذا هو الأهم بالنسبة للدول النامية المستوردة للنفط بالذات — من خلال نقل العبء من اقتصاديات السوق الحر المتقدمة ، والتي كان يسودها أصلا معدلات مرتفعة من التضخم وارتفاع في التكلفة وتقلب في أسعار الصرف . ولمواجهة هذا العجز اتجه البعض (خاصة الدول الأكثر تأخرا وبعض النامية الأخرى) الى الاقتراض لموازنة هذا العجز ، واتجه البعض الآخر (خاصة الدول النامية سريعة نمو الصادرات الصناعية وبعض النامية الأخرى)[٢] الى الاقتراض لاجراء تكيف بهياكله الانتاجية لمواجهة التغيرات الحادة والدائمة في الأسعار العالمية للطاقة . وتتصف تلك التغيرات الهيكلية بطبيعة متوسطة وطويلة الأجل ، وتستلزم موارد استثمارية كبيرة ، مما دفع تلك الدول الى التوسع في الاقتراض ، ليس فقط لمواجهة تلك الالتزامات ، ولكن ايضا لزيادة احتياطياتها العالمية[٣] ولقد ساعدها على ذلك ما ساد من معدلات فائدة حقيقية سالبة[٤] ، وارتفاع في سيولة سوق التمويل . فلقد خرجت البنوك العالمية عما ألفته من بعد الحرب العالمية الثانية ، من الاقتصار على تمويل التجارة الى تمويل المشروعات ، وتمويل العجز في موازين المدفوعات . ولقد ساعدها على ذلك ، ما دورته هذه البنوك من فوائض مالية كبيرة

---

(١) كما يبدو من الجدول المرفق (م — ٥) .

(٢) تتسم هذه الدول بعدد أقل من العوائق الاقتصادية ، والقيود الاجتماعية والسياسية ، وتتمتع بامكانات كبيرة لتنمية مواردها ، وانجاز الاستثمارات الصناعية ، لذلك فقد أقبلت على الأسواق المالية للاقتراض .. ولكن هذه الدول أصبحت في حاجة الى مستويات عالية من الاقتراض حتى تستطيع مواجهة ما عليها من ديون .
تقرير اللجنة المستقلة لبحث قضايا التنمية الدولية برئاسة ولي برانت ، ترجمة زكريا نصر — سلطان أبو علي — جلال أمين — الشمال — الجنوب « برنامج من أجل البقاء » ، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية — الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، الكويت ، ١٩٨١ ص ٦٣ .

(٣) استغلت العديد من الدول سيولة سوق التمويل الدولي في بناء احتياطياتها خلال السنوات ٧٧ — ١٩٧٨ .
World Bank, World Debt Tables 82 - 83, p. XI

(٤) حيث كانت الاسعار الاسمية للفائدة أقل من معدلات التضخم خلال الفترة السابقة لسنة ١٩٧٩ .

للدول المصدرة للنفط ذات الفوائض الرأسمالية المرتفعة . لذلك كان ميسرا أمام تلك الدول النامية التوسع في الاقتراض من الأسواق المالية الخاصة (وبالذات البنوك الكبرى) ، وقد تمثلت معظم هذه القروض في قروض بمعدلات فائدة عائمة[1] . ثم من بعد ذلك حدث الارتفاع الهام الثاني في أسعار النفط في ٧٩/٨٠ ، وازدادت حدة الحاجة الى الاقتراض ، وتصاعدت اسعار الفائدة منذ خريف ١٩٧٩ ، وانخفضت معدلات نمو دول السوق الحر المتقدمة ، وتأثرت التجارة العالمية بالركود ، وانخفضت أسعار السلع الأولية . وهنا تأثرت جميع الدول النامية المستوردة للنفط ، ووجه بعضها بمشكلة مديونية حادة ، خاصة بكل من فئتي الدول النامية « سريعة نمو الصادرات الصناعية » و « الأكثر تأخرا » . فكل منها ووجه بتصاعد مدفوعات خدمة الدين/الصادرات ، كما يبدو من الجدول المرفق (م ـــ ٦) . فلقد اعتمدت الدول « سريعة نمو الصادرات الصناعية » أقل من غيرها على مساعدات التنمية الرسمية ، ومثلت القروض الخاصة من الاسواق المالية النصيب الأكبر والمتزايد من اجمالي قروضها الطويلة والمتوسطة الأجل ، بصورة أكثر وضوحا عما بغيرها من فئات الدول النامية المستوردة للنفط[2] . تلك القروض الخاضع معظمها لمعدلات فائدة عائمة ، كانت أكثر تأثرا بالارتفاع في أسعار الفائدة ، مما أضر بصورة كبيرة تلك الدول وبالذات كلا من البرازيل والارجنتين وكوريا الجنوبية[3] . وبحيث نجد أن مدفوعات فوائد القروض أصبحت تلتهم في سنة ١٩٨١ حوالي ١١٪ من متحصلات الصادرات المنظورة وغير المنظورة للدول سريعة نمو الصادرات الصناعية (وما يقدر بحوالي ١٣٪ في ١٩٨٢) من بعد أن كانت لا تتعدى نسبتها ٥٪ في ١٩٧٨ و ٦ر٣٪ في ١٩٧٣ ، وبذلك أصبحت تعد مصدر هام فيما تحقق في السنوات الأخيرة من تصاعد كبير في عجز ميزان مدفوعات هذه الفئة من الدول ، خاصة اذا علمنا أن ما تستورده هذه الدول من نفط ـــ مع ما يمثله من نسبة حوالي ١٧٪ من اجمالي وارداتها السلعية في

---

(١) ارتفع النصيب النسبي للقروض ذات أسعار الفائدة العائمة من ٧٪ من اجمالي قروض الدول النامية في ١٩٧٢ الى ٣٧٪ منها في ١٩٨١ . علاوة على زوال الجزء الصغير من القروض الخاصة الذي كان يتمثل في شكل هبة حتى سنة ١٩٧٨ . Ibid. p. XIV.

(٢) انظر الجدولين المرفقين (م ـــ ٥) و (م ـــ ٧) .

(٣) علاوة على المكسيك وشيلي ونيكاراجوا وبعض الدول القليلة الأخرى .
أنظر مرجع OECD السابق ص ١٣ .

١٩٨١ ــ لا تتعدى نسبته الى اجمالي صادراتها المنظورة وغير المنظورة حوالي ١٥٪ في ١٩٨١ . هذا وتتفاقم مشكلة خدمة قروض هذه الدول ، مع اضطرار هذه الدول الى الالتجاء أكثر من غيرها الى القروض المصرفية قصيرة الأجل[١] ، مما يدفعها الى تأجيل الاستثمارات ، التي تبدو ضرورية من وجهة النظر طويلة الأجل ، والاكتفاء باجراءات تكيف جزئية وقصيرة الأجل ، للخفض من عجز حسابها الجاري ، وذلك على حساب التضحية بمعدلات النمو الاقتصادي . خاصة وأنه منذ سنة ١٩٧٩ لم تعد تتوفر القروض المصرفية طويلة ومتوسطة الأجل بنفس معدلات توفرها خلال منتصف السبعينات[٢] ، علاوة على أن ارتفاع أسعار الفائدة قد حد من رغبة مختلف الدول النامية المستوردة للنفط على الاستعانة بالقروض ، وأصبحت الدول أكثر قناعة بالاكتفاء باجراءات التكيف قصير الأجل للمواجهة الوقتية لعجز الحساب الجاري[٣] .

أما وقوع الدول النامية الأكثر تأخرا في مشكلة مديونية حادة ، فانه لا يرجع مثل حالة الدول النامية سريعة نمو الصادرات الصناعية الى تصاعد الاقتراض من الأسواق المالية ، ولكنه يرجع أساسا الى ما تعرضت له صادراتها من ركود ، وذلك لاعتماد كل منها على واحدة أو عدد محدود من السلع الأولية ، التي تحصل عن طريقها على موارد النقد الأجنبي . علاوة على النمو المحدود في مساعدات التنمية الرسمية ، التي تمثل الجانب الأكبر من اجمالي التدفقات الرأسمالية طويلة ومتوسطة الأجل لهذه الدول[٤] ، فعلى عكس ما حدث من استجابة دولية للحد من صعوبات ١٩٧٥/٧٣ بزيادة المساعدات ، فان ما حدث من زيادة فيها خلال النصف الثاني من السبعينات كان محدودا ، وقد تلاشى معظمه نتيجة لفعل التضخم في الأسعار ، بحيث أن القيمة

---

(١) نلاحظ بالرجوع الى الجدول المرفق (م ــ ١) ان نسبة صافي تدفقاتها الرأسمالية طويلة الأجل الى صافي تدفقاتها الرأسمالية قصيرة الأجل قد انخفضت من حوالي ١:٩ في سنة ١٩٧٨ الى حوالي ١:٢ في سنة ١٩٨٠ ، وبالمقارنة بانخفاضها من حوالي ١:٧ الى ١:٣ « للدول النامية الأخرى » ، وارتفاعها بالدول « الأكثر تأخرا » خلال نفس الفترة .

(٢) أصبحت المصارف أكثر تحفظا في اقراض الدول التي ارتفعت مديونيتها للنظام المصرفي ، فرفعت من معدل العلاوة الاضافية التي تطلب فوق المعدل العام للفائدة للكثير من الدول ، وذلك لمواجهة الارتفاع في مخاطر الاقراض ، ويتوقع أن يقل الاقراض المصرفي للدول النامية مستقبلا . ــ البنك الدولي ــ تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨١ ص ٧١
UN, World Economic Survey 81-1982, p. 91

(٣) أنظر المرجع السابق للبنك الدولي ــ ص ٨٣ ، ٨٩ .

(٤) أنظر الجدول مرفق (م ــ ٥) .

الحقيقية لمساعدات التنمية الرسمية لم تنم خلال الفترة من ٧٥ الى ١٩٨١ ، الا بمعدل نمو سنوي منخفض قدره ٨ر١٪ ، بالمقارنة بما حققه من معدل نمو سنوي حقيقي يساوي ٨ر٢٪ خلال الفترة ٧٠ ــ ١٩٧٥[١] . وفي هذا الخصوص نجد أن مساعدات دول منظمة الأوبك ــ كنسبة الى اجمالي ناتجها القومي ــ قد بلغت ١ر٧٪ و ٤ر١٪ في سنتي ١٩٨٠ و ١٩٨١ على الترتيب ، من بعد أن كانت عند مستوى ٩٢ر٢٪ في سنة ١٩٧٥[٢] . وقد بلغت مساعدات منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي ــ كنسبة الى اجمالي ناتجها القومي ــ ٣٨ر٠ و ٣٥ر٠ في سنتي ١٩٨٠ و ١٩٨١ على الترتيب ، بالمقارنة بمستوى ٣٦ر٠٪ في سنة ١٩٧٥[٣] ، وهي بذلك تمثل حوالي نصف ما تقبله هذه الدول كهدف لمساعدات التنمية قدره ٧ر٠٪ من اجمالي ناتجها القومي . وعلى الرغم من الانخفاض النسبي الأخير في مساعدات دول الأوبك (بالمقارنة بسنة ١٩٧٥) ، الا أنها تمثل كنسبة الى اجمالي ناتجها القومي حوالي أربعة أمثال ما تقدمه دول السوق الصناعية المتقدمة[٤] ، خاصة وأن تلك المساهمات من جانب الأوبك ، يأتي معظمها (٩٥٪ منها) من أربعة دول عربية فقط[٥] . وأن جانب هام من اجمالي الناتج القومي للدول الرئيسية المصدرة للنفط لا يمثل دخل بالمفهوم السليم ، بل هو جزء من ثروة أو رأسمال هذه الدول ، فهو ثمن بيع أحد الموجودات غير القابلة للتوالد (قابلة للنفاد) ، ومن ثم فان الفارق هام وخطير بين الانفاق من ذلك العائد وبين ما تنفقه دول السوق الحر المتقدمة من عوائد مصادر متجددة للدخل[٦] . وعموما يلاحظ أن دول الاوبك قد ساهمت بحوالي ربع اجمالي مساعدات التنمية الرسمية خلال الفترة من ٧٥ الى ١٩٨١ .

---

(١) حسب بالرجوع الى :
MEES, 9 May 1983 (The Original Source, OECD, Aid For OPEC Countries).

(٢) يرجع الانخفاض النسبي في مساعدات دول الأوبك الى خروج ايران والعراق من قائمة الدول المانحة للمعونات ، لقيام الثورة الايرانية ، واندلاع الحرب بين العراق وايران . علاوة على انخفاض مساهمة بعض الدول ، نتيجة لركود وانخفاض مواردها النفطية .

(٣) انظر الجدول المرفق (م ــ ٨)

(٤) أنظر الجدول المرفق (م ــ ٨) .

(٥) وهي المملكة العربية السعودية ، الكويت ، قطر والامارات العربية المتحدة .

(٦) فعلى سبيل المثال اذا أخذنا بالمفهوم الدارج لاجمالي الناتج المحلي ، يمكن القول بأن ما تنفقه دولة مثل الكويت من نفقات على الاعانات الخارجية تمثل نسبة ٥ر٣٪ من ناتجها المحلي الاجمالي لسنة ٧٨/٧٧ ، الا أنه اذا أخذنا بالمفهوم السليم للناتج المحلي ، نجد أن نسبة ما أنفقته حقيقة في تلك السنة على المعونات يتعدى ٣٠٪ .

ونشير في الختام الى أنه مع قصور نمو المساعدات ، وازدياد صعوبة الاقتراض ، فقد سعى العديد من الدول النامية نحو محاولة جذب الاستثمار المباشر ، باتباع الكثير من المحفزات والتسهيلات . ولكن يوجد ما يدل على عدم زيادة التدفقات الاستثمارية المباشرة الى هذه الدول ، ويرجع ذلك بالذات الى ركود التجارة العالمية ، والارتفاع في أسعار الفائدة [١] .

توماس ستاوفر ــ كيف يقاس النمو الاقتصادي الحقيقي في دول الاقتصاد الريعي ؟ ــ عالم النفط ــ المجلد الرابع عشر ــ العدد ١٦ ــ ص ٥ــ٧ . صلاح الدين الصيرفي ــ مفهوم الطاقة الاستيعابية للدول المنتجة للنفط ــ عالم النفط ــ المجلد الرابع عشر ــ العدد ١٠ ــ ص ٤ــ٧ .

(١) UN, World Economic Survey 81 - 1982, pp. 89 and 93.

النتائج :

قد بدا لنا ، كيف أن المجموعات والفئات المختلفة من الدول قد مرت خلال عقد السبعينات وأوائل الثمانينات بأنماط مختلفة لتطور موازناتها التجارية والحسابية الجارية والرأسمالية مع العالم الخارجي . تلك الأنماط ما هي من ناحية الا انعكاس لما مرت به من أحداث اقتصادية عالمية خلال الفترة المعنية بالدراسة ، ومن ضمنها وأهمها الارتفاع في أسعار النفط سواء كمؤثر مباشر أو غير مباشر . ومن ناحية أخرى فهي تجسيد كذلك لما مرت به داخليا من عمليات تكيف ونمو أو تنمية . وقد برز لنا ما تتمتع به دول السوق الحر المتقدمة من مقدرة كبيرة على التأثير على ظروف الاقتصاد الدولي ، بتحويل عبء ما تعانيه من تضخم وانكماش وعجز في الميزان التجاري الى غيرها من فئات ومجموعات دول العالم . وبالتالي ما تتصف به دول السوق الحر المتقدمة هذه من امكانية ذاتيه على التكيف الداخلي ، بحيث أنها استطاعت خلال العشر سنوات الماضية أن تتغلب خلال مدد قصيرة من الزمن على ما تعرضت له موازين مدفوعاتها من اختلالات كبيرة ، على أثر ما حدث خلال تلك الفترة من ارتفاعين هامين في أسعار النفط . وعلى العكس من ذلك وجدنا فئات الدول النامية المستوردة للنفط وقد تفاوتت في انجازاتها ، وان كان قد ساءها جميعا ما تحتله من مركز نسبي منخفض في الاقتصاد الدولي .

وما الارتفاع في أسعار النفط ــ عند حدوثه في أوائل عقد السبعينات ــ الا كاحدى الظواهر الاقتصادية العالمية الهامة ، التي أفرزها المناخ الاقتصادي والسياسي العالمي مع غيرها من المشكلات الاقتصادية العالمية في ذلك الوقت ، واللاتي تشعبت آثارها ، وتعددت أبعادها ، وانعكست ــ ضمن ما انعكست عليه ــ على موازين مدفوعات دول السوق الحر المتقدمة والدول النامية . وعلى الرغم من قيام كبرى دول الأوبك في أواخر سنة ١٩٧٣ باتخاذ مبادرة رفع أسعار النفط ، الاأنه لا يمكن أن نتجاهل مسئولية دول السوق الحر المتقدمة الكبرى عن العوامل التي أدت الى ذلك الارتفاع الهام الأول في أسعار النفط وما اقترن به من ظروف اقتصادية أخرى ، أدت الى وقوع دول السوق الحر المتقدمة ذاتها في عجز كبير في حسابها الجاري . الا أن

ذلك العجز في الحساب الجاري ، وما اقترن به الارتفاع الثاني الهام في أسعار النفط (في ٨٠/٧٩) من عجز أكبر منه في حسابها الجاري ، قد تحولا خلال مدد قصيرة الى فائض . فلقد لعب التغير في معدلات التبادل الدولي لدول السوق الحر المتقدمة دورا رئيسيا ، سواء فيما حققته من تصاعد في عجز حسابها الجاري ، نتيجة لزيادة معدلات ارتفاع أسعار وارداتها عن معدلات ارتفاع أسعار صادراتها ، أو فيما أحرزته من هبوط العجز الحسابي وتحوله الى فائض ، نتيجة لنقص معدلات ارتفاع أسعار وارداتها عن معدلات ارتفاع أسعار صادراتها ، التي كان في استطاعتها أن تحملها ما سادها من معدلات تضخم مرتفعة ، وتصاعد في الأجور بالنسبة للانتاجية ، وارتفاع في التكلفة ، مما أساء الى ظروف الدول النامية .

ولقد ساهم في تحسن ميزان الحساب الجاري لدول السوق الحر المتقدمة ما حدث فيها عقب ارتفاعي أسعار النفط من انخفاض في معدلات نموها الاقتصادي ، اقترن بانخفاض أكبر منه في نمو الواردات . وقد ترتب على هذا الانخفاض في نمو الواردات كميا ، انخفاض اضافي في نمو الواردات سعريا ، وذلك لما تتمتع به واردات دول السوق الحر المتقدمة من وزن نسبي هام في الحجم الكلي للتجارة العالمية ، وما تتمتع به من موقف تفاوضي متميز تجاه الدول النامية . ونظرا لما حافظت عليه دول السوق الحر المتقدمة طوال الفترة المعنية بالدراسة من معدلات لنمو صادراتها من حيث الكم ، تفوق ما حققته من معدلات نمو كميات وارداتها (أساسا بفضل تصاعد صادراتها الى الدول النامية المصدرة للنفط) ، فانه ليس بغريب أن استطاعت تلك الدول ان تتحول سريعا من حالة العجز المرتفع الى الفائض في حسابها الجاري في كل مرة حدث فيها تحول في معدلات تبادلها الدولي نحو التحسن . ولقد ساهمت في ذلك صافي صادراتها غير المنظورة وصافي عوائد استثماراتها الخارجية المباشرة ، اللاتي شهدا ارتفاعا خلال الفترة المعنية بالدراسة . وبذلك استطاعت دول السوق الحر المتقدمة ، بما تتمتع به من مركز نسبي هام في التجارة العالمية ، وما تتميز به متغيراتها الاقتصادية من استجابة لما يحدث من مؤثرات اقتصادية ، على التكيف على ما جد من ظروف ارتفاع في أسعار النفط ، والنجاح في مواجهة ما تعرضت له من عجز في ميزانها الحسابي الجاري . وان كان ذلك قد تم جزئيا على حساب التضحية بمعدلات نموها الاقتصادي ، وارتفاع معدلات البطالة بها .

ولقد كان تأثر موازين مدفوعات الدول النامية المستوردة للنفط ، بما حدث فيها من تصاعد في عجز حساباتها الجارية ، غير راجع لما حدث من ارتفاع في اسعار النفط فحسب ، بل وكذلك وبدرجة أكثر أهمية ــ وان كانت تتفاوت من فئة من الدول الى أخرى ــ نتيجة لما ساد دول السوق الحر المتقدمة من ظروف اقتصادية ، تمثلت في انخفاض معدلات نموها الاقتصادي ، وتقلب أسعار صرفها ، وارتفاع معدلات التضخم بها ، علاوة على ما عمدت اليه منذ خريف ١٩٧٩ من رفع لأسعار الفائدة (ولهذا أثر بالغ الأهمية) ، وما ترتب عموما على سياساتها الانكماشية من ركود في التجارة العالمية . ويرجع ذلك الى الارتباط الكبير للدول النامية المستوردة للنفط في كل من تجارتها الخارجية وتمويلها الخارجي بالاسواق والمؤسسات التمويلية الخاصة بدول السوق الحر المتقدمة ، علاوة على ما يوجد من روابط التبعية الأخرى .

ولقد تأثر الميزان الحسابي الجاري لأكثر فئات الدول النامية المستوردة للنفط تقدما ، وهي « الدول سريعة نمو الصادرات الصناعية » ، على أثر ما حدث من ارتفاعين هامين في أسعار النفط . الا أن تلك الفئة من الدول كانت أكثر ظاهريا نجاحا من غيرها من فئات الدول النامية الأخرى في مواجهتها لتلك الظروف ، بما استطاعت أن تحافظ عليه من معدلات نمو اقتصادي مرتفع ، مصحوب بتكيف ملحوظ في هياكل انتاجها وتجارتها الخارجية ، بما أدى الى تحقيقها لأعلى معدلات نمو في كميات الصادرات ، مع تحكمها في نمو الواردات ، بحيث أنها استطاعت أن تخفض من عجز حسابها الجاري خلال فترات قصيرة نسبيا ، عقب كل من الارتفاعين الهامين الذين حدثا في أسعار النفط خلال الفترة المعنية بالدراسة ، وذلك على الرغم من أن نشاطها التصديري من حيث الكم ، قد حدث على حساب التضحية في الأسعار ، وذلك من أجل اختراق الاسواق ، وزيادة حجم صادراتها الى كل من دول السوق الحر المتقدمة والدول النامية المصدرة للنفط . تلك التضحية في الأسعار من أجل زيادة كمية الصادرات ، لم يشترط حدوثها عند زيادة صادرات دول السوق الحر المتقدمة ، لما أشير اليه من سيطرة هذه الدول الأخيرة على أسعار العديد من السلع الداخلة في التجارة العالمية . ولقد اعتمدت سياسة الدول النامية سريعة نمو الصادرات الصناعية في تكيفها على التطلع أساسا الى الخارج ، سواء كسوق لمنتجاتها ، أو كمصدر تمويل جانب هام من استثماراتها ، خاصة من أسواق رأس المال الخاصة . ومن ثم بدأت تعاني

أخيرا (مع الارتفاع في أسعار الفائدة على القروض) من مساوىء هذه الاستراتيجية .

أما مدى تأثر الحساب الجاري لفئة « الدول النامية المستوردة للنفط الأكثر تأخرا » بما حدث من ارتفاع في أسعار النفط ، فقد كان محدودا نسبيا ، الا أن هذه الفئة من الدول كانت أكثر تأثرا بما مرت به دول السوق الحر المتقدمة من ظروف اقتصادية ، أدت الى انخفاض معدلات نموها الاقتصادي ، وركود معدلات نمو صادراتها الى ما يقل عن معدلات نمو وارداتها ، التي تم خفضها كذلك ، مما أدى الى تصاعد عجز حسابها الجاري الى مستويات مرتفعة قد يصعب مواجهتها . فما تتصف به هذه الدول من ضعف في قطاعاتها الانتاجية ، واحتواء صادراتها على واحد أو عدد قليل محدود من السلع الأولية ، يجعلها أقل مرونة ، وأقل قدرة على مواجهة الصدمات الخارجية . ومن ثم فانها وان كانت أقل من غيرها فيما ترتب على حسابها الجاري من أثر مباشر لارتفاع أسعار النفط ، الا أنها من أكثر فئات الدول تأثرا بالآثار غير المباشرة لارتفاع أسعار النفط ، وذلك أساسا من خلال نمو وصحة اقتصاديات دول السوق الحر المتقدمة ، والتي كانت كذلك أصلا معتلة من قبل الموجتين الهامتين لارتفاع أسعار النفط .

ولقد كان تأثير الارتفاع في أسعار النفط على الحساب الجاري لمعظم دول فئة « البلدان النامية الأخرى المستوردة للنفط » محدود جدا في ٧٤/٧٣ ، نتيجة للأثر التعويضي لارتفاع أسعار صادراتها من السلع الأولية ، الا أنه من بعد ذلك ومع تعرض أسعار هذه الصادرات للانخفاض ، لعب العامل السعري (أسعار الصادرات بالنسبة الى أسعار الواردات عامة وليس النفط فحسب) دورا رئيسيا فيما حدث بها من تصاعد في عجز حسابها الجاري ، وذلك على الرغم مما حققته من زيادة محدودة في كميات صادراتها ، ونقص في كميات وارداتها . فتتصف كذلك معظم دول هذه الفئة بالاعتماد على سلعة واحدة أو عدد محدود من السلع الأولية التصديرية ، يجلعها أقل مرونة وقدرة على مواجهة الظروف الخارجية المتقلبة ، ويجعلها حساسة كذلك بصحة وسلامة الاقتصاد الدولي . الا أن هذه الفئة من الدول كانت أفضل حظا من الفئة الأكثر تأخرا سالفة الذكر ، فهي على مستوى أعلى من التنمية ، ويتوفر في العديد منها الكثير من الانشطة الاقتصادية المتقدمة ، ومن ثم فلقد حافظت على معدلات نمو

معتدلة ، واستطاعت أن تنجز قدر محدود من التكيف الهيكلي ، بزيادتها المحدودة لكمية صادراتها ، وحدها من نمو كميات الواردات ، ولكن لم يحل ذلك دون تصاعد عجزها الحسابي الجاري ، لأهمية الأثر الأقوى لتدهور معدلات تبادلها الدولي ، وعدم كفاية التحويلات المتزايدة لمواطنيها العاملين في الخارج ، لمواجهة أعباء كل من مدفوعاتها المتزايدة من فوائد الديون الخارجية ، وعوائد رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة بها ، علاوة على صافي وارداتها غير المنظورة . وان كان هذا التصاعد في العجز الحسابي الجاري لهذه الدول أقل بكثير مما وجد بالدول النامية الأكثر تأخرا ، وأنه لا يزال في حدود ليس من العسير مواجهتها .

هذا وان كان ما اتخذه الميزان الحسابي الجاري للدول النامية المصدرة للنفط من نمط تطور خلال العشر سنوات الماضية ، يمثل المحصلة الاحصائية لبيانات كل من فئتي « الدول النامية المصدرة للنفط ذات الفائض في رأس المال » والذي لا يتعدى عددها خمسة أو أربع دول والأخرى « المصدرة للنفط ذات العجز في رأس المال » ، فان في تصاعد ما بينه من فائض خلال سنوات تصاعد معدلات ارتفاع أسعار النفط ، ثم في تناقص تلك الفوائض بسرعة خلال ما تلاها من سنوات ، يكشف من ناحية ما ساهمت به الدول النامية المصدرة للنفط ــ والذي يعاني معظمها من أغلب ما يواجه غيرها من الدول النامية من مشاكل تنمية ــ من دور في انعاش التجارة العالمية والاقتصاد الدولي عن طريق توسعها الكبير في الواردات السلعية وغير المنظورة والتحويلات الخاصة والحكومية . علما بأن تحويلاتها الخاصة (وبالذات في صورة مدخرات العاملين بها من غير الوطنيين) والحكومية قد وجدت طريقها بدرجة أكثر اتجاها نحو الدول النامية المستوردة للنفط ، وانها (أي الدول النامية المصدرة للنفط) كانت أكثر ارتباطا في نمو وارداتها السلعية وغير المنظورة بدول السوق الحر المتقدمة ، بما ساعد هذه الأخيرة فيما حققته من تكيف سريع ، وانتقال من العجز الى الفائض في الميزان الحسابي الجاري . كما أنه يكشف من ناحية أخرى الدور الهام الذي قامت به دول السوق الحر المتقدمة تجاه الحد من تصاعد أسعار النفط ، بما حققته من انخفاض كمي في وارداتها من النفط .

هذا وقد تبين لنا أن دول السوق الحر المتقدمة لم تعتمد ــ الا في عدد محدود جدا من السنوات ــ على التدفقات المالية من الخارج ، فيما انجزته من تحول من حالة العجز

الكبير في حسابها الجاري مع العالم الخارجي الى حالة الفائض . وخلافا لذلك وجدنا حالة الدول النامية المستوردة للنفط ، الذي ساهم ما حصلت عليه من تدفقات مالية في مواجهة عجز حساباتها الجارية ، واجراء ما انجز بها من قدر من التكيف . ولقد ساعد الجهاز المصرفي الموجود أساسا في دول السوق الحر المتقدمة على تدوير الفوائض المالية « للدول النامية المصدرة للنفط ذات الفائض الرأسمالي » ، بتوجيهها على شكل قروض للدول النامية المستوردة للنفط والأخرى « المصدرة للنفط ذات العجز في رأس المال » . ولقد لعبت هذه التدفقات المالية دورا ايجابيا فيما حققته كل من « الدول النامية سريعة نمو الصادرات الصناعية » وبعض « الدول النامية الأخرى » من عمليات تكيف ، الا أنه مع تراكم هذه القروض سنة بعد أخرى ، وما أحدثته أخيرا الدول الصناعية الكبرى من سياسات أدت الى رفع أسعار الفائدة ، زادت أعباء خدمة هذه القروض ، واضطرت هذه الدول الى الالتجاء أكثر من غيرها الى القروض المصرفية قصيرة الأجل ، فتفاقمت مشكلة خدمة الدين في بعضها ، واضطرت الى تأجيل الاستثمارات ، التي تبدو ضرورية من وجهة النظر طويلة الأجل ، والاكتفاء باجراءات تكيف جزئية قصيرة الأجل ، للخفض من عجز حسابها الجاري ، وبما أدى أخيرا الى خفض معدلات نموها الاقتصادي . ولا تقتصر أزمة المديونية الراهنة على معظم دول فئة « الدول النامية سريعة نمو الصادرات الصناعية » والقليل من « النامية الأخرى » فحسب ، بل وتشمل كذلك العديد من فئة الدول النامية « الأكثر تأخرا » . ولا يرجع ذلك الى اعتمادها كالسابقة على الاقتراض من الأسواق المالية الخاصة ، لكنه يرجع الى حالة الركود في التجارة العالمية ، التي تعوق ما تصدره من سلع أولية ، تمدها بمعظم ما تحتاج اليه من موارد النقد الأجنبي ، بالاضافة الى النمو المحدود خلال السنوات الأخيرة في مساعدات التنمية الرسمية . وان كان ما تقدمه دول الاوبك من مساعدات التنمية الرسمية ــ علما بأن نسبة ٩٥٪ منها يأتي من أربعة دول عربية فقط ــ يمثل كنسبة الى اجمالي ناتجها القومي حوالي أربعة أمثال ما تقدمه دول السوق الحر الصناعية في هذا الشأن ، علما بأن جانب هام مما يعتبر طبقا للمفاهيم الدارجة ناتج قومي للدول النامية الرئيسية المصدرة للنفط ، يمثل في الحقيقة حصيلة بيع جزء من ثروتها أو رأسمالها القابل للنفاد .

وهكذا يبدو لنا مدى الترابط الكبير بين مجموعات دول العالم ، وما تحتله دول السوق الحر المتقدمة من دور مؤثر هام على ظروف الاقتصاد الدولي ، يجعلها القوة الكبرى التي تستطيع أن تعيد الأمور الى صالحها في النهاية . وانه وان كانت هناك بعض الدول المصدرة الرئيسية للنفط ، والتي أصبحت في وضع يجعلها تلعب دور مؤثر على الاقتصاد الدولي ، الا أن دورها هذا يتضاءل بجانب ما تملكه دول السوق الحر المتقدمة من امكانيات تجعلها في النهاية المكيف الرئيسي لظروف الاقتصاد الدولي . وانه وان كان ما حققته فئة الدول النامية سريعة نمو الصادرات الصناعية من انجاز في التكيف ، يعد من أكثر تجارب الدول النامية المستوردة للنفط نجاحا ، الا أن توجهه الكبير نحو الخارج واعتماده المتزايد على الاقتراض الخارجي من أسواق رأس المال الخاصة ، والذي كان في حد ذاته من مقومات نجاحه ، قد تحول نفسه فيما بعد ، وأصبح أحد أسباب ما وقعت فيه هذه الدول من أزمة مديونية حادة ، فقط لمجرد تغير ظروف الاقتصاد الدولي ، واتباع الدول الصناعية الكبرى لسياسات انكماشية ، ورفعها لأسعار الفائدة على القروض .

جدول رقم (م — ١)

تطور موازين مدفوعات المجموعات المختلفة من الدول لبعض السنوات من ١٩٧٠ إلى ١٩٨٢[١]

(بالبليون دولار)

السنة	صافي الميزان التجاري[٢]	ميزان الحساب الجاري[٣]: صافي الصادرات الغير منظورة	ميزان الحساب الجاري: تحويلات خاصة	ميزان الحساب الجاري: صافي الميزان الحسابي	تحويلات حكومية صافية	تحركات رأسمالية طويلة الأجل	تحركات رأسمالية قصيرة الأجل	التغير في الاحتياطي	أخطاء وسهو
أ — دول السوق الحر المتقدمة									
١٩٧٠	٦٫٣٩٠	٣٫٦٤٠	٠٫٨٣٥-	٩٫١٩٥	٤٫٩٥٩-	٤٫٠٦٨-	٠٫٨٦٦	٧٫٩٤٨-	٤٫٥٠٢
١٩٧٤	٣٣٫٧٩١-	١٤٫٩٢١	٠٫٩٥٠-	١٩٫٤٦١-	١١٫٥٩٩-	١٫١٨٢	٧٫١٣٨	٢٠٫٧٦٩	١٫٩٧٨
١٩٧٨	٠٫٤٠٠-	٢٦٫٢٤٧	١٫٣٤٢	٢٧٫١٨٩	١٦٫٢٤٩-	٢٤٫٥٢٥-	١٫٠٧٦	١١٫٣٢٩-	٣٤٫٥٣٤
١٩٨٠	٧٦٫٧٠٠-	٢٥٫٠٠٧	٢٫٩٣١	٤٨٫٧١٢-	٢١٫٢١٠-	٧٫٧٦٨	٢٩٫٢٢٦	٢٫١٣٨-	٣١٫٩٨٢
١٩٨٠[٤]	٧٣٫٠٠٠-	٢٨٫٠٠٠		٤٥٫٠٠٠-	٢٥٫٠٠٠-				
١٩٨١[٤]	٢٤٫٠٠٠-	٢٠٫٠٠٠		٤٫٠٠٠-	٢٤٫٠٠٠-				
١٩٨٢[٤]	٨٫٠٠٠-	١٩٫٠٠٠		١١٫٠٠٠	٢٧٫٠٠٠-				
ب — اجمالي الدول النامية المستوردة للنفط									
١٩٧٠	٣٫٧٨١-	٥٫٨٨٩-	٠٫٦٦٨	٩٫٠٠٣-	٢٫٠٥٥	٧٫٧٥٨	١٫٢٤٠	٢٫٨٤٨-	٠٫٠٧٦
١٩٧٤	٢٠٫٠٠٨-	١٠٫٢٥٢-	٣٫٠٩٤	٢٧٫١٦٥-	٦٫٣٢١	١٦٫٩٨٦	٥٫١٩١	١٫٢٦٧-	٠٫٠٢٦-
١٩٧٨	٢١٫٥٥٩-	١٦٫٤٦٩-	٧٫٤٨٦	٣٠٫٥٤٢-	٥٫٤٢٦	٣٣٫٥٤٠	٤٫٣٣٣	١٢٫٦٤٢-	٠٫٦٤٢-
١٩٨٠	٤٩٫٧٦٧-	٢٨٫١٦٨-	١١٫٠٦٩	٦٦٫٨٦٥-	٥٫٥٧٤	٣٩٫٤١٨	١٣٫٩٦٤	٤٫٥٢٣	٠٫٦٤٢-
١٩٨٠	٤٨٫٠٠٠-	٢٣٫٠٠٠-		٧١٫٠٠٠-	١١٫٠٠٠	٥٩٫١٠٠			
١٩٨١	٦١٫٠٠٠-	٢٣٫٠٠٠-		٨٤٫٠٠٠-	١٠٫٠٠٠	٧٠٫٠٠٠			
١٩٨٢	٦٥٫٠٠٠-	٢٢٫٠٠٠-		٨٧٫٠٠٠-	١٠٫٠٠٠	٧٣٫٠٠٠			
(ب — ١) الدول النامية سريعة نمو الصادرات الصناعية									
١٩٧٠	١٫٣٩٨-	١٫٥٤١-	٠٫٠٧٤	٢٫٨٦٥-	٠٫١٢٠	٢٫٧١٩	٠٫٤٥٠	١٫١١٧-	٠٫٥٦٧
١٩٧٤	٨٫٥٤٥-	٢٫١١٧-	٠٫١١١	١٠٫٦١٠-	٠٫٠٦٨	٧٫٢٧٩	١٫٨٠٥	٠٫٥٥٤	٠٫٩٠٤
١٩٧٨	٣٫٥١٩-	٤٫٤١٩-	٠٫٤٤٩	٧٫٤٨٩-	٠٫٠٥٨-	١٣٫٥٧٤	١٫٥٥٣	٧٫٩٤٩-	٠٫٢٥٣
١٩٨٠	[٥]١٣٫٧٦١	١١٫٥٧٧-	٠٫٤٤٧	٢٤٫٨٩١-	٠٫٠٥٧	١٣٫٢٣٢	٦٫٩٣٤	٤٫٩٦٢	٠٫٥٦١-

(ب ــ ٢) الدول النامية الاكثر تأخرا									
١٩٧٠	٠ر٣٤٣-	٠ر٣٥٦-	٠ر١١٢	٠ر٥٨٨-	٠ر٣٣٠	٠ر٣٣٩	٠ر٠٤٤	٠ر٠٤٥-	٠ر١٣٢-
١٩٧٤	٢ر٠٤٩-	٠ر٩٦١-	٠ر٣٦٣	٢ر٦٤٧-	١ر١٧٢	١ر٣٣٢	٠ر١٣٨	٠ر٠٩٤	٠ر٠٩١-
١٩٧٨	٤ر٠٩٤-	١ر٧٤٢-	١ر٨٧١	٣ر٩٦٦-	١ر٩٤٤	١ر٧٦٠	٠ر١٣٤	٠ر٢٠٩-	٠ر٣٢٣
١٩٨٠	٦ر٨٥٣-	٢ر١٠٥-	٢ر٤٣١	٦ر٥٢٧-	٢ر٦٧٦	٢ر٦٧٣	٠ر١٤٨	١ر٠٢٧	٠ر١٢٢-
(ب ــ ٣) الدول النامية الأخرى									
١٩٧٠	٢ر٠٤١-	٣ر٩٩٢-	٠ر٤٨٣	٥ر٥٥٠-	١ر٦٠٥	٤ر٧٠١	٠ر٧٤٦	١ر٦٨٧	٠ر٣٥٩-
١٩٧٤	٩ر٤١٤-	٧ر١١٤-	٢ر٦٢٠	١٣ر٩٠٨-	٥ر٠٨٠	٨ر٣٧٥	٣ر٢٤٨	١ر٩١٦	٠ر٨٤٠-
١٩٧٨	١٣ر٩٤٦-	١٠ر٣٠٧-	٥ر١٦٧	١٩ر٠٨٧-	٣ر٤٢٤	١٨ر٢٠٦	٢ر٦٤٦	٤ر٤٨٥	٠ر٩٣١-
١٩٨٠	٢٩ر١٥٢-	١٤ر٤٨٦-	٨ر١٩٠	٣٥ر٤٤٧-	٤ر٨٤١	٢٣ر٥١٢	٦ر٨٨٣	١ر٤٦٦	٠ر٠٤٢
ج ــ الدول النامية المصدرة للنفط									
١٩٧٠	٥ر٦٧٩	٦ر٤٩٢-	٠ر٣١٤-	١ر١٢٧-	٠ر١٠٨-	٢ر١٠٥	٠ر١٤٣-	٠ر٨٣٨-	٠ر٠٨٨-
١٩٧٤	٨٣ر٧٢٥	١٨ر١٦٢-	١ر٧١٢-	٦٣ر٨٥٢	٢ر٣٤٧-	١٠ر١١٩-	٨ر٢٦٣-	٣٩ر١٣٠-	٢ر٩٥٢-
١٩٧٨	٤٤ر٨٠٦	٣٤ر٢٥٨-	٦ر١١٩-	٤ر٤٢٩	٥ر١٠٣-	١٦ر٨١٤	١٩ر٩٠٤-	٥ر٤٦٦-	١ر٧١٤-
١٩٨٠	١٧٠ر٩٥٣	٥٩ر٨٣٩-	٨ر٧٥٦-	١٠٢ر٣٥٨	٥ر٣٠٥-	١٤ر٧٣٦	١١ر٩١٢-	٥٧ر٩٣٣-	١٢ر٠٣٤-
١٩٨٠(٦)	١٦٧ر٠٠٠	٥١ر٠٠٠-		١١٦ر٠٠٠	٣ر٠٠٠-				
١٩٨١(٦)	١٢٢ر٠٠٠	٥٦ر٠٠٠-		٦٦ر٠٠٠	٣ر٠٠٠-				
١٩٨٢(٦)	٦٨ر٠٠٠	٦٢ر٠٠٠-		٦ر٠٠٠	٣ر٠٠٠-				

(١) * SOURCE: UNCTAD, Handbook of International Trade & Development Statistics 1981-Supplement, New York, 1982, Table 5.1.B; and OECD,Economic Outlook, no. 31 Paris July 1982, Tables 50,51 & 53.

(٢) حسبت كل من الصادرات والواردات على أساس فوب (FOB)

(٣) بدون التحويلات الحكومية

(٤) تشمل فقط دول منظمة التعاون الاقتصادي ، بيانات ١٩٨١ أولية وبيانات ١٩٨٢ تقديرية

(٥) يبلغ صافي الميزان التجاري ــ ١٣ ، –١١ ، –٨ بليون دولار للسنوات ١٩٨٠ ، ١٩٨١ ، ١٩٨٢ على الترتيب

(٦) خاصة فقط بدول الأوبك ، بيانات ١٩٨١ اولية وبيانات ١٩٨٢ تقديرية .

جدول رقم (م ـــ ٢)

التطور في الميزان التجاري بين المجموعات المختلفة من الدول

(بالبليون دولار)

المجموعات المختلفة من الدول	السنة	الفائض أو العجز في الميزان التجاري				
		دول السوق الحر المتقدمة	دول نامية مستوردة للنفط	دول نامية مصدرة للنفط	اخرى	اجمالي
دول السوق الحر المتقدمة	١٩٧٠	—	١٠ر٤٠٢	-٣ر٤٧٦	-٠ر٥٣٦	٦ر٣٩٠
	١٩٧٤	—	١٣ر٥٤٩	-٦١ر٦٤٨	١٤ر٣٠٨	-٣٣ر٧٩١
	١٩٧٨	—	١٦ر٠٢٦	-٢٩ر١٥٦	١٢ر٧٣٠	-٠ر٤٠٠
	١٩٨٠	—	٢٤ر٦٣٦	-١٢١ر٤٣٠	٢٠ر٠٩٤	-٧٦ر٧٠٠
الدول النامية المستوردة للنفط	١٩٧٠	-١٠ر٤٠٢	-	-١ر٧٦٥	٨ر٣٨٦	-٣ر٣٨١
	١٩٧٤	-١٣ر٥٤٩	—	-١٤ر٣٨٤	٧ر٩٢٥	-٢٠ر٠٠٨
	١٩٧٨	-١٦ر٠٢٦	—	-١٨ر٧٢٠	١٣ر١٨٧	-٢١ر٥٥٩
	١٩٨٠	-٢٤ر٦٣٦	—	-٤٨ر٨١٤	١٣ر٦٨٣	-٤٩ر٧٦٧
الدول النامية المصدرة للنفط	١٩٧٠	٣ر٤٧٦	١ر٧٦٥	—	٠ر٤٣٨	٥ر٦٧٩
	١٩٧٤	٦١ر٦٤٨	١٤ر٣٨٤	—	٧ر٦٩٣	٨٣ر٧٢٥
	١٩٧٨	٢٩ر١٥٦	١٨ر٧٢٠	—	-٣ر٠٧٠	٤٤ر٨٠٦
	١٩٨٠	١٢١ر٤٣٠	٤٨ر٨١٤	—	٠ر٧٠٩	١٧٠ر٩٥٣

SOURCES: The Data Compiled from the Figures Given in: IMF, Direction of Trade Yearbook 1970-1974, pp. 8-34; IMF, Direction of Trade Yearbook 1980, pp.8-22; IMF, Direction of Trade Yearbook Nov. 1982, pp. 4-5; and UNCTAD, Handbook of International Trade and Development Statistics 1981 - Supplement, New York, 1982, Tables 3.1.A, 3.1.C. and 5.1.B.

جدول رقم (م — ٣)

الأرقام القياسية لتطور واردات وصادرات المجموعات المختلفة من الدول كميا وسعريا والتغير في معدلات التبادل الدولي والقوة الشرائية للصادرات لبعض السنوات من ١٩٧٠ الى ١٩٨٢[١]

(سنة ١٩٧٤ كأساس = ١٠٠)

مجموعات وفئات الدول	السنة[٢]	كمية الصادرات	قيمة وحدة الصادرات	كمية الواردات	قيمة وحدة الواردات	معدلات التبادل الدولي[٣]	القوة الشرائية للصادرات[٤]
أ — دول السوق الحر	١٩٧٠	٧٠	٥٨	٧٦	٥١	١١٤	٨٠
المتقدمة	٧٣	٩٣	٨١	٩٩	٧١	١١٤	١٠٦
	٧٤	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
	٧٥	٩٥	١١٢	٩٣	١٠٩	١٠٣	٩٨
	٧٨	١١٧	١٣٨	١١٤	١٣٣	١٠٣	١٢١
	٨٠	١٣١	١٧٩	١٢١	١٩١	٩٤	١٢٤
	٨١	١٣٤	١٧٢	١١٧	١٧٦	٩٣	
	٨٢	١٣٧	١٧٧	١١٩	١٨٧	٩٥	
ب — دول نامية	١٩٧٠	٨٠	٤٩	٧٦	٤٧	١٠٢	٨٢
مستوردة للنفط	٧٣	١٠٢	٦٩	٨٩	٦٨	٩٩	١٠١
	٧٤	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
	٧٥	١٠٠	٩٨	٩٩	١٠٦	٩٢	٩٢
	٧٨	١٣٦	١١٧	١١٩	١٣٨	٩١	١٢٤
	٨٠	١٥٥	١٥٩	١١٣	٢١٦	٧٣	١١٤
	٨١	١٦٦	١٤٩	١٢١	٢١٢	٧٠	
	٨٢	١٧٤	١٤٩	١٢٦	٢١٣	٦٩	
ب (١) دول سريعة	١٩٧٠	٦٥	٥١	٦٥	٤٧	١١٠	٧٢
نمــو	٧٣	٩٩	٧٧	٩٢	٦٧	١١٤	١١٤
الصادرات	٧٤	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
الصناعية	٧٥	١٠١	٩٩	٩١	١٠٦	٩٣	٩٤
	٧٨	١٦٣	١١٧	١١٩	١٢٧	٩٢	١٥٠
	٨٠	١٩٧	١٥٣	١١٧	٢٢٤	٦٨	١٣٥
	٨١	٢٢٢		١٢٥			
	٨٢	٢٤٢		١٣١			

ب (٢) الدول النامية الأكثر تأخرا	١٩٧٠	١٢٥	٥٦	١٠٩	٥١	١٠٨	١٣٨
	٧٣	١١٤	٧٥	٩٨	٧٤	١٠١	١١٦
	٧٤	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
	٧٥	٩٨	١٠٣	١١٤	١٠٥	٩٧	٩٦
	٧٨	١٠١	١٣٩	١٤٩	١٢٨	١٠٧	١١٠
	٨٠	١١٧	١٧٢	١٣٩	١٨٨	٩١	١٠٧
ب (٣) الدول النامية الأخرى	١٩٧٠	٧٦	٤٨	٨٠	٤٧	١٠٤	٨٦
	٧٣	١٠١	٦٥	٨٨	٦٨	٩٥	٩٨
	٧٤	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
	٧٥	٩٦	١٠١	١٠٣	١٠٦	٩٥	٩٢
	٧٨	١٢١	١٢٠	١١٨	١٢٨	٩٤	١١٥
	٨٠	١٣٥	١٦٦	١٠٩	٢١٤	٧٨	١٠٥
ج ــ دول نامية مصدرة للنفط	١٩٧٠	٩١	١٧	٥٧	٥٣	٣٣	٣٠
	٧٣	١١١	٣١	٧٩	٧٦	٤١	٤٥
	٧٤	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
	٧٥	٨٥	١٠٦	١٣٣	١٠٨	٩٩	٨٥
	٧٨	٩٣	١٢٦	١٨١	١٣٣	٩٤	٨٨
	٨٠	٨٢	٣٠٢	٢٠٣	١٨٠	١٦٨	١٣٨

(١) **SOURCES:** UNCTAD, Handbook of International Trade & Development Statistics 1981, Tables 2.1, 2.2, 2.3, 2.4, 2.5, & 2.6; UN, World Economic Survey 1981 - 1982, Current Trends in the World Economy, UN, New York, 1982; and OECD, Economic Outlook 31, July 1982.

(٢) بيانات سنة ١٩٨١ أولية وبيانات ١٩٨٢ تقديرية ، وتتعلق بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (بدلا من دول السوق الحر المتقدمة) .

(٣) محسوبة بقسمة الرقم القياسي لقيمة وحدة الصادرات على الرقم القياسي وحدة الواردات .

(٤) هنا الرقم القياسي لقيمة الصادرات مكمش بالرقم القياسي لقيمة وحدة الواردات .

جدول رقم (م — ٤)
التطور الهيكلي للتجارة الخارجية بين المجموعات المختلفة من الدول لبعض السنوات من ١٩٧٠ الى ١٩٨٢[1]

(نسب مئوية)

	١٩٧٠	١٩٧٤	١٩٧٨	١٩٨٠	١٩٨٢[2]
صادرات دول السوق الحر المتقدمة					
— الى دول نامية مصدرة للنفط	٢٩	٣٦	٤٨	٤٨	٥٢
— الى دول نامية مستوردة للنفط	٧١	٦٤	٥٢	٥٢	٤٨
	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
واردات دول السوق الحر المتقدمة					
— من دول نامية مصدرة للنفط	٤٥	٦٤	٥٨	٦٨	٦٠
— من دول نامية مستوردة للنفط	٥٥	٣٦	٤٢	٣٢	٤٠
	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
صادرات دول نامية مستوردة للنفط					
— الى دول نامية مصدرة للنفط	٦	٧	٨	١٤	
— الى دول السوق الحر المتقدمة	٩٤	٩٣	٩٢	٨٦	
	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	
واردات دول نامية مستوردة للنفط					
— من دول نامية مصدرة للنفط	٩	٢١	٢٠	٣٢	
— من دول السوق الحر المتقدمة	٩١	٧٩	٨٠	٦٨	
	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	
صادرات دول نامية مصدرة للنفط					
— الى دول نامية مستوردة للنفط	١٧	١٥	١٨	٢١	
— الى دول السوق الحر المتقدمة	٨٣	٨٥	٨٢	٧٩	
	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	
واردات دول نامية مصدرة للنفط					
— من دول نامية مستوردة للنفط	١٠	٩	٨	١٢	
— من دول السوق الحر المتقدمة	٩٠	٩١	٩٢	٨٨	
	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	

(١) مصادر البيانات : ارجع الى مصادر جدولي (م — ١) ، (م — ٢) .

(٢) بيانات ١٩٨٢ تقديرية ، وتتعلق بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في تعاملها مع دول الاوبك والدول النامية الأخرى .

جدول رقم (م ــ ٥)

التطور في توزيع اجمالي القروض طويلة ومتوسطة الأجل للفئات المختلفة من الدول النامية (بدون الأوبك) حسب أنواع القروض عند نهاية السنوات من ١٩٧١ الى ١٩٨٢ وتوزيع خدمة القروض لسنة ١٩٨٢

فئات الدول	السنة	اجمالي القروض طويلة الأجل: مليار دولار	اجمالي القروض طويلة الأجل: معدلات النمو السنوي	النصيب النسبي لأنواع القروض (٪): مساعدات التنمية الرسمية	النصيب النسبي لأنواع القروض (٪): قروض رسمية غير ميسرة	النصيب النسبي لأنواع القروض (٪): تسهيلات موردين	النصيب النسبي لأنواع القروض (٪): قروض خاصة من الأسواق المالية
ــ الدول النامية	١٩٧١	٣٢		١٦	٦	٤٠	٣٨
الصناعية	١٩٧٥	٧٢	٢٢ر٥	٩	٧	٢٤	٦٠
الحديثة	١٩٨٠	١٩٢	٢١ر٧	٤	٦	٢٤	٦٥
	(١)١٩٨٢	٢٦٦	١٧ر٧	٣	٦	٢٤	٦٧
خدمة القروض	(١)١٩٨٢	٦٣ر٣		١	٣	٢٤	٧٢
ــ الدول النامية	١٩٧١	١٨		٧٤	٦	١٨	٢
منخفضة الدخل	١٩٧٥	٤٠	٢٢ر١	٧٣	٤	١٦	٧
	١٩٨٠	٨٦	١٦ر٥	٦٧	٦	٢١	٦
	(١)١٩٨٢	١١٠	١٣ر١	٦٩	٥	٢٠	٦
خدمة القروض	(١)١٩٨٢	١١ر٥		٢٤	٦	٤٩	٢١
ــ الدول النامية.	١٩٧١	٢٥		٤٥	٨	٣٣	١٤
متوسطة الدخل	١٩٧٥	٤٠	١٢ر٥	٣٣	١٠	٢٩	٢٩
	١٩٨٠	١٠٧	٢١ر٧	٢٥	١٠	٢٨	٣٨
	(١)١٩٨٢	١٤٤	١٢ر٩	٢٤	١٠	٢٧	٣٩
خدمة القروض	(١)١٩٨٢	٢٣ر٥		١١	٩	٣٧	٤٣
ــ اجمالي الدول	١٩٧١	٧٥		٤١	٦	٣٣	٢٠
النامية بدون	١٩٧٥	١٥٢	١٩ر٣	٣٢	٧	٢٣	٣٨
الأوبك	١٩٨٠	٣٨٥	٢٠ر٤	٢٤	٧	٢٤	٢٤
	(١)١٩٨٢	٥٢٠	١٦ر٢	٢٣	٧	٢٤	٤٦
خدمة القروض	(١)١٩٨٢	٩٨ر٣		٦	٥	٣٠	٥٩

(١) بيانات سنة ١٩٨٢ تقديرية.

SOURCE: OECD, External Debt of Developing Countries 1982 Survey, Paris, 1982, p. 34.

جدول رقم (م — ٦)

تطور معياري خدمة الدين / الصادرات والفائدة / الصادرات لفئات الدول النامية (بدون الأوبك) خلال الفترة ١٩٧٠ — ١٩٨٢[١]

(نسب مئوية)

فئات الدول النامية	٧١/٧٠	٧٣	٧٤	٧٥	٧٧	٧٩	٨٠	٨١[٣]	٨٢[٣]	نصيب الفرد بالدولار
معيار خدمة الدين / الصادرات[٢]										
— النامية الصناعية الحديثة	١٥	١٣	١٢	١٥	١٨	٢١	١٨	٢١	٢٤	١٧١
— النامية المنخفضة الدخل	١٢	١٤	١٣	١٦	١٤	١٤	١٧	١٩	٢٣	٨
— النامية الأكثر تأخرا	١٠	٩	١٢	١٣	١٠	١٢	١٥	١٨	٢٣	٦
— النامية المتوسطة الدخل	١٦	١٢	١٠	١٠	١٢	١٤	١٢	١٤	١٦	٦٨
اجمالي النامية بدون الأوبك	١٥	١٢	١٢	١٤	١٥	١٨	١٦	١٩	٢١	٤٧
معيار الفائدة / الصادرات[٢]										
— النامية الصناعية الحديثة	٥	٥	٥	٦	٦	٨	٩	١١	١٣	٩٠
— النامية المنخفضة الدخل	٤	٤	٤	٢	٤	٦	٦	٧	٩	٣
— النامية الأكثر تأخرا	٣	٣	٥	٥	٣	٤	٥	٧	٨	٢
— النامية المتوسطة الدخل	٥	٣	٣	٣	٣	٤	٦	٧	٨	٣٤
اجمالي النامية بدون الأوبك	٥	٤	٤	٥	٥	٦	٧	٩	١١	٢٤

(١) نفس مرجع الجدول السابق (م — ٥) — ص ٣٨

(٢) تشمل الصادرات هنا كل من الصادرات السلعية والغير منظورة وصافي التحويلات الخاصة .

(٣) بيانات سنة ١٩٨١ أولية ، وبيانات سنة ١٩٨٢ تقديرية .

جدول رقم (م ــ ٧)
تطور معدلات الفائدة لمختلف أنواع القروض ولمختلف فئات الدول النامية من ٧١ الى ١٩٨٢(١)

(معدلات مئوية)

	٧٣/٧٢	٧٨/٧٤	٧٩	٨٠	٨١ (٢)	٨٢ (٢)
١) قروض بمعدلات فائدة ثابتة	٤ر٤	٩ر٤	٥ر٥	٣ر٦	٩ر٦	٩ر٧
ــ مساعدات التنمية الرسمية من الدول الصناعية المتقدمة	٥ر٢	٣ر٢	٢ر٢	٣ر٢	٣ر٢	٣ر٢
ــ تسهيلات موردين من الدول الصناعية المتقدمة	٣ر٦	٤ر٧	٨ر٧	٢ر٨	٥ر٨	٠ر٩
ــ سندات	٢ر٥	٩ر٥	٣ر٧	٥ر٧	٠ر٩	٤ر١٠
ــ قروض خاصة أخرى	٤ر٨	٦ر٨	٢ر٩	٥ر١١	٨ر١٣	٥ر١٣
ــ قروض رسمية من المنظمات والهيئات						
ــ ميسرة	٥ر٣	١ر٣	١ر٢	٣ر٢	٠ر٢	٠ر٢
ــ غير ميسرة	٩ر٨	٥ر٩	٨ر٩	٨ر٩	٩ر٩	٥ر١٠
ــ قروض حكومية من خارج الدول الصناعية المتقدمة	٢ر٢	٠ر٣	٢ر٣	٢ر٤	٤ر٥	٢ر٦
٢) قروض بمعدلات فائدة عائمة	٣ر٨	٣ر٩	٣ر١٢	٣ر١٥	٤ر١٧	٥ر١٧
٣) اجمالي قروض الدول النامية ومنها	٠ر٥	١ر٦	٦ر٧	٢ر٩	٤ر١٠	٣ر١١
ــ النامية الصناعية الحديثة	٨ر٦	٣ر٨	٧ر٩	٠ر١٢	٠ر١٤	٧ر١٤
ــ النامية الصناعية المنخفضة الدخل	٩ر٢	٠ر٣	٤ر٣	٦ر٣	٠ر٤	٨ر٤
ــ النامية الصناعية متوسطة الدخل	٢ر٤	٥ر٤	١ر٦	٦ر٧	٦ر٨	٦ر٩
اجمالي النامية بدون الأوبك	٠ر٥	٠ر٦	٣ر٧	٠ر٩	٣ر١٠	٢ر١١
ــ دول الأوبك	٠ر٥	٧ر٦	٧ر٨	٩ر٩	١ر١١	٢ر١٢

(١) المصدر : نفس مرجع الجدول (م ــ ٥) ــ ص ٣١
تشمل الفائدة اي مصاريف أو عمولات اضافية
(٢) بيانات ١٩٨١ أولية وبيانات ١٩٨٢ تقديرية

جدول رقم (م ــ ٨)

تطور مساعدات التنمية الرسمية وتوزيعها حسب الجهات المانحة(١)

الجهـات المانحـة	السنـة	مبلـغ المساعدات بالأسعار الجارية (بليون دولار)	كنسبـة الـي اجمالي الناتج القومي للمانحة (٪)	كنسبـة الـى اجمالــي المساعدات (٪)
دول الأوبـك	١٩٧٠	٤ر٠	١٨ر١	٥
	١٩٧٥	٦ر٢	٩٢ر٢	٣٠
	١٩٨٠	٩ر١	٧٠ر١	٢٣
	١٩٨١	٧ر٧	٤٠ر١	٢٢
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	١٩٧٠	٩ر٦	٣٤ر٠	٨٣
	١٩٧٥	٨ر١٣	٣٦ر٠	٦٧
	١٩٨٠	٣ر٢٧	٣٨ر٠	٧١
	١٩٨١	٦ر٢٥	٣٥ر٠	٧٢
دول مجلس التنمية والمعونة المتبادلة(٢)	١٩٧٠	٠ر١	١٤ر٠	١٢
	١٩٧٥	٧ر٠	٠٧ر٠	٣
	١٩٨٠	٢ر٢	١٤ر٠	٦
	١٩٨١	١ر٢	١٤ر	٦
اجمالي المساعدات	١٩٧٠	٣ر٨	—	١٠٠
	١٩٧٥	٧ر٢٠	—	١٠٠
	١٩٨٠	٦ر٣٨	—	١٠٠
	١٩٨١	٤ر٣٥	—	١٠٠

(١) **SOURCE:** Aid from OPEC Countries, **Arab Oil & Gas**, 1 May 1983, p.24.

(٢) تشمل بلغاريا ــ تشيكوسلوفاكيا ــ ألمانيا الديمقراطية ــ المجر ــ بولندا ــ رومانيا والاتحاد السوفيتي .

المراجع :

- أبو بكر متولي ــ **الاقتصاد الخارجي (نظرة تحليلية)** ــ مكتبة عين شمس ــ القاهرة ــ ١٩٨٠ .
- أحمد الغندور ــ **العلاقات الاقتصادية الدولية** ــ دار النهضة العربية ــ القاهرة ــ ١٩٦٩ .
- اسماعيل صبري عبدالله ــ **نحو نظام اقتصادي عالمي جديد** ــ مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ــ القاهرة ــ ١٩٧٩ .
- البنك الدولي ــ **تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨١** ــ واشنطن ــ أغسطس ١٩٨١ .
- البنك الدولي ــ **تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٢** ــ واشنطن ــ ١٩٨٢ .
- تقرير اللجنة المستقلة لبحث قضايا التنمية الدولية برئاسة ولى برانت ــ ترجمة زكريا نصر ، سلطان أبو علي وجلال أمين ــ **الشمال ــ الجنوب « برنامج من أجل البقاء »** الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ــ الكويت ــ ١٩٨١ .
- توماس ستاوفر ــ لأن ما تقبضه أوبك باليمني تدفعه باليسرى : ميزان المدفوعات الأمريكي لا يتأثر كثيرا بأسعار النفط والعجز نتيجة خلل اقتصادي داخلي ــ **عالم النفط** ــ المجلد الحادي عشر ــ عدد ٣١ .
- توماس ستاوفر ــ كيف يقاس النمو الاقتصادي الحقيقي في دول الاقتصاد الريعي ؟ طريقة حساب الدخل كما طورتها الدول المصنعة لا يصح تطبيقها على الدول المصدرة للنفط ــ **عالم النفط** ــ المجلد الرابع عشر ــ العدد ١٦ .
- حسن عبد العزيز حسن ــ **أبعاد توازن السوق العالمي للنفط** ــ **مجلة المال والصناعة** ــ العدد الرابع ــ بنك الكويت الصناعي ــ الكويت ١٩٨٣ .
- حسن عبد العزيز حسن ــ الدول المستوردة للنفط والتغير في نمط استخدام وانتاج الطاقة (القسم الثاني من الدراسة الحالية)
- جودة عبد الخالق ــ **الاقتصاد الدولي ــ من المزايا النسبية الى التبادل اللامتكافىء** ــ دار النهضة العربية ــ القاهرة ١٩٨٣ .
- روبرت مكنمارا ــ عن المستقبل الاقتصادي للدول النامية : المطلوب تغييرات هيكلية تزيد الصادرات وتقلص المستوردات غير النفطية ــ **عالم النفط** ــ المجلد الثالث عشر ــ العدد ١٧ .
- صديق محمد عفيفي ــ **تسويق البترول** ــ وكالة المطبوعات ــ الكويت ــ ١٩٧٧ .
- صلاح الدين الصيرفي ــ مفهوم الطاقة الاستيعابية للدول المنتجة للنفط : كلفة استخراج النفط ليست كلفة انتاج وثمنه يجب أن يحتوي على ريع الندرة ــ **عالم النفط** ــ المجلد الرابع عشر ــ العدد ١٠ .

- علي أحمد عتيقة ــ قد تثبت الايام أن ما خسرناه فاق ما كسبناه من اكتشاف النفط وتطويره ــ **عالم النفط** ــ المجلد الرابع عشر ــ العدد ١٤ ــ ٧ تشرين ثاني ١٩٨١ .
- علي مهدي ــ دول الفائض النفطي العربية غير معفاة من مشاكل الدول النامية : الشعور بالثراء الدائم خلق ظواهر اجتماعية/ اقتصادية سلبية ــ **عالم النفط** ــ المجلد السادس عشر ــ العدد ٢٥ .
- فؤاد مرسي ــ مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر ــ منشأة المعارف بالاسكندرية ــ الاسكندرية ــ ١٩٨٠ .
- فؤاد هاشم ــ **التجارة الخارجية والدخل القومي** ــ دار النهضة العربية ــ القاهرة ــ ١٩٧٥ .
- محمد زكي شافعي ــ **مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية** ــ الطبعة الثالثة ــ بيروت ١٩٧٠ .
- محمود عبد الفضيل ــ مشاكل وآفاق عملية التنمية في البلدان النفطية الريعية ــ **النفط والتعاون العربي** ــ منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ــ المجلد الخامس ــ العدد الثالث ــ ١٩٧٩ .
- يوسف صايغ ــ اندماج قطاع النفط بالاقتصاديات العربية ــ **النفط والتعاون العربي** ــ المجلد السابع ــ العدد الثالث ــ ١٩٨١ .
- يوسف صايغ ــ خمسة متناقضات اقتصادية خطيرة تعرقل عملية النمو والتنمية في العالم العربي ــ **عالم النفط** ــ المجلد الخامس عشر ــ العدد ١٩ .
- يوسف صايغ ــ الانجازات الملموسة تتمثل في اقامة بنية تحتية ضرورية لمرحلة الحياة بعد النفط ــ والسلبيات تكمن في المبالغة في انتاج النفط وأنماط الاستهلاك وفوارق الدخل بين المناطق والبلدان ــ **عالم النفط** ــ المجلد السادس عشر ــ العدد ٢٤ .

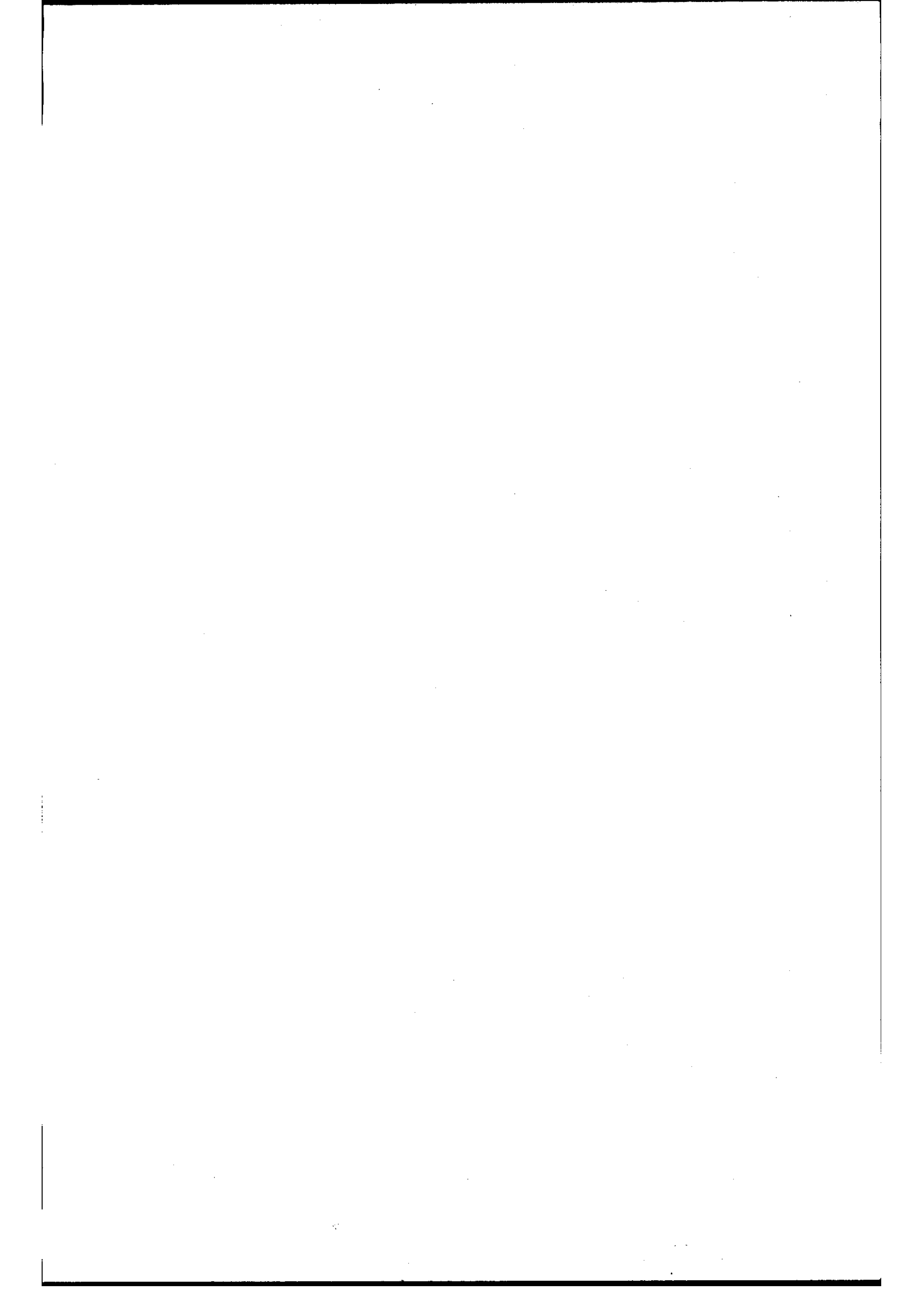
- G.A. Amin, **The Modernization of Poverty: A study in the Political Economy of Growth in Nine Arab countries**, E.J. Brill, Leiden, 1980.
- S. Amin, **The Arab economy Today**, Zed Press, London, 1982.
- F.J.Al-Chalabi, OPEC's Hydrocarbon Policy Options, **MEES**, Supplement to Vol. XXV, No. 8, 7 Dec. 1981.
- A.K.Al-Sabah, **OPEC Policy: An Introspection.** The Fourth Oxford Energy Seminar, 30 Aug.- 10 Sept. 1982, Oxford, 1982.
- Arab Oil & Gas, Aid from OPEC Countries, **Arab Oil & Gas**, 1 May 1983.
- A.M. Bean, Trade Prospects for Developing Countries After the Rise in Oil Prices, Edited by T.M. Rybczyneski, **The Economics of the Oil Crisis**, Holmes & Meier Publishers, Inc., New York, 1976.
- W.M. Corden Framework for Analysing the Implications of the Rise in Oil Prices, Edited by T.M. Rybczyneski, **The Economic of the Oil Crisis**, Holmes & Meier Publishers, Inc., New York, 1976.

- H. El-Beblawi, The Predicament of the Arab Gulf Oil States: Individual Gains and Collective Losses, Edited by Malcolm H. Kerr and El Sayed Yasin, **Rich and Poor States in the Middle East: Egypt and the New Arab Order**, Boulder, Colo.: Westview Press; American University in Cairo Press, Cairo, 1982.
- M. Goldstein & M. Khan, Effects of Slowdown in Industrial Countries on Growth in Non-Oil Developing Countries, **IMF Occasional Paper 12**, Washington, D.C. August 1982.
- H. Hughes (World Bank), **Issues for Non-Petroleum Developing Countries**, Oxford Energy Seminar, Sept. 1981.
- S.E. Ibrahim, **The New Arab Social Order: A study of the Social Impact of Oil Wealth**, Westview/Croom Helm, London, 1982.
- M. Imady, The Prospect of Economic Growth in the 1980's: Energy as a source of wealth for the Middle East, Edited by Mohammed W. Khouja, **The Challenge of Energy**, Longman, London & New York, 1981.
- IMF, **Direction of Trade Yearbook**, Various Issues: 1970-1974, 1980 and Nov. 1982.
- IMF, **International Financial Statistics**, Supplement on Trade Statistics, supplement series No. 4, Washington, 1982.
- T. Killick, Euromarket Recycling of OPEC Surpluses: Fact or Myth?, **The Banker**, January 1981.
- R. Marbo, Oil Revenue and the Cost of Social and Economic Development, **Energy in the Arab World**, Vol. I, AFESD & OAPEC, Kuwait, 1980.
- **MEES**, Vol. XXIV, No. 29, 4 May 1981.
- OECD, **Economic Outlook 26**, Paris, Dec. 1979.
- OECD, **Economic Outlook** 31, Paris, July 1982.
- OECD, **External Debt of Developing Countries: 1982 Survey**, Paris, 1982.
- **PIW**, April 12, 1982.
- J.P. Powelson, Oil Prices and the World Balance of Payments, Edited by Ragaei El Mallakh **OPEC: Twenty Years and Beyond**, Westview Press, Boulder, Colorado, 1982.
- Y.A. Sayigh, The Social cost of oil Revenues, **Energy in the Arab World**, Vol. I, AFESD & OAPEC, Kuwait, 1980.
- Y.A. Sayigh, **The Arab Economy: Past Performance and Future Prospects** Oxford University Press, 1982.
- U.N., **1978 Statistical Yearbook**, New York, 1979.
- U.N., **1979/80 Statistical Yearbook**, New York, 1981.
- U.N. **World Economic Survey-Current Trends in The World economy 1981-1982**, New York, 1982.
- U.N., **Monthly Bulletin of Statistics July 1982**, Vol. XXXVI, No. 7, 1982.

UNCTAD, **Handbook of International Trade and Development Statistics 1981 - Supplement**, New York, 1982.
- World Bank, **World Debt Tables: External Debt of Developing Countries**, 1982-83 edition, Washington, 1983.
- A.J. Yeats, **Trade & Development Policies: leading Issues for the 1980's** The Macmillan Press, Ltd., London, 1981.

القسم الثانى

الدول المستوردة للنفط والتغير في نمط استخدام وانتاج الطاقة



مقدمة :

شهدت العشر سنوات الأخيرة تفاوتا في انجاز الدول المستوردة للنفط ، في مواجهة ما حدث في موازين مدفوعاتها من اختلالات ، ترتبت على ما مرت به من أحداث اقتصادية عالمية خلال تلك الفترة ، ومن ضمنها وأهمها الارتفاع في اسعار النفط ، سواء كمؤثر مباشر او غير مباشر . ففي الوقت الذي استطاعت فيه دول السوق الحر المتقدمة من التكيف الداخلي ، بالتغلب خلال مدد قصيرة من الزمن على ما تعرضت له موازين مدفوعاتها من اختلالات كبيرة ، على أثر ما حدث خلال تلك الفترة من ارتفاعين هامين في اسعار النفط ، نجد ان الفئات المختلفة من الدول النامية المستوردة للنفط وقد تفاوتت في انجازاتها ، فيما بين النجاح الجزئي والفشل التام . ولقد لعب هنا بدور هام ما تتمتع به دول السوق الحر المتقدمة من مقدرة كبيرة على التأثير في ظروف الاقتصاد الدولي ، وامكانية على تحويل عبء ما تعانيه من تضخم وانكماش وعجز في الميزان التجاري الى غيرها من دول العالم . ومن ثم فلقد انعكس هذا سلبيا على الدول النامية المستوردة للنفط ، الذي ساءها جميعا ما تحتله من مركز نسبي منخفض في الاقتصاد الدولي .

هذا وقد تعرضت دراسة سابقة ، لما حدث في المجموعات والفئات المختلفة من الدول المستوردة للنفط من انجازات للتكيف في أوجه التنمية الاقتصادية بصفة عامة[1] . ويهمنا في الدراسة الحالية ان نركز فقط على التعرف على ما حدث في تلك الدول من انجازات للتكيف بصورة خاصة في مجال الطاقة ، سواء فيما يتعلق باستخدامها او تنمية الموارد المحلية البديلة .

وتقتصر الدراسة على تناول دول العالم خارج نطاق دول اقتصاديات التخطيط المركزي . وتأخذ بالتقسيم الوارد باحصاءات الأمم المتحدة لتلك الدول ، فتميز بين دول السوق الحر المتقدمة والدول النامية بمفهومها الضيق . فلا يدخل في عداد تلك الدول

---

(١) أنظر القسم الأول من هذه الدراسة .

الاخيرة كل من دول اقتصاديات السوق النامية الواقعة جنوب اوربا ، حيث تدرج هذه الدول ضمن دول السوق الحر المتقدمة ، ولا تشمل كذلك الدول النامية المتبعة لاقتصاديات التخطيط المركزي الواقعة في شرق اوربا وآسيا ، وذلك لأنها تعتبر خارج نطاق الدراسة . وتقتصر الدراسة على تناول كل من مجموعتي دول السوق الحر المتقدمة والدول النامية المستوردة للنفط . وتعد هنا الدول النامية مستوردة للنفط طالما كانت مستوردة صافية للنفط ، أو ان ما تصدره من نفط يقل عن نسبة ٥٠٪ من اجمالي صادراتها الكلية ، طبقا لبيانات سنة ١٩٧٨ . ويتم التمييز داخل مجموعة الدول النامية المستوردة للنفط بين ثلاث فئات : الدول سريعة نمو الصادرات الصناعية ، والدول الاكثر تأخرا ، والدول النامية الاخرى[1] .

وتبدأ الدراسة بعرض تاريخي مختصر لما اتخذه نمط استخدام وانتاج الطاقة من تطور خلال عقدي الخمسينات والستينات ، وما حدث فيه من تحول من بعد سنة ١٩٧٣ . ثم تقوم بتوضيح ما اتخذه التطور في نمط استخدام الطاقة من خصائص اساسية في مجموعتي دول السوق الحر المتقدمة والدول النامية المستوردة للنفط خلال فترة العشر سنوات الماضية ، ومن ثم تستخلص العوامل التي اثرت على استخدام الطاقة بتلك الدول ، محددة دور كل منها فيما تحقق بها من إنجازات للتكيف في مجال استخدام الطاقة . ثم من بعد ذلك تشير الدراسة الى المجهودات التي بذلت في الدول المعنية بالدراسة لتنمية المصادر المحلية والبديلة للنفط ، موضحة من بعد ذلك اثر محصلة كل من مجهودات التكيف في مجالي استخدام وتنمية الطاقة على مدى التغير في اعتماد مجموعتي الدول المستوردة للنفط على الخارج في الحصول على احتياجاتها من النفط والطاقة . وأخيرا يأتي ملخص لما وصلت اليه من نتائج .

---

(١) تتصف الدول النامية سريعة نمو الصادرات الصناعية بما يلي : (١) تزيد قيمة صادراتها الصناعية عن ٨٠٠ مليون دولار طبقا لبيانات ١٩٧٦ . (٢) تنمو صادراتها الصناعية بمعدل سنوي يزيد عن ٢٠٪ خلال الفترة من ١٩٦٧ إلى ١٩٧٦ . وتشمل هذه الفئة كلا من الأرجنتين — البرازيل — هونج كونج — جمهورية كوريا وسنغافورة . أما فئة الدول النامية الأكثر تأخرا — فتشمل ٣١ دولة هي : أفغانستان — بنجلاديش — بنين — بوتان — بوتسوانا — بوروندي — كاب فيرد — جمهورية وسط أفريقيا — تشاد — كوموروس — أثيوبيا — جامبيا — جوينيا — جينيا بيساو — هيتي — جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية — ليسوتو — ملاوى — مالديفيس — مالي — نيبال — نيجر — رواندا — ساموا — الصومال — السودان — أوغندا — تنزانيا — فولتنا العليا واليمن الشمالية والجنوبية . وتشمل الدول النامية الأخرى بقية الدول النامية المستوردة للنفط .

ارجع الى :

UNCTAD, **Handbook of International Trade and Development Statistics - 1981 Supplement**, New York, 1982, pp. III, IV and 12.

نظرة تاريخية :

تميز عقدي الخمسينات والستينات حتى ما قبل الارتفاع الاول الهام في اسعار النفط في ٧٤/٧٣ بظاهرتين مميزتين في مجال استخدام الطاقة . الاولى النمو الكبير في الاستخدام العالمي لمصادر الطاقة الاولية ، حيث بلغت في ١٩٧٣ حوالي ثلاثة امثال ما كانت عليه في ١٩٥٠[(١)] . والثانية التحول الواضح والسريع من استخدام الفحم كمصدر رئيسي للطاقة الى استخدام المنتجات النفطية والغاز الطبيعي[(٢)] . ففي الوقت الذي لم تزد فيه الكمية المستخدمة من الفحم في ١٩٧٣ الا بنسبة ٥٠٪ مما كانت عليه في ١٩٥٠ ، قد زادت الكميات المستخدمة من النفط والغاز الطبيعي خلال نفس الفترة الى ثمانية وستة امثال ما كانت عليه على الترتيب في ١٩٥٠ . وقد ترتب على ذلك حدوث تغير هيكلي في النمط العالمي لاستخدام المصادر الاولية للطاقة ، انخفض فيه النصيب النسبي للطاقة المستمدة من الفحم الى حوالى النصف من ٦٢٪ في ١٩٥٠ الى ٣١٪ في ١٩٧٣ ، وزاد فيها النصيب النسبي لكل من المنتجات النفطية والغاز الطبيعي الى الضعف او ما يقرب من الثلاثة امثال من حوالى ١٧٪ و ١٠٪ على الترتيب في ١٩٥٠ الى حوالي ٤٦٪ و ٢١٪ على الترتيب في ١٩٧٣ .

واعتمدت خلال تلك الفترة من الزمن كل من دول اوربا الغربية واليابان و « الدول النامية المستوردة للنفط » في مواجهة الجانب الاكبر مما حدث من زيادة في استهلاكها من الطاقة على النفط المستورد . فلقد أدى ما يتمتع به النفط من مزايا نسبية عديدة من حيث الخصائص ، وما تميز به من انخفاض تكلفة الحصول عليه من الخارج ، والتناقص في اسعاره الحقيقية ، بالمقارنة بالتزايد في تكلفة الحصول على غيره من مصادر الطاقة ،

---

(١) ارتفع معدل النمو السنوي لاستخدام اجمالي مصادر الطاقة الأولية على مستوى العالم مما كان عليه من أقل من ١ر٥ ٪ سنويا قبل سنة ١٩٥٠ الى معدل ٥ر٥ ٪ سنويا خلال الخمسينات و ٤ر٧ ٪ سنويا خلال الستينات وحتى سنة ١٩٧٣ .

(٢) وذلك نظرا لما يتمتع به النفط من مزايا أساسية كوقود بالمقارنة بغيره من مصادر الطاقة : فهو سهل النقل ، نظيف لا يترتب على استخدامه تلوث في البيئة ، ويمكن بتكريره الحصول على العديد من المنتجات التي تخدم اسواقا واغراضا متعددة ، كما ان له محتوى أعلى للطاقة في حجم معين . علاوة على ما تميز به خلال عقدي الخمسينات والستينات من انخفاض في مستوى ثمنه ، مما أدى الى الاعتياد عليه ، وتصميم معدات وآليات الصناعة وأجهزة الاستخدام المنزلي والمرافق والانشاءات على أساس استخدامه .
ارجع الى دراسة كاتب هذه السطور :
أبعاد توازن السوق العالمي للنفط — **مجلة المال والصناعة** — العدد الرابع — بنك الكويت الصناعي — الكويت — ١٩٨٣ — ص ٣٤ .

الى تفضيل استيراده ، والتراخي عن تنمية ما قد يوجد بالعديد من تلك الدول من مصادر نفطية صغيرة او مصادر اخرى للطاقة ، والتي كانت تستلزم انفاقا كبيرا في تنميتها . ولقد فرضت الدول المستوردة للنفط ، التي يتوفر بها مصادر محلية للطاقة (غير نفطية) ، رسوما وضرائب على استخدام المنتجات النفطية ، للحد من منافسة النفط المستورد الارخص ثمنا[1] . وصيغت الاسعار العالمية للنفط ، ووضعت القيود ، بطريقة تسمح لدول غرب اوربا الحصول عليه بتكلفة منخفضة ، وبدون ان يتعرض في نفس الوقت انتاج النفط بالولايات المتحدة الامريكية للمنافسة داخل اسوارها[2] . وهكذا لعبت المزايا النسبية للنفط دورا هاما فيما حققته تلك الدول المستوردة من مستويات من التقدم ، بما في ذلك ما وصلت اليه الدول النامية سريعة نمو الصادرات الصناعية من مستويات نسبية مرتفعة من التنمية . حتى الدول النامية التي لم يكن لها قسط وافر في التنمية ، فلقد شجعتها مزايا النفط ، وانخفاض تكلفة الحصول عليه من الخارج على التوسع في احلاله محل مصادر الطاقة البدائية بالمناطق الحضرية ، واستخدامه في الانشطة الحديثة . ومن ثم فلقد كان طبيعيا ، أن نجد في بداية السبعينات ما لاستهلاك النفط من أهمية نسبية مرتفعة من بين اجمالي المستهلك من المصادر الاولية الاخرى للطاقة على مستوى العالم ، وما لاستيراد النفط من نصيب مرتفع الى اجمالي المستخدم منه في الدول المستوردة للنفط . فلقد بلغ النفط المستورد نسبة حوالى ٨٠٪ ، ٨٥٪ الى اجمالي المستخدم منه في كل من دول السوق الحر المتقدمة والدول النامية المستوردة للنفط في سنة ١٩٨٣ على الترتيب[3] . ولقد انعكس ذلك في بداية عقد السبعينات على كل من ارتفاع نصيب النفط الى اجمالي الانتاج العالمي من المصادر الاولية للطاقة (حوالى ٥٩٪ للعالم الحر في ١٩٧٣) ، وانخفاض النصيب النسبي لمساهمة تلك الدول « التي اعتمدت على استيراد النفط » في الانتاج العالمي للنفط ، خاصة اذا ما قورن ذلك بما تستأثر به من انصبة نسبية في الاستهلاك العالمي للنفط[4] .

هذا الوضع الذي ساد الاستخدام العالمي للطاقة طوال ما يزيد عن عقدين من الزمن ، قد تغير كلية الى صورة عكسية تماما خلال العشر سنوات الاخيرة ، التالية

(١) فرضت هذه الضرائب كذلك من جانب جميع الدول المستوردة ، كوسيلة لتوفير ايرادات للخزانة الحكومية .
(٢) ارجع الى ما كتب في هذا الخصوص في المرجع السابق ص ٣٩ ، ٤٠ .
(٣) انظر الجدول المرفق (م — ٨)
(٤) قارن بين الجدولين (م — ٢) ، (م — ٦) .

لارتفاع اسعار النفط في ٧٤/٧٣ . حيث أنه من ناحية ، لم يتعد المستخدم من النفط واجمالي الطاقة في ١٩٨٠ ما كان عليه في ١٩٧٣ الا بنسبة ٩٪ و ١٥٪ على الترتيب (أي حدث نمو سنوي بمعدل ٢ر١٪ ، ٢٪ على الترتيب) . ومن ناحية اخرى قل النصيب النسبي للمستخدم من النفط من ٤٦٪ في ١٩٧٣ الى ٤٣٪ في ١٩٨٠ ، وتوقف الهبوط في النصيب النسبي لاستهلاك الفحم ، وأبدى ميلا نحو التصاعد . هذا وقد شهدت السنتان الاخيرتان ٨١ و ٨٢ انخفاضا اكبر في استهلاك النفط ، بحيث أن ما وصل اليه من مستوى في ١٩٨٢ ، أصبح يقل عما كان عليه في ١٩٧٣ .

وبهذا التغير في أسعار النفط خلال عقد السبعينات ، تكون قد تغيرت أهم العوامل ، التي لم تؤدي فحسب خلال عقدي الخمسينات والستينات الى التزايد المستمر في استخدامه على حساب المصادر الاخرى للطاقة ، ولكن التي أدت ايضا الى التأخر عن تنمية ما قد يوجد من مصادر محلية للطاقة في الدول النامية المستوردة للنفط ودول السوق الحر المتقدمة (باستثناء الولايات المتحدة وكندا) . ومن هنا فمن الطبيعي ــ وكرد فعل للارتفاع في اسعار النفط ، وما يترتب عليه من تزايد العبء على موازين مدفوعات الدول المستوردة ــ ان لا يقتصر ما تقوم به الدول المستوردة للنفط من مجهودات في مجال الطاقة على خفض الاستهلاك ، والتغير في نمط الاستخدام ، ولكن لابد وأن تقوم ايضا بتنمية المصادر المحلية والبديلة للنفط المستورد ، وهذا ما تقوم بدراسته النقاط التالية ، سواء كان تغيرا في نمط الاستهلاك او تنمية للانتاج .

الخصائص الاساسية للتطور في نمط استخدام الطاقة

١ ــ معدلات النمو في استخدام الطاقة : شهد المستخدم من النفط واجمالي المصادر الأولية للطاقة في دول السوق الحر المتقدمة حدوث دورتين خلال فترة العشر سنوات الاخيرة ، هبطت خلال الاولى منها كل من الكميات المستخدمة من النفط والكميات المستخدمة من اجمالي المصادر الأولية للطاقة (ليس فقط لانخفاض كميات استهلاك النفط بل ايضا الغاز الطبيعي ، وكذلك الفحم) . وهبطت خلال الثانية منها ، وبصورة اكثر حدة ولمدة اطول ، الكميات المستخدمة من النفط ، وان كان قد انخفض ايضا معدل نمو اجمالي المستخدم من المصادر الأولية للطاقة ، ولكن لم تقل كمياته ، نتيجة للزيادة التعويضية لما حدث من انخفاض في كميات استهلاك النفط ، بزيادة الكميات

المستهلكة من المصادر الاخرى للطاقة[1] . فما ترتب على الارتفاع الاول الهام في اسعار النفط ، كان مجرد انكماش مؤقت في الكميات المطلوبة من النفط ، امتد اثره — بفعل الانخفاض في النشاط الاقتصادي — الى المصادر الاخرى للطاقة ، فانخفضت الكميات المستهلكة منها ، ولم يدم هذا الانكماش الا لفترة قصيرة ، عادت من بعده معدلات نمو المستهلك من النفط والمصادر الاخرى للطاقة في الارتفاع . اما ما ترتب على الارتفاع الهام الثاني في اسعار النفط ، فقد كان انخفاضا اكبر وادوم في الكميات المستهلكة من النفط ، تم تعويضه جزئيا بما حدث من انخفاض اقل في معدلات نمو المستخدم من المصادر الاخرى للطاقة .

أما الدول النامية المستوردة للنفط ، فقد حققت من بعد تفجر ازمة الطاقة في نهاية ١٩٧٣ وحتى ١٩٨٠ معدلات نمو في استهلاك النفط والطاقة اقل مما كان سائدا فيها من قبل ، بما يقل قليلا عن نصفها بالنسبة للنفط ، وبما يزيد في المتوسط عن النصف لاجمالي المصادر الاولية للطاقة . ومن ثم فان ما وصلت اليه من معدلات نمو في الاستهلاك ، يعتبر أعلى عما تحقق في دول السوق الحر المتقدمة ، بما قد يعني بأنها كانت نسبيا أقل تأثرا في معدلات استهلاكها ، بما حدث من ارتفاع في اسعار النفط ، وذلك كما يبدو من الجدول المرفق رقم (م — ١) . وقد تفاوتت معدلات نمو الاستهلاك بين فئاتها من الدول ، فنجد أنه نتيجة للارتفاع الاول في الاسعار في ٧٤/٧٣ انخفضت معدّلات نمو استهلاك النفط والطاقة بجميع فئاتها ، ولقد كانت « الدول النامية الاكثر تأخرا » أكثر انخفاضا من غيرها ، في كل من معدلات نمو الاستهلاك من النفط والطاقة . ولقد كان الانخفاض في معدلات نمو الاستهلاك من النفط اكثر وضوحا بالمقارنة بالمصادر الاخرى للطاقة (ويستثنى من ذلك فئة الدول النامية الاخرى) . وبحدوث الارتفاع الهام الثاني في اسعار النفط في ٨٠/٧٩ ، زاد انخفاض معدل نمو المستهلك من النفط في كل من فئتي

---

(١) تذبذبت معدلات النمو السنوية لاستهلاك النفط واجمالي المصادر الأولية للطاقة ، وهبطت كل منها الى معدلات سالبة قدرها ٩ر٣ ٪ و ٤ر٢ ٪ على الترتيب خلال سنتي ٧٤ و ٧٥ ، كرد فعل للارتفاع الأول في أسعار النفط ، ثم تحولت كل منها الى معدل موجب قدره ١ر٣ ٪ و ٥ر٢ ٪ على الترتيب خلال فترة تراخي معدل التزايد في أسعار النفط من ٧٥ الى ١٩٧٨ . ثم مع الارتفاع الهام الثاني في اسعار النفط ، انخفضتا مرة أخرى من سنة ٧٨ الى سنة ٨٠ ، الى معدل نمو سالب قدره ٧ر٣ ٪ لاستهلاك النفط ، وآخر موجب منخفض قدره ٢ر٠ ٪ لنمو المستهلك من اجمالي مصادر الطاقة الأولية . وتشير البيانات الخاصة بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، بتصاعد معدل انخفاض استهلاك النفط الى مقدار سالب قدره ٣ر٤ ٪ خلال سنتي ٨١ ، ٨٢ .
ارجع الى الجدول المرفق رقم (م — ١) ، وكذلك الى :
OECD. **Economic Outlook**, No. 31, July 1982, p. 137.

الدول « سريعة نمو الصادرات الصناعية » و « النامية الاخرى » ، ولكن على العكس من ذلك فقد ارتفع معدل نمو المستهلك من النفط في الدول « الأكثر تأخرا » . أما فيما يتعلق بمعدل نمو المستهلك من اجمالي مصادر الطاقة ، ففي الوقت الذي استمر فيه الانخفاض من ٧٨ الى ١٩٨٠ في الدول « سريعة نمو الصادرات الصناعية » ، تحقق ارتفاع في كل من فئتي الدول النامية « الاكثر تأخرا » و « النامية الاخرى » .

٢ ــ الانصبة النسبية في استخدام الطاقة : تستأثر دول السوق الحر المتقدمة بنصيب نسبي مرتفع من اجمالي المستخدم عالميا من المصادر الاولية للطاقة ، وبالذات النفط والغاز ، خاصة اذا قارنا تلك الانصبة النسبية لاحتياجاتها من المصادر المختلفة للطاقة ، بالنصيب النسبي لعدد سكانها الى اجمالي عدد سكان العالم ، كما يبدو من الجدول المرفق رقم (م ــ ٢) . ويلاحظ عموما أنه خلال الفترة من ١٩٧٣ الى ١٩٨٠ ، قد حدث تقريبا انخفاض متتابع في انصبتها النسبية من اجمالى المستخدم عالميا في المصادر المختلفة للطاقة ، خاصة وبصورة اكثر وضوحا فيما يتعلق بأنصبتها من المستخدم من كل من النفط والغاز ، حيث انخفضا عما كانا عليه من حوالي ٧١٪ من اجمالي المستخدم من كل منهما عالميا في ١٩٧٣ الى حوالى ٦١ أو ٦٢٪ في ١٩٨٠ .

وعلى عكس دول السوق الحر المتقدمة ، نجد أن ما يخص الدول النامية المستوردة للنفط من اجمالي المستخدم عالميا من الطاقة يعد ضئيلا جدا ، كما يبدو ذلك من الجدول المرفق (م ــ ٢) . فبالمقارنة بما يسكنها من حوالي خمسي العدد الكلي لسكان العالم (٤١٪) ، نجد أن نصيبها من إجمالي المستخدم على مستوى العالم من مصادر الطاقة الاولية لايتعدى نسبة ٦٫٥٪ ، ولا يتعدى استخدامها للنفط نسبة ٩٫٥٪ من المستخدم منه في العالم . فهذا يعني ان هناك تفاوتا كبيرا بين معدلي استهلاك الفرد في كل من دول السوق الحر المتقدمة والدول النامية المستوردة للنفط ، يصل الى حوالى ٢٠ مرة فيما يتعلق باجمالي المستهلك من مصادر الطاقة الاولية ، ويصل الى حوالى ١٥ مرة فيما يتعلق باستهلاك النفط . ولا يقتصر هذا التفاوت الواضح في معدلات استهلاك الطاقة على مستوى مجموعتي الدول ، ولكنه موجود ايضا وبصورة اكثر وضوحا على مستوى ما تنقسم اليه مجموعة الدول النامية المستوردة للنفط من فئات . فنجد أن فئة « الدول النامية سريعة نمو الصادرات الصناعية » ، التي لا يتعدى عدد سكانها عشر (١/١٠) العدد الكلي لسكان مجموعة الدول النامية المستوردة للنفط ، تستأثر وحدها بما يتعدى

ثلث المستهلك بتلك المجموعة من اجمالي الطاقة ، وبما يقترب من نصف استهلاكها من النفط ، بحيث يصل معدل استهلاك الفرد بها من اجمالي المصادر الاولية للطاقة الى حوالي ٢٢ مرة قدر مثيله بالدول النامية الاكثر تأخرا ، ويصل معدل استهلاك الفرد بها من النفط الى حوالى ١٩ مرة قدر مثيله ايضا بتلك الدول النامية الاكثر تأخرا . هذا ومع العلم بأن الفارق في مستوى استهلاك الفرد بين أعلى فئات « الدول النامية المستوردة للنفط » استهلاكا ، وهى فئة « سريعة نمو الصادرات الصناعية » وبين دول السوق الحر المتقدمة يصل الى ٦ مرات بخصوص اجمالي مصادر الطاقة الاولية و ٤ مرات بخصوص النفط .

ومن الواضح ان الانخفاض النسبي في استهلاك الدول النامية المستوردة للنفط من الطاقة ، وكذلك الانخفاض النسبي لبعض فئاتها بالنسبة للاخرى ، إنما يرجع بالدرجة الاولى إلى تخلفها النسبي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك كما يبدو من مقارنة ما تحققه كل منها من نصيب من اجمالي الناتج المحلي المحقق على مستوى العالم[1] .

ولا يفوتنا أن نشير إلى أنه لا يقتصر استخدام الدول النامية للطاقة على تلك المصادر الاولية أو التجارية فحسب ، فهي تستخدم كذلك مصادر الطاقة البدائية النباتية والحيوانية ، بقدر يتراوح ما بين ٢٠ و ٢٥٪ من كمية الطاقة المستخدمة بها[2] . ولكن حتى مع أخذ هذه الطاقة البدائية في الاعتبار ، لن يتغير كثيرا المركز النسبي المنخفض

---

(١) ارجع الى الجدول المرفق رقم (م — ٢)
ليس غريبا أن نجد تطابقا بين ما يفصل دول السوق الحر المتقدمة والدول النامية المستوردة للنفط من فجوة في التنمية وبين ما يفصل بينهم من فجوة في كمية الطاقة المستخدمة . ففي الوقت الذي يبلغ فيه مستوى الناتج المحلي للفرد بدول السوق الحر المتقدمة حوالي خمسة عشر مثيله بالدول النامية المستوردة للنفط ، نجد أن متوسط استهلاك الفرد من كل من النفط واجمالي الطاقة بالدول الأولى يبلغ ١٥ و ٢٠ مرة على الترتيب قدر مثيله بالدول النامية المستوردة للنفط . وهذا يدل بوضوح على العلاقة الوطيدة الموجودة بين مستوى استخدام الطاقة ، وما يتم الوصول اليه من مستوى في التنمية .

(٢) تعتمد افريقيا على تلك المواد البدائية اعتمادا كبيرا ، وتقل درجة الاعتماد في آسيا ، وتصل الى أقل ما يمكن في أمريكا اللاتينية . ويجب أن نفيد بأن التقديرات الخاصة بمصادر الطاقة البدائية ، لا تخرج عن كونها مجرد تقديرات تقريبية لصعوبة القياس . وعلى ذلك تختلف المصادر المختلفة فيما تذكره من تقديرات . فيوجد من يقدر استخدام الدول النامية من هذه المصادر البدائية بما يصل الى حوالي ٥٠ ٪ أو ٦٠ ٪ من اجمالي احتياجاتها من الطاقة . وأن هذه النسبة ترتفع في الدول الأشد فقرا ، بحيث تصل الى حوالي ٩٠ ٪ أو أكثر ، كما في حالة نيبال وفولتا العليا ومالي وأوغندا . علما بأن الدول الأوربية تستخدم تلك المصادر بنسبة حوالي ٢ ٪ من اجمالي المستخدم بها من الطاقة .
البنك الدولي — **الطاقة في البلدان النامية** — أغسطس ١٩٨٠ — ص ٩٣ .

Shell Briefing Service (SPS) "**Energy in the Developing Countries.**" January 1980; Parikh, J.K., "**Energy Systems and Development**" IIASA, August 1978; and OPEC "Energy in Developing Countries, "**OPEC Papers** VOL. I, No.2, October 1980.

للدول النامية .

٣ ـــ الأهمية النسبية للمستخدم من مختلف مصادر الطاقة الاولية : يحتل استهلاك النفط أهمية مرتفعة من بين اجمالي المستخدم من المصادر الاولية للطاقة في دول السوق الحر المتقدمة ، فيصل إلى حوالي نصف الاحتياجات الاجمالية من الطاقة الاولية في هذه الدول . ولقد تأثرت هذه الاهمية النسبية للمستخدم من النفط ، نتيجة لما حدث خلال عقد السبعينات من ارتفاع في اسعار النفط . فنجد ، كما يتبين من الجدول المرفق رقم (م ـــ ٣) ، أنه من بعد تصاعد النصيب النسبي للمستخدم من النفط إلى إجمالي المستخدم من المصادر الاولية للطاقة من حوالي ٤٨٪ في ١٩٧٠ إلى ٥٢٪ في ١٩٧٣ ، انخفض هذا النصيب النسبي مرة اخرى إلى ٤٨٪ في سنة ١٩٨٠ ، ويتوقع أن يكون قد وصل إلى ما يقل عن ذلك في ١٩٨٢ . وفي نفس الوقت اتخذ النصيب النسبي للمستخدم من الفحم عكس ذلك النمط ، فمن بعد تناقصه قبل ١٩٧٣ ، قد حدث وارتفع خلال الفترة ٧٨ ـــ ٨٠ ، مؤكدا انعكاس عمليات الاحلال السابقة لسنة ١٩٧٣ ، والعودة نحو احلال الفحم محل النفط ، الذي قلت خلال السنوات الاخيرة الكميات المستخدمة منه . ويتضح كذلك الاستمرار في أرتفاع النصيب النسبي لكل من المستخدم من الغاز والكهرباء المستمدة من المصادر الاولية (القوة المائية والنووية) .

أما بالنسبة لما يحتله النفط من أهمية نسبية في استهلاك الطاقة بالدول النامية المستوردة للنفط ، نجد أنها تفوق ما له من أهمية في نمط استهلاك دول السوق الحر المقدمة من الطاقة ، وذلك كما يبدو من الجدول المرفق (م ـــ ٣) . فعلى الرغم مما حدث من سنة ٧٣ إلى ٨٠ من تناقص في النصيب النسبي لاستهلاك النفط بمختلف فئات الدول النامية المستوردة للنفط ، فانه لا يزال يمثل بالدول النامية الاكثر تأخرا حوالي ٨٢٪ من اجمالي استهلاكها من الطاقة الاولية ، وبالدول سريعة نمو الصادرات الصناعية حوالي ٧٠٪ ، وبالنامية الاخرى حوالي ٥٦٪[1] . ونلاحظ أن الفحم يلي النفط في أهميته النسبية في كل من فئتي الدول « سريعة نمو الصادرات الصناعية » و « النامية الاخرى »[2] .

---

(١) يرجع ـــ بصفة رئيسية ـــ الانخفاض النسبي لاستهلاك النفط في الفئة الأخيرة من الدول الى وجود الهند ضمن دول هذه الفئة ، والتي تعتمد بصورة أساسية على الفحم كمصدر رئيسي من مصادر الطاقة الأولية .

(٢) والغاز يلي النفط في أهميته النسبية في « فئة الدول النامية الأكثر تأخرا » ، نتيجة لما يحتله من أهمية في أفغانستان .

العوامل المؤثرة على استخدام الطاقة

تمدنا الخصائص الثلاث المذكورة فيما سبق بالعديد من الاستنتاجات الهامة، فيما يتعلق بمدى انجاز مجموعات وفئات الدول المستوردة للنفط للتكيف في مجال استخدام الطاقة بصفة عامة ، والنفط بصفة خاصة ، والدور الذي لعبته العوامل المختلفة التي ساهمت فيما تحقق من قدر من التكيف .

١) النمو الاقتصادي : بالربط بين ما حدث بدول السوق الحر المتقدمة خلال عقد السبعينات وأوائل الثمانينات من دورتين انخفضت خلال كل منها معدلات نمو المستخدم من الطاقة وبخاصة النفط ، وبين ما حدث خلال نفس الفترة من دورتين اقتصاديتين في نفس تلك الدول[1] ، يبدو لنا وان كان هناك تلازم بين دورتي الطاقة والدورتين الاقتصاديتين من حيث زمن حدوثهما ، الا أن شدة كل منهما لم تكن متناسقة مع الاخرى من حيث الدرجة . فبينما أبدى المستخدم من النفط انخفاضا نسبيا معتدلا خلال الدورة الاولى (في سنتي ٧٤ ، ٧٥) ، وانخفاضا أكثر حدة خلال الدورة الثانية (من سنة ٧٩ إلى ٨٢) ، كان تراجع النمو في الدخل القومي بدول السوق الحر المتقدمة حادا (نسبيا) خلال الدورة الاولى ، ومعتدلا خلال الدورة الاقتصادية الثانية . فلقد أظهر استهلاك النفط بتلك الدول في ١٩٧٥ (التي تمثل نهاية انخفاض الاستهلاك بالدورة الاولى) انخفاضا متراكما بنسبة ٨٪ بالمقارنة بمستوى استهلاكها منه في ١٩٧٣ ، بينما بلغ التناقص المتراكم في استهلاكها من النفط في ١٩٨٢[2] ما يقدر بحوالي ١٥٪ مقارنة بمستوى استهلاكها في ١٩٧٨ . وعلى العكس من ذلك ، فلقد حققت دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ــ وهي تمثل معظم أرقام دول السوق الحر المتقدمة ــ في سنة ١٩٧٥ زيادة متراكمة محدودة جدا في ناتجها القومي الاجمالي ، تمثل ٥ر٠٪ بالمقارنة بما حققته في سنة ١٩٧٣ ، على حين قدر ناتجها القومي الاجمالي لسنة ١٩٨٢ بما يزيد بنسبة ٤ر٦٪ بالمقارنة بمستوى ١٩٧٨ .

---

(١) أرجع الى القسم الأول من هذه الدراسة

(٢) وقد لا تمثل نهاية الانخفاض في استهلاك النفط بالدورة الثانية .

وهذا يعني أنه وأن كان الانكماش في النمو الاقتصادي وراء الانخفاض في استهلاك الطاقة والنفط في دول السوق الحر المتقدمة ، إلا أنه لا يمكن أن يكون السبب الوحيد . فاذا جاز لنا القول ، بأن ما حدث من أنخفاض في استهلاك الطاقة خلال الدورة الاولى ، يرجع بالدرجة الاولى إلى الانكماش في النمو الاقتصادي (وبدليل أنه بمجرد انتهاء الانكماش ، عادت كل من الكميات المستهلكه من النفط والغاز والفحم في الارتفاع ثانية) ، لا يجوز لنا أن نرجع كل ما حدث من انخفاض في استهلاك النفط خلال الدورة الثانية إلى ما حدث من انكماش في النمو الاقتصادي وحده . فما حدث خلالها من انخفاض نسبي محدود في معدلات النمو الاقتصادي (بالمقارنة ـــ بالدورة الاولى) قد صاحبه هبوط نسبي أكبر (وأطول في الامد) في استهلاك النفط (بالمقارنة بالدورة الاولى) اقترن بتزايد نسبي في المستهلك من المصادر الاخرى للطاقة (الفحم ، الغاز والكهرباء) ، بما يشير إلى وجود عوامل أخرى غير الانكماش في النمو الاقتصادي ، قد بدأت تظهر آثارها على نمو ونمط المستخدم من الطاقة ، وبحيث أصبح هناك تحول من استخدام النفط إلى استخدام المصادر الاخرى للطاقة .

أما بالنسبة للدول النامية المستوردة للنفط فقد وضح لنا كيف أن معدلات نمو استخدامها من النفط قد انخفضت قليلا عن نصف ما كانت عليه حتى ١٩٧٣ ، مما أدى الى زيادة كميات استهلاكها من النفط ، على عكس دول السوق الحر المتقدمة التي نمى استهلاكها من النفط بمعدلات سالبة ، أدت الى انخفاض كميات استهلاكها منه . ومن ثم نستنتج أن الدول النامية المستوردة للنفط كانت أقل استجابة من دول السوق الحر المتقدمة ، من حيث تحرك معدلات استهلاكها ، نتيجة للارتفاع في الاسعار . وقد نرجع ذلك من ناحية الى ان مدى الانخفاض في معدلات النمو الاقتصادى خلال العشر سنوات الماضية كان في المتوسط أقل وضوحا في الدول النامية المستوردة للنفط عما حدث في دول السوق الحر المتقدمة ، بحيث ان مستوى ما حققته الدول الاولى من معدلات نمو اقتصادي كان في المتوسط يقترب من ضعف ما حققته الدول الثانية[١] . علاوة على أنه من ناحية أخرى ، من المتوقع (او الطبيعي) أن تكون المرونة السعرية لطلب الدول النامية على النفط او الطاقة اقل مما تتصف به

---

(١) أرجع الى القسم الأول من هذه الدراسة

المرونة السعرية لطلب الدول المتقدمة ، وذلك للاختلاف بينهما في أوجه استخدام الطاقة ، والجزء الموجه منها لمقابلة حاجات اكثر ضرورة ، نتيجة للاختلاف بينهما في مستوى النمو الاقتصادي . فيلاحظ بصفة عامة على أوجه استخدام الطاقة بالدول النامية[1] ، انها من ناحية أما موجهة الى نواحي استخدام ضرورية تمس حاجة لا يستغنى عنها ، وذلك مثل الطاقة المستخدمة في الطهي ، او الطاقة المستخدمة في تسيير وسائل النقل العامة ، أو نجدها موجهة نحو انشطة مرتبطة بعمليات التنمية الاقتصادية للبلاد ، وذلك مثل الانشطة الصناعية والزراعية[2] . وتتميز هذه الاستخدمات بأنها ضرورية يصعب ضغطها ، وانها قابلة للنمو بمعدلات متزايدة مع النمو السكاني والارتفاع في مستوى المعيشة واستمرار عمليات التنمية . ومن ناحية اخرى نجد ان الطاقة موجهة ايضا الى بعض الاستخدامات الاخرى المرتبطة بالحاجات الكمالية للطبقات الغنية بالدول النامية ، مثل وسائل النقل الخاصة ، وتشغيل الاجهزة المنزلية الحديثة والتدفئة او التبريد . وتتميز هذه الاستخدامات ، على الرغم من كونها كمالية ، بأنها تمثل حاجة ضرورية لدى طالبيها ، مما يجعلها كذلك اقل قدرة على التأثر بالارتفاع في اسعار الطاقة .

كما أنه من المتعين كذلك ان تكون المرونة الدخلية لطلب الطاقة Income Elasticity of Energy Demand[3] بالدول النامية اعلى مما بدول السوق الحر المتقدمة ، وذلك للاختلاف بينهما في مستويات النمو . فما تمر به الدول النامية من مراحل تنمية ، يعمل على تصاعد معدل نمو المستخدم من الطاقة بالنسبة الى معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ، لما تمر به عمليات التنمية من نمو المناطق الحضرية والصناعات وتطور وسائل النقل الحديثة ، فضلا عن المرافق الاخرى التي ترتفع فيها نسبة استخدام الطاقة . وتشير التجارب التاريخية ، أن المرونة الدخلية لطلب الطاقة تأخذ في التصاعد

---

(٢) أرجع الى الشرح التفصيلي لأوجه استخدام الطاقة في الدول النامية المذكورة في المرجع السابق الاشارة اليه للبنك الدولي — ص ٨٩ — ١٠٨ .

(٢) لقد اتجهت استراتيجيات التنمية في غالبية الدول النامية الى التكثيف الرأسمالي والتكثيف في الطاقة ، وذلك لكي تزيد من انتاجية الفرد ، وتعمل على رفع مستوى معيشته .

OPEC, Ibid, p. 10; and Helen Hughes (World Bank), Issues for Non Petroleum Developing Countries, Oxford Energy Seminar, Sept. 1981, p. 4.

(٣) يقيس معيار « المرونة الدخلية لطلب الطاقة » الارتباط بين معدل التغير في كمية استهلاك الطاقة ومعدل تغير الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي خلال فترة معينة ، وذلك بقسمة المعدل الأول على المعدل الثاني .

مع الاستمرار في عمليات التنمية ، الا انها عند الوصول الى المستويات المتقدمة من النمو ، تتجه نحو التناقص[1] . وتبدو هذه الظاهرة واضحة بمقارنة كل من المرونة الدخلية لطلب الطاقة وطلب النفط للفئات المختلفة من الدول النامية المستوردة للنفط بمثيلاتها في دول السوق الحر المتقدمة (انظر الجدول المرفق م ــ ٤) . فمن هذه المقارنة ــ والتي تحيد الى حد ما التفاوت في معدلات النمو الاقتصادي ــ نستطيع ان نتبين ان معاملات المرونة الخاصة بالدول النامية المستوردة للنفط بفئاتها المختلفة كانت على الدوام أعلى من المقابلة لها بدول السوق الحر المتقدمة[2] .

٢) الاقتصاد في استخدام الطاقة واحلال بدائل النفط : قد وضح لنا أن ما حدث من انخفاض في استهلاك النفط والطاقة من بعد سنة ١٩٧٨ في دول السوق الحر المتقدمة لا يمكن ان يبرر بما حدث من انكماش في النمو الاقتصادي فحسب ، وانه لابد وان يكون هناك بعض العوامل الاخرى التي بدأت تؤتي ثمارها ، وتظهر آثارها على معدلات نمو ونمط استخدام الطاقة . تلك العوامل هي ما بدأت في اتباعه حكومات دول السوق الحر المتقدمة ، من بعد ارتفاع الاسعار في ٧٤/٧٣ ، من سياسات للاقتصاد في استخدام الطاقة بصفة عامة والنفط بصفة خاصة ، واحلاله بغيره من مصادر الطاقة ــ والتي يتوفر الجزء الاكبر منها محليا ــ كلما كان ذلك ممكنا . فهناك المقاييس او النظم التي تحد من استيراد النفط ، فيما يتعدى حصصا معينة او سقوفا محددة ، او تزيد من معدلات التعريفة الجمركية ، بتعدي مستوردات النفط لحصص معينة . وهناك النظم التي تنظم استخدام الطاقة ، وذلك مثل التي تحرم استخدام زيت الوقود في محطات قوى معينة ، حتى يمكن استغلال الفحم المحلي او القوى النووية . وكذلك توجد الاخرى ، التي تمنع او تفرض عقوبات مالية على استخدام السيارات ،

---

(١) ففي الولايات المتحدة الأمريكية بلغ خلال الفترة ١٨٨٠ ــ ١٩٢٠ المعدل السنوي لنمو الطاقة المستهلكة ٥ر٦ ٪ ، وبلغ معدل النمو السنوي في الناتج القومي الاجمالي ٣ر٤ ٪ ، بما يعني نمو الطاقة بأكثر من ١ر٦ مقابل نمو الناتج القومي الاجمالي بمقدار ١ر٠ . اما خلال الفترة من ١٩٢٠ الى ١٩٦٠ فلقد قل معدل نمو الطاقة الى ٢ر١٪ ، وبلغ معدل نمو الناتج القومي ٣ر٢٪ ، بما يعني انخفاض النسبة بينهما الى اقل من واحد صحيح . وبدون شك فان لما حدث من تطورات تكنولوجية اثرا على خفض تلك العلاقة ، فعلى سبيل المثال كان يلزم لانتاج كيلووات/ساعة واحد من الكهرباء استخدام اكثر من ٢ رطل من الفحم في سنة ١٩٢٥ ، واصبح المطلوب خلال الستينات يقل عن واحد رطل من الفحم فقط .

OAPEC, **Energy Developments (Consumption, Policies, Sources)**, Kuwait, 1979, p. 35.

(٢) الاستثناء الوحيد يتعلق بالدول النامية الاكثر تأخرا خلال الفترة ٧٣ ــ ٧٨ فيما يختص بالنفط ، وقد يرجع ذلك الى ما حدث من تحول كبير من استخدام النفط (الكيروسين) الى استخدام مصادر الطاقة البدائية .

التي لا تقابل شروط استهلاك معينة ، او التي تحدد السرعة القصوى لقيادة السيارات ، أو التي تغلق محطات تموين السيارات خلال ايام معينة اسبوعيا . وكذلك النظم الخاصة بالحد من الاسراف في التدفئة والاضاءة ، ومراعاة الكفاءة في استخدام الطاقة ، واحلال الكهرباء والغاز محل الديزل والكيروسين(١) .

وان كان يصعب القياس الكمي ، لمدى مساهمة تلك السياسات في خفض معدلات نمو المستخدم من الطاقة بصفة عامة والنفط بصفة خاصة ، وذلك لأن هناك من العوامل الاخرى التي تؤثر على ذلك ، وبالذات النمو الاقتصادي والتغير في معدلاته ، الا انه يمكن الاستعانة بمعيار « المرونة الدخلية للطلب على الطاقة » ، كمؤشر اولي يحيد الى حد ما اثر التغير في معدلات النمو الاقتصادي ، وبالتالي يمكن ان يعطي مجرد فكرة اولية عن تأثير تلك السياسات الحكومية ، الخاصة بالاقتصاد في الطاقة واحلال المصادر البديلة للنفط ، وذلك كما يبدو من الجدول المرفق رقم (م — ٤) .

فنجد ان المرونة الدخلية لطلب الطاقة بدول السوق الحر المتقدمة ، قد انخفضت خلال الفترة ٧٣ — ٨٠ ، مقارنة بما كانت عليه خلال الفترة السابقة ٧٠ — ١٩٧٣ ، بحوالي ٧٢٪ . ولقد انخفضت كذلك ولكن بنسبة اكبر المرونة الدخلية لطلب النفط ، حيث بلغ الانخفاض نسبة ١٢١٪ خلال نفس الفترة بالمقارنة بنفس الفترة السابقة لها . وبتجزئة الفترة من ٧٣ الى ١٩٨٠ الى فترتين اقصر ، من ٧٣ الى ٧٨ ومن ٧٨ الى ٨٠ ، وبمقارنة ما حدث بكل من تلك الفترتين من تغير في المرونة ، يتبين لنا من ناحية ان ما حدث من انخفاض في المرونة الدخلية لطلب الطاقة خلال الفترة ٧٣ — ٨٠ ، قد تم بتتابع شبه متساو في المقدار خلال كل من الفترة الجزئية الاولى ٧٣ — ٧٨ (بالمقارنة بما قبلها ٧٠ — ٧٣) والفترة الجزئية الثانية ٧٨ — ٨٠ (بالمقارنة بما قبلها ٧٣ — ٧٨) فبلغ حوالى ٦٦٪ و ٦١٪ خلال كل منها على الترتيب . ويتبين لنا من ناحية اخرى ، ان ما حدث من انخفاض اكبر في المرونة الدخلية لطلب النفط خلال الفترة ٧٣ — ٨٠ ، قد تركز معظمه خلال الفترة الجزئية الثانية ٧٨ — ٨٠ ، بالمقارنة مع ما حدث خلال الفترة الجزئية الاولى ٧٣ — ٧٨ . حيث يقدر ما حدث من انخفاض

---

(١) علاوة على السياسات التي تشجع وتدعم زيادة الانتاج المحلي من الطاقة ، وهى ما سوف يشار اليه فيما بعد عند دراسة التكيف من زاوية الانتاج . لمزيد من التفاصيل ارجع الى دراسة كاتب هذه السطور السابق الاشارة اليها — « أبعاد توازن السوق العالمي للنفط » — ص ٤٨—٥٠ .

خلال الفترة الجزئية الثانية بحوالى عشر مرات (٨٠٠٪) قدر ما حدث من انخفاض خلال الفترة الجزئية الأولى (٧٨٪) . ويفيد كل ذلك بأن هناك بصفة عامة اقتصادا في استخدام الطاقة ، قد بدأت آثاره في الظهور من قبل ومن بعد ١٩٧٨ ، بالمقارنة بما كانت عليه معدلات استخدام الطاقة قبل سنة ١٩٧٣ . وان هذا الاقتصاد يظهر بدرجة اكبر في مجال استخدام النفط ، ويتصاعد ظهوره بصورة بالغة من سنة ٧٨ الى ١٩٨٠ ، بما لا يعني فقط مجرد الاقتصار على الاقتصاد في استخدام النفط ، بل وايضا التحول عن استخدامه في بعض المجالات ، باحلاله بمصادر اخرى بديلة .

وبالانتقال الى الدول النامية المتسوردة للنفط ، لدراسة التغيرات التي حدثت خلال عقد السبعينات في معاملات المرونة الدخلية لطلب الطاقة بفئاتها المختلفة ، يمكن أن نستخلص كذلك بعض النتائج فيما يتعلق بمدى الانجاز الذي حققته تلك الدول بخصوص الاقتصاد في استخدام الطاقة والاحلال بينها ، خاصة اذا ما قورن ذلك بانجاز دول السوق الحر المتقدمة في نفس المجال[1] .

فلنتناول اولا الفترة ٧٣ــ٧٨ التالية للارتفاع الهام الاول في اسعار النفط فنجد التالي :

ــ انخفضت معاملات المرونة الدخلية لطلب الطاقة بنسبة حوالي ٧٠٪ في كل من فئتي الدول « سريعة نمو الصادرات الصناعية » و « الاكثر تأخرا » ، واقترن ذلك بانخفاض مماثل وآخر يفوق ضعفه في معاملات المرونة الدخلية لطلب النفط لكل منهما على الترتيب . ويفهم من ذلك بأنه قد حدث في فئة « الدول النامية سريعة نمو الصادرات الصناعية » اقتصاد في استخدام الطاقة وخاصة النفط ، ويعتبر ذلك قريبا مما حدث من اقتصاد محدود في استخدام الطاقة في دول السوق الحر المتقدمة خلال نفس الفترة . كما أنه قد حدث في « الدول الاكثر تأخرا » تحول جزئي من استخدام النفط الى استخدام مصادر الطاقة البدائية ، التي تتوفر محليا بتلك الدول .

ــ اما بخصوص « فئة الدول النامية الاخرى » وهى التي تمثل النسبة السكانية الغالبة في مجموعة الدول النامية المستوردة للنفط ، فلم يحدث اي انخفاض في معاملات المرونة الدخلية لطلب كل من النفط والطاقة الخاصة بها ، بل وعلى العكس من ذلك فلقد ارتفع الاول بنسبة حوالى ٤٠٪ والثاني بنسبة حوالى ١٠٧٪ ، بما يعني عدم حدوث

(١) انظر الى الجدول المرفق رقم (م ــ ٤) .

اي استجابة من جانبها ، لما حدث من ارتفاع في الاسعار ، فيما يتعلق بالعمل على الاقتصاد في استخدام النفط او الطاقة . وبما يفيد بأن ما حدث من جانبها قد اقتصر على انخفاض معدلات نمو المستهلك من النفط واجمالي الطاقة الاولية ، بما يقل عن الانخفاض في معدلات نموها الاقتصادي .

وبالانتقال الى الفترة ٧٨ ــ ٨٠ الخاصة بالارتفاع الثاني الهام في اسعار النفط نتبين التالي :

ــ استمر معامل المرونة الدخلية لطلب النفط الخاص بالدول « سريعة نمو الصادرات الصناعية » على انخفاضه ، وقل بنسبة ٣٤٪ ، الا أن ذلك اقترن بارتفاع قريب منه في معامل المرونة الدخلية لطلب الطاقة ، بما قد يشير الى الاتجاه نحو استخدام اكثر لمصادر الطاقة الاولية غير النفطية ، على حساب نقص النمو في استخدام النفط . وبدون شك فان هذا الانجاز ، وان كان يعتبر هاما ، الا أنه يعد محدودا ، اذا ما قورن بما حدث من اقتصاد واحلال خلال نفس الفترة في دول السوق الحر المتقدمة .

ــ أما معاملات المرونة الدخلية لطلب كل من النفط والطاقة الخاصة « بالدول الاكثر تأخرا » ، فلقد تحولت مما كانت عليه من قيم سالبة خلال الفترة السابقة الى قيم موجبة مرتفعة جدا خلال الفترة الحالية ، وصلت الى حوالى ١٧٠٪ ، مشيرة الى تصاعد كل من الطلب على النفط والطاقة بمعدلات تفوق معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي لتلك الدول ، وقد يرجع ذلك جزئيا الى ما حدث فيها من ازمة نقص حادة في موارد الطاقة البدائية ، ادت الى التحول عن استخدام تلك المصادر ، والاتجاه ثانية نحو استخدام المصادر الاولية للطاقة وخاصة الكيروسين ، وذلك على الرغم من ارتفاع اسعار تلك المصادر الاخيرة[1] .

---

(١) تستمد معظم مصادر الطاقة البدائية من موارد متجددة ، اي لا تنفد بالاستخدام ، فهي قابلة للتجدد بطريقة دورية (مثال الاخشاب ــ الفحم النباتي ــ المخلفات الزراعية والحيوانية) . الا ان زيادة الطلب عليها قد نمى بسرعة فاقت المعروض منها وخاصة من الوقود الخشبي ، الذي يعد أهم مورد من مصادر هذه الطاقة البدائية . فبينما كان في استطاعة اهل القرى جمع ما يكفيهم من الوقود الخشبي بالقرب من مساكنهم في وقت مضى ، أصبح الامر يحتاج حاليا لمسيرة نصف يوم او اكثر . فعلى سبيل المثال اصبح يلزم للعائلة من خمسة الى ١٩ يوم عمل كل شهر لجمع احتياجاتها من الوقود الخشبي في الاراضي العليا من نيبال . وبذلك اصبح يتعين على فقراء المدن انفاق جزء كبير من دخلهم لشراء الوقود ، الذي اصبح يمثل احد اهم اوجه تكاليف المعيشة . ولذا اصبح الكثير من الدول النامية مواجه بأزمة طاقة ثانية ، تؤثر اساسا على القطاعات العريضة الفقيرة بها . والواقع ان حجم هذه الازمة ضخم جدا ، ويأخذ وضعا اكثر حدة وصعوبة عن ازمة النفط . ومن ابعاد تلك الازمة ، انه اصبح يستهلك سنويا من الغابات في الدول ◄

— وبالنسبة لفئة الدول النامية الاخرى فلقد كانت استجابتها للارتفاع الثاني في اسعار النفط اكثر ايجابية بالمقارنة بمدى استجابتها للارتفاع الاول ، حيث انخفض معاملا المرونة الخاص بها ، وبالذات انخفض المعامل الخاص بطلب النفط بنسبة مضاعفة ، وهذا يعني اتجاها نحو استخدام اكثر لمصادر الطاقة الاولية غير النفطية .

والخلاصة نجد انه نتيجة للارتفاعين الهامين الذين حدثا في اسعار النفط خلال عقد السبعينات ، كانت الاستجابة من جانب اكثر فئات الدول النامية المستوردة للنفط تقدما محدودة فيما يتعلق بالاقتصاد في استخدام النفط خلال الفترة التالية مباشرة للارتفاع الاول في اسعار النفط ، كما انها اتجهت مع الارتفاع الثاني الهام في اسعار النفط الى الاستخدام الاكثر لمصادر الطاقة الاولية غير النفطية . وهي وان كانت في انجازها الاول تتماثل في اقتصادها المحدود للطاقة مع ما حققته دول السوق الحر المتقدمة من انجاز خلال الفترة نفسها ، الا ان ما حققته مع الارتفاع الثاني من قدر التحول عن استخدام النفط الى غيره من المصادر الاخرى للطاقة ، وان كان يعد في حد ذاته هاما ، الا أنه يعتبر متواضعا جدا بالمقارنة بما انجزته في نفس الخصوص دول السوق الحر المتقدمة . ونجد انه بخصوص استجابة فئة الدول الاكثر تأخرا ، ان كانت حاسمة في التحول مع الارتفاع الاول في الاسعار من استخدام النفط المستورد الى استخدام المصادر البدائية للطاقة . ولكن سرعان ما حدثت ازمة اكثر حدة في المتوفر من تلك المصادر البدائية للطاقة ، مما اضطر هذه الدول على الرغم مما حدث من ارتفاع هام اضافي في اسعار النفط الى التحول ثانية نحو استخدام المصادر الاولية للطاقة ومن ضمنها النفط . اما فيما يتعلق بفئة « الدول

◀ النامية ما يقدر بحوالى ٣ر١٪ من اجمالي مناطق الغابات ، اي من ١٠ الى ١٥ مليون هكتار سنويا . ويصل تدهور الغابات الى اخطر درجاته في المناطق شبه الجرداء والمناطق الجبلية ، حيث تنشأ مشاكل تعرية خطيرة ، وجفاف للتربة وتصحر . ففي كثير من الدول الافريقية (شاملة كل الحزام الساحلي من السنغال الى الصومال) تحولت اراضي الغابات الى اراضي صحراوية قاحلة . ومن ثم فانه من خطورة وتفاقم الأزمة انه مع استنفاد موارد حطب الوقود ، يلجأ الناس الى حرق مخلفات المحاصيل والماشية ، مما يحرم التربة من العناصر المغذية القيمة ، ومن المواد العضوية التكييفية ، فتكون النتيجة من بعد اقتلاع الغابات اولا ، فساد خصوبة الارض ثانيا .

ارجع الى المصادر التالية :

البنك الدولي — الطاقة في البلدان النامية — ص ٦٣ و ٦٤ .

The World Bank, **World Development Report, 1980**, August 1980, pp. 17-18; WEC, **World Energy Resources 1985-2020**, Executive Summaries of Reports on Resources, Conservation and Demand to The Conservation Commission of The World Energy Conference (WEC, IPC Science and Technology Press), USA, 1978; and Erik P. Eckholm, The Other Energy Crisis: Firewood, Edited by Vaclav Smil & W.E. Knowland, **Energy in The Developing World: The Real Energy Crisis**, Oxford University Press, Oxford, 1980.

النامية الاخرى » المستوردة للنفط ، وهي تمثل الغالبية السكانية لمجموعة الدول النامية المستوردة للنفط ، فلم يحدث في استهلاكها نتيجة للارتفاع الاول في اسعار النفط اي استجابة تعبر عن الاقتصاد في استخدام الطاقة ، وان كانت قد اتجهت ، وبالذات مع الارتفاع الثاني في اسعار النفط الى التحول ببطء الى الاستخدام الاكثر للمصادر غير النفطية . وعموما نجد أنه ليس بالغريب أن لا يترتب على ارتفاع اسعار النفط شيء ملموس فيما يتعلق بالاقتصاد في استخدام الطاقة بمجموعة الدول النامية المستوردة للنفط — باستثناء فئة الدول سريعة نمو الصادرات الصناعية الاكثر تقدما نسبيا — وذلك يرجع الى ما ذكرناه سابقا من انخفاض مستوى استهلاك الفرد من الطاقة بتلك الدول ، ومن ثم تصبح الفرصة لتحقيق اقتصاد في استخدام الطاقة محدودة جدا . علاوة على صعوبة تنفيذ اساليب خفض الطاقة تحت ظل ظروف الدول النامية ، وذلك لحاجتها الى رأس مال كبير ومهارات فنية وادارية مرتفعة ، يصعب تدبيرها في تلك الدول ، كما أنه ليس سهلا احداث تغييرات تكنولوجية تقلل من استخدام الطاقة فيها(١).

٣) الوزن النسبي لمجموعتي الدول المستوردة للنفط : انعكس ما اتخذه التطور في نمط استخدام الطاقة بدول السوق الحر المتقدمة على نمط تطور الارقام الخاصة بالاستخدام العالمي للطاقة ، وذلك لما تستأثر به هذه الدول من انصبة نسبية هامة الى اجمالي المستخدم عالميا من الطاقة ، فما حققته من معدل نمو سنوي منخفض في استهلاكها من اجمالي المصادر الاولية للطاقة ، وآخر سالبا في استهلاكها للنفط ، مما ادى الى تغير نمط استخدامها للطاقة ، قد انعكس على ارقام المستخدم من الطاقة على مستوى العالم .

ويهمنا بالذات ان نشير في هذا الصدد الى ان بما تحتله دول السوق الحر المتقدمة من اهمية نسبية كبيرة الى اجمالي الاستهلاك العالمي من النفط ، وباعتمادها الكبير عليه في الحصول على النسبة الكبرى من احتياجاتها من المصادر الاولية للطاقة ، وبحصولها على النسبة الكبرى من احتياجاتها النفطية من خارج اراضيها ، يجعلها ليست فقط من اكثر مجموعات دول العالم تأثرا بما يحدث من تطورات عالمية في صناعة النفط العالمية ، ولكن يجعلها ايضا من اكثر دول العالم تأثيرا فيما يحدث بصناعة النفط العالمية من تطورات . ولا يغير من هذه الحقيقة ما حدث لها خلال الفترة المعنية بالدراسة من انخفاض نسبي في كل من المتغيرات السابقة . ولذلك نجد انها تلعب دورا رئيسيا — على الرغم من أنه قد

(١) OPEC Papers, VOL. I, No. 2. Ibid., p.10.

اصبح غير مباشر من بعد تولي الاوبك المبادرة في تحديد الاسعار — في عمليات تصاعد او تناقص معدلات تغير اسعار النفط . فبارتفاع اسعار النفط ، وما يترتب عليه من ارتفاع في عجز حساباتها الجارية ، لا تظل طويلا على هذا الوضع ، فيتناقص تدريجيا هذا العجز ، ليس فقط لما يحدث من انخفاض كمياتُ استهلاكها من النفط ، وبالتالي كميات استيرادها منه ، ولكن ايضا لما يحدثه نقص كميات استهلاكها من النفط من وقع نسبي هام على الاسعار العالمية للنفط ، بالعمل على خفض معدلات نموها ، ومن ثم يعمل ثانية على تحسن معدلات تبادلها الدولي . فيعد الحجم النسبي وبالتالي الاثر النسبي لدول السوق الحر المتقدمة على التجارة العالمية للنفط كبيرا ، كما هو الحال في معظم السلع الاساسية ، مما يعطيها القدرة الذاتية على امكانية اجراء التصحيحات التي تتفق مع مصالحها ، ويزيد من مقدرتها على التكيف[1] ، وذلك طالما كانت هناك استجابة من جانب متغيراتها الاقتصادية ، نتيجة لما يحدث من مؤثرات اقتصادية .

وعلى العكس من ذلك نجد ان الدول النامية المستوردة للنفط تمثل باستهلاكها من النفط الى اجمالي المستخدم منه على مستوى العالم — رغم تزايده خلال عقد السبعينات — نسبة صغيرة جدا ، بحيث لا يعطيها ذلك اي دور رئيسي في التأثير على السوق العالمي للنفط ، وبالتالي لا يمكنها ذلك من ان تحقق لنفسها وضعا تصحيحيا مثيلا لما في يد دول السوق الحر المتقدمة . وفي الوقت نفسه ، الذي تكون فيه تلك الدول النامية عاجزة عن التأثير على الاوضاع العالمية للطاقة ، نجدها — بدرجات متفاوتة تتوقف على النصيب النسبي لقيمة وارداتها من الطاقة الى اجمالي قيمة وارداتها من السلع والخدمات — اكثر عرضة من غيرها على تلقي الصدمات والهزات التي تحدث في الظروف العالمية لسوق النفط . اما بصورة مباشرة ، لما يحتله استهلاك النفط من نصيب مرتفع الى اجمالي

---

(١) فمن بعد ما كانت عليه دول السوق الحر المتقدمة — مع الارتفاع الهام الاول في اسعار النفط — من عجز في حسابها الجاري ، بلغ مقداره حوالى ٤ر٠٪ نسبة الى اجمالي ناتجها المحلي في ١٩٧٤ ، قد حول هذا العجز بسرعة الى فائض يقدر بحوالى ٤ر٠٪ الى اجمالي الناتج المحلي في ١٩٧٨ . وكذلك مع الارتفاع الهام الثاني في اسعار النفط ، انقلبت الى حالة عجز في حسابها الجاري ، يقدر في وقعه بضعف ما حدث في ١٩٧٤ ، حيث بلغ حوالي ٨ر٠٪ نسبة الى اجمالي ناتجها المحلي في ١٩٨٠ ، ومع ذلك فقد حولت هذا العجز الاكبر في وقت سريع الى فائض في حسابها الجاري ، يقدر بنسبة ٢ر٠٪ منسوبا الى ناتجها المحلي في ١٩٨٢ .
ارجع الى القسم الأول من هذه الدراسة وليس بخاف ما لدى دول السوق الحر المتقدمة من امكانيات اخرى ، تجعلها في مركز المؤثر على السوق العالمي للنفط ، وذلك مثل التغيرات في حجم ما لديها من مخزونات نفطية .
ارجع الى دراسة كاتب هذه السطور : **ابعاد توازن السوق العالمي للنفط** — ص ٦٥ — ٦٧ .

احتياجاتها من الطاقة ، واعتمادها في الحصول على معظم حاجتها منه من خارج اراضيها . او بصورة غير مباشرة ، لارتباط تجارتها الخارجية (سواء استيرادا او تصديرا) بدول السوق الحر المتقدمة ، ومن ثم تأثرها بما يحدث في هذه الدول من انكماش اقتصادي ، او تغير في اسعار صرف عملاتها ، او تصاعد في اسعار الفائدة على الائتمان ، او تضخم في الاسعار .

تنمية المصادر المحلية والبديلة للنفط

بدراسة ما حققته دول السوق الحر المتقدمة من مجهودات من بعد سنة ١٩٧٣ في مجال تنمية المصادر المحلية لانتاج الطاقة ، يتبين لنا ضآلة ما اثمر من هذه المجهودات حتى سنة ١٩٨٠ ، حيث لم يتعدى ما سادها من معدل نمو سنوي لانتاج اجمالي مصادر الطاقة الاولية ٢ر١٪ خلال الفترة من ١٩٧٣ الى ١٩٨٠ ، كما هو مبين بالجدول المرفق (م — ٥) . وان كان هذا المعدل يزيد عما حققته خلال نفس الفترة من معدل سنوي لنمو استهلاكها من الطاقة قدره ٥ر٠٪ ، الا أنه يعتبر منخفضا جدا ، اذا ما قورن بما سادها من معدل سنوي لنمو انتاجها من الطاقة خلال الفترة السابقة من ١٩٦٠ الى ١٩٧٣ قدره ٣٪ . هذا ويلاحظ ان معظم ما حققته من زيادة في انتاج الطاقة والنفط طوال الفترة ٧٣—٨٠ ، قد تم خلال السنتين الاخيرتين ٧٩و٨٠ . فمن وراء هذا النمو المنخفض في انتاج الطاقة ، نجد ان دول السوق الحر المتقدمة كانت قد وصلت عند اوائل عقد السبعينات — حتى قبل ارتفاع اسعار النفط في اواخر ١٩٧٣ — الى اقصى معدلات انتاج ، يمكن ان تتيحها لها مواردها النفطية طبقا للظروف السائدة عند ذلك الوقت . ولقد ابتدأ انتاجها منذ ذلك الوقت في التراجع التدريجي ، أساسا كنتيجة لتناقص انتاج النفط في الولايات المتحدة الامريكية[1] . واستمر الأمر على ذلك الى ان رجع الانتاج مرة اخرى في التزايد منذ سنة ١٩٧٧ ، نتيجة لاستغلال حقول بحر الشمال ، الذي اصبح استغلالها مجديا مع ارتفاع اسعار النفط . اما بالنسبة لانتاج الفحم والكهرباء (من الطاقة المائية والنووية) فلقد زادا بمعدل نمو سنوي ٥ر٢٪ ، ٦ر١٪ على الترتيب خلال الفترة من ٧٣ الى ١٩٨٠ ، مع تركز معظم التزايد خلال السنوات الاخيرة . وفيما يتعلق بالانتاج من الغاز الطبيعي ، فلقد حقق انخفاضا خلال

---

(١) ولقد كان ذلك التراجع في انتاج الولايات المتحدة من ناحية ، والتزايد في استهلاكها من ناحية اخرى ، احد الدوافع الهامة لارتفاع اسعار النفط في ١٩٧٤/٧٣ .

نفس الفترة بمعدل ٤ر٠٪ سنويا . وعلى ضوء هذا الانجاز المتواضع لما تحقق من نمو في انتاج الطاقة بدول السوق الحر المتقدمة ، نجد ان النصيب النسبي لانتاج هذه الدول الى الانتاج العالمي من النفط والطاقة قد اخذ في التناقص التدريجي منذ سنة ١٩٧٠ ، وان كان قد ارتفع قليلا من بعد ١٩٧٨[1] .

اما ما حققته الدول النامية المتسوردة للنفط من تنمية في مجال انتاج الطاقة خلال الفترة من ٧٣ الى ١٩٨٠ ، فلقد تفاوت تفاوتا ملحوظا بين فئاتها الثلاث من الدول . ففي الوقت الذي لم يتحقق فيه اي انتاج من النفط بفئة الدول النامية الاكثر تأخرا ، وترتب على ما حدث فيها من ركود في النشاط الاقتصادي ، انخفاض في المعدل السنوى لنمو انتاجها من اجمالي المصادر الاولية للطاقة ، نجد ان الدول النامية سريعة نمو الصادرات الصناعية قد حققت في المتوسط خلال الفترة ٧٣ــ٨٠ معدل نمو في اجمالي الانتاج من مصادر الطاقة الاولية يتعدى قليلا ما كان يسودها قبل ١٩٧٣ ، وقد تركز معظم النمو في الانتاج على مصادر الطاقة غير النفطية (وبالذات الفحم) خلال الفترة ٧٣ ــ ٧٨ ، على حين كان معظم النمو في الانتاج خلال الفترة التالية ٧٨ــ٨٠ مركزا على انتاج النفط (وان كانت معدلات نمو انتاجها من النفط خلال الفترة ٧٣ــ٨٠ أقل قليلا في المتوسط عما كانت عليه قبل ذلك) . وفي مواجهة الانجاز السلبي للفئة الاولى ، والانجاز المتواضع للفئة الثانية ، نجد ان ما حققته فئة « الدول النامية الاخرى » من انجاز يعد كبيرا بالمقارنة بكل من الفئتين السابقتين ، وبما كانت هي عليه قبل سنة ١٩٧٣ ، وذلك كما يظهر في الجدول رقم (م ــ ٥) . ويرجع في الاساس هذا الانجاز الجيد لدول هذه الفئة الى ما تحقق من انتاج للنفط في عدد محدود من دولها[2] ، والذي كان يعد بعضهم من قبل ١٩٧٣ مصدرا صافيا لكميات محدودة من النفط ، أو اصبح كذلك من بعد ١٩٧٣ (او حتى بعد ١٩٧٨) ، علاوة على تزايد انتاج الهند من الفحم .

ما سبق ذكره بالنسبة لكل من دول السوق الحر المتقدمة والفئات الثلاث من الدول النامية المستوردة للنفط يعكس محصلة ما أثمر من مجهودات بذلت خلال الفترة من ٧٣ حتى ١٩٨٠ . الا أنه من الطبيعي ان لا تتحقق كل ثمار المجهودات التي بذلت خلال تلك الفترة وحتى سنة ١٩٨٢ ، حيث انه يلزم مرور بعض الوقت لحين ظهورها على

---

(١) انظر الجدول المرفق (م ــ ٦)

(٢) وذلك مثل مصر ، ماليزيا ، تونس ، بورما ، الكاميرون ، زائير وبيرو ، علاوة على اهمية حجم انتاج كولومبيا ، رغم تناقصه وتحولها الى دولة مستوردة منذ سنة ١٩٧٥ بعد ان كانت مصدرة صافية قبل ذلك .

صورة انتاج محقق[1] . ويتفاوت الوقت اللازم مروره من بدء عمليات الاستكشاف لحين بداية الانتاج فيما بين ٣ سنوات وما قد يصل الى عشرة سنوات او اكثر بخصوص مصادر الطاقة التقليدية ، ويمتد ويصل الى اكثر من ذلك فيما يتعلق بمصادر الطاقة غير التقليدية[2] . فبالرجوع الى ما حققته الدول المستوردة للنفط خلال الفترة من ٧٣ الى ٨١ من زيادة صافية في مقدار احتياطاتها المؤكدة من النفط ، نجد انه لم يتعد في دول السوق الحر المتقدمة حوالى ثلاثة بليون برميل (من حوالى ٦١ بليون برميل في ٧٣ الى حوالى ٦٤ بليون برميل في ١٩٨١ ، أى بمعدل نمو سنوي قدره ٦ر٠٪) . ففي الوقت الذي كانت فيه احتياطيات كل من الولايات المتحدة وكندا في تناقص مستمر ، تزايدت الاحتياطيات في كل من انجلترا والنرويج ، بفضل اكتشافات بحر الشمال . ونظرا لكثافة العمليات الاستكشافية في كل من الولايات المتحدة وكندا ، رجعت احتياطياتها في التزايد ثانية منذ اوائل الثمانينات . وما يتوفر من احتياطات نفطية في دول السوق الحر المتقدمة الاخرى يعد محدودا جدا ، وقد حقق بعض التزايد خلال الفترة المعنية بالدراسة ، كما هو موضح بالجدول المرفق (م — ٧) .

أما بخصوص الدول النامية المستوردة للنفط ، فما حققته الارجنتين والبرازيل من فئة « الدول سريعة نمو الصادرات الصناعية » من زيادة في حجم احتياطاتها النفطية يعد صغيرا جدا . ولم تحظ الدول النامية الاكثر تأخرا بالاهتمام فيما يتعلق بعمليات الاستكشاف النفطي ، باستثناء السودان التي اكتشف فيها بعض الحقول الصغيرة جدا[3] . ولقد وجه اهتمام نسبي اكبر في بعض دول « فئة النامية الاخرى » ، والتي كان يعد معظمها أصلا من الدول المنتجة للنفط ، كما هو مبين في الجدول المرفق (م — ٧) . وان كان ما حققته الدول النامية المستوردة للنفط من اكتشافات نفطية يعد متواضعا من حيث الكم والزيادة ، إلا أنه قد لا يعد كذلك بالنسبة للاحتياجات

---

(١) اكتشف النفط في خمسة دول نامية مستوردة ، لا تعتبر منتجة له في الوقت الحالى ، وهي بنين وتشاد والنيجر وساحل العاج والسودان .
البنك الدولي — الطاقة في البلدان النامية — ص ٢٥ ، ٢٦ .

(٢) تستغرق مناجم الفحم فترة من ٤ الى ١٢ سنة حتى تأتي بانتاجها ، وتتطلب مشروعات القوى النووية حتى تبدأ في الانتاج فترة من ٦ الى عشرة سنوات في اوربا واليابان ومن ١٠ — ١٢ سنة بالولايات المتحدة .
Nordine Ait Loaussine, The Stability of Oil Supplies - A Producer's View Point, MEES, Supplement to VOL. xxii, No.22, 19 March 1979, p.3.

(٣) هناك اهتمام نسبي اقل مبذول من دول اخرى في هذه الفئة .

الصغيرة لبعضها ، مما قد يجعل البعض يحقق فائضا للتصدير . ولكن الملاحظ أن ما وجد من احتياطيات نفطية ، أو ما تحقق فيها من زيادة ، قد اقتصر على عدد محدود جدا من الدول النامية ، والتي كان يعد معظمها من الدول المنتجة اصلا للنفط .

وعموما يلاحظ ان ما يوجه في الدول النامية من اهتمام بعمليات الاستكشاف النفطي يعد ضئيلا ، اذا ما قورن بمثيله في دول السوق الحر المتقدمة . فما تنفقه الولايات المتحدة وحدها على النشاط الاستكشافي النفطي داخل اراضيها يقترب من ضعف ما تنفقه كافة الدول النامية في هذا المجال ، شاملا ذلك دول الاوبك والدول النامية المصدرة من خارج الاوبك كالمكسيك . وباضافة المنفق في كل من كندا واوربا الغربية ، نجد ان نصيب دول السوق الحر المتقدمة من اجمالي المنصرف على عمليات الاستكشاف النفطي يبلغ حوالى ثلاثة ارباع المنفق عالميا على هذه العمليات (خارج العالم الشيوعي)[1] . ومن المفيد ان نضيف ان العدد الكلي للآبار الاستكشافية المحفورة في جميع الدول النامية المصدرة والمستوردة للنفط (والبالغ عددها ١١٩٤ بئرا في ١٩٧٩) ، لا يمثل الا حوالى نسبة ١١٪ من عدد الآبار الاستكشافية التي حفرت في الولايات المتحدة الامريكية وحدها (والبالغ عددها ١٠٥٠٠ بئرا في ١٩٧٩ ، والتي ارتفعت بنسبة ٢٤٪ في سنة ١٩٨٠)[2] . وما تم توجيهه حتى الوقت الحالي من مجهودات لاستكشاف النفط في كل من امريكا اللاتينية وافريقيا وجنوب شرقي آسيا يعد ضئيلا للغاية ، اذا ما قورن بما يبذل من مجهودات في دول اوربا الغربية ، على الرغم من أن المناطق الاولى تمثل حوالى ٥٠٪ من المناطق الحاوية للنفط في العالم ، بالمقارنة بالمناطق الثانية التي تقل كثيرا توقعات احتوائها على النفط[3] . فالواضح أنه لم يحدث في الدول النامية المستوردة للنفط استجابة سريعة وكبيرة في مجال التنقيب عن النفط كرد فعل لما حدث خلال عقد السبعينات من تصاعد في أسعار النفط . وقد يرجع ذلك إلى ضرورة مرور وقت أطول لحين ظهور رد الفعل ،

---

(١) **Al-Nahar Arab Report & Memo**, May 18, 1981, p. 13 (The Original Source Is Chase Manhattan),

(٢) **Oil and Energy Trends**, Vol.6, No.3, March 20, 1981,p.2

وقد اشير بضعف النشاط الاستكشافي في الدول النامية المستوردة للنفط بالمقارنة بما هو واقع في دول السوق الحر المتقدمة في المرجع التالي :

UN, **World Economic Survey 81-82, Current Trends in The World Economy**, pp. 88-89.

(٣) Odel, P.R., "A Personal View Of Missing Oil," **Petroleum Economist**, January 1980.

والى ما تواجهه الدول النامية من معوقات تحد أو تقلل من درجة استجابتها[١] . فهناك المعوقات السياسية والقانونية والفنية والتمويلية ، علاوة على المعوقات المتعلقة باستراتيجيات الشركات القائمة بعمليات الاستكشاف . وتبدو مشكلة التمويل في عدم توفر الموارد المحلية ، والموارد التمويلية من العملات الخارجية التي يمكن الحصول عليها بالاقتراض الخارجي ، كأهم مشكلة مباشرة محددة لمقدرة الدولة على تنمية موارد الطاقة المحلية[٢] .

وبالنسبة للمصادر الاخرى التقليدية للطاقة ، وهي الغاز الطبيعي والفحم والكهرباء ، فلقد تفاوتت المجهودات فيما يتعلق بتنميتها من مكان الى آخر ، وقد انعكس جانب منها على شكل زيادة في الانتاج ، ولا يزال الجانب الاكبر منها في الدول النامية المستوردة للنفط في حاجة الى وقت ومال لكي تظهر ثماره[٣] .

واخيرا نشير الى اهتمام حكومات دول السوق الحر المتقدمة بالبحث وتطوير المصادر غير التقليدية للطاقة ، بحيث يصبح استغلالها اقتصاديا ، وذلك مثل الزيوت الثقيلة والرمال القطرانية والصخور الزيتية ومختلف انواع الوقود التركيبي او الصناعي (مثل تحويل الفحم الى غازات وسوائل ، وانتاج الميثانول من الغاز الطبيعي ، استخلاص الوقود السائل والغازي من التكتل البيولوجي) ، علاوة على مختلف انواع الطاقة المتجددة (مثل الطاقة الشمسية والهوائية والهيدرولية والجوفية الارضية) ، ورفع معدلات استخلاص النفط من مكامنه القائمة والتنقيب في الابعاد العميقة من المياه . وقد عملت الدول العشرون الاعضاء في وكالة الطاقة الدولية ــ من بعد تكوينها في ١٩٧٤ ــ على السعي قدما في هذا المجال ، وتزايد انفاقها السنوي على البحث والتطوير ، فبلغ ما يقرب من خمسة مليارات دولار (٨ر٤ مليار دولار) في سنة ١٩٧٧[٤] ، وقفز الى نحو ٤ر٨ مليار دولار

---

(١) ارجع الى الدراسة التالية ، التي ذكرت فيها هذه المعوقات بطريقة تفصيلية :

A Talk Given by Francisco Parra (Director of International Energy Development Corporation, at The International Petroleum Seminar Sponsored by The French Petroleum Institute at Nice, During March 1981 and Published in:
- **Oil and Energy Trends**, VOL. 6, No. 3, March 20th 1981, pp. 1-4.
- **Al-Nahar Arab Report & Memo**, May 18, 1981, pp. 10-16.
- **MEES**, Supplement to VOL. xxiv, No. 35, 15 June, 1981, pp. 1-11.

(٢) **OPEC Paper**, VOL. 1, No. 2, Oct. 1980, p. 19.

(٣) see; **Ibid.**, p. 19; World Bank "**World Development Report**", August 1979; and Helen Hughes (World Bank), **Issue For Non-Petroleum Developing Countries**, Op. Cit., pp. 25- 26.
البنك الدولي ــ **الطاقة في البلدان النامية** ــ اغسطس ١٩٨٠ ــ الصفحات : ٤٧ ، ٤٨ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٧٧ .

(٤) Marcello Colitti, The Energy Policies of The Industrialized Countries, Arab Fund for Economic & Social Development, OAPEC, **Energy in The Arab World**, VOL. I, Proceedings of The First Arab Energy Conference, March 4-8, 1979, Abu Dhabi, OAPEC, Kuwait, 1980, p.129.

في سنة ١٩٨٠ ، وهو في ذلك يزيد بالقيمة الحقيقية بنسبة ١٤٣٪ عن مستوى ١٩٧٤ . وتتصدر الولايات المتحدة هذا المجال ، بما تساهم به من حوالى نصف انفاق دول وكالة الطاقة الدولية على البحث وتطوير الطاقة[١] . وان كانت قد ادت السياسات الانكماشية التي اتبعتها الدول الكبرى بوكالة الطاقة ، وما حدث من فائض في سوق النفط خلال ٨١ و ٨٢ الى اتجاه تلك الدول نحو الضغط من انفاقها على بحوث تطوير الطاقة[٢] . هذا ولم يقتصر البحث وتطوير المصادر الجديدة للطاقة على الدول الصناعية المتقدمة فحسب ، ولكنه امتد الى بعض الدول النامية . والمثال الواضح على ذلك ، ما قامت به البرازيل في مجال استخلاص الايثانول من قصب السكر ، واستخدام حجر السجيل . وما تقوم به الدول النامية الاخرى من مجهودات في صدد استغلال مصادر الطاقة غير التقليدية ، غالبا لا يتم الا بمساندة فنية ومالية من بعض المنظمات او الهيئات الدولية كالبنك الدولي وصندوق الاوبك .

تغير الاعتماد على الطاقة المستوردة

يلاحظ أنه وان كانت تعتمد كل من مجموعتي « دول السوق الحر المتقدمة » و « الدول النامية المستوردة للنفط » بصفة رئيسية على الاستيراد في الحصول على النسبة الكبرى من احتياجاتها النفطية (٧٩٪ و ٨٥٪ في سنة ١٩٧٣ على الترتيب) ، الا ان كل منها تعتمد اساسا على نفسها في مواجهة معظم احتياجاتها من المصادر الأولية الاخرى للطاقة (حيث تبلغ نسبة المستورد منها الى اجمالي المستهلك ٥ر١٪ — ١ر٣٪ في سنة ١٩٧٣ على الترتيب[٣]) . واذا اضيف الى ذلك ما سبق ان علمناه من ان كلا

---

(١) فبينما لم يتعد انفاق الحكومة الفدرالية الأمريكية على تكنولوجيا الطاقة المتجددة مليون دولار في عام ١٩٧١ ، ارتفعت الميزانية الاخيرة لادارة كارتر — قبل تولي ريجان وضغطه للانفاق في هذا المجال — المخصصة لهذا المجال الى نحو ٦٠٠ مليون دولار .
البحث عن بدائل للطاقة : مشكلات عديدة امام المصادر المتجددة والفحم هو البديل الاساسي حتى نهاية القرن الحالي — عالم النفط — المجلد الرابع عشر — العدد ٢٦ — ٨٢/١/٣٠ — ص ٧ .
قد عملت الادارة الجديدة الامريكية (ادارة ريجان) على خفض اعتمادات ميزانية ١٩٨٢ ، الخاصة بالانفاق على ابحاث وتطوير الطاقة بمقدار الثلث من ٢ر٤ مليار دولار سنة ١٩٨٠ الى ٨ر٢ مليار دولار سنة ١٩٨٢ .
MEES VOL. XXIV, No. 29, 4 May 1981.

(٢) ارجع الى الدراسة السابق الاشارة اليها لكاتب هذه السطور « ابعاد توازن السوق العالمي للنفط » ص . ٤٨ — ٥٠ .

(٣) انظر الجدول المرفق رقم (م — ٨)
يغلب على مصادر الطاقة الاولية الغير نفطية الطابع المحلي ، اذا ما قورنت بالنفط . ففي الوقت الذي تمثل فيه الصادرات العالمية من النفط الخام نسبة تزيد عن نصف انتاجه العالمي (٥٧٪ في ١٩٧٣ ، ٥٠٪ في ١٩٨٠) ، ◀

من مجموعتي الدول يعتمد على النفط في مواجهة الجانب الاكبر من احتياجاته من المصادر الأولية للطاقة (بنسبة ٥٢٪ و ٦٦٪ لكل من مجموعتي الدول في سنة ١٩٧٣ على الترتيب) ، يتبين لنا مدى اعتماد كل من مجموعتي الدول على الخارج في تلبية اجمالي احتياجاته من مصادر الطاقة الاولية (٤٢٪ ، ٥٦٪ في سنة ١٩٧٣ على الترتيب) .

هذا ومما حققته دول السوق الحر المتقدمة من تطور في نمط استخدام وانتاج الطاقة خلال الفترة من ١٩٧٣ الى ١٩٨٠ ، ادى الى خفض معدلات نمو المستهلك من الطاقة وخاصة النفط ، بما خفض من النصيب النسبي للمستهلك منه الى اجمالي المستهلك من مصادر الطاقة الاولية (فوصل الى ٤٨٪ في سنة ١٩٨٠ والى ما يقل عن ذلك في ١٩٨٢) ، وادى الى زيادة متواضعة جدا في انتاج النفط والطاقة ، نجد انه قد ترتب على هذه الانجازات حدوث انخفاض نسبي في درجة اعتماد هذه الدول المتقدمة على العالم الخارجي في مواجهة احتياجاتها النفطية بنسبة ٨٪ ، وعلى العكس من ذلك فقد حدثت زيادة طفيفة في درجة اعتمادها على العالم الخارجي في مواجهة احتياجاتها من المصادر الأولية الاخرى للطاقة ، وذلك لضآلة النمو في انتاج هذه المصادر ، بالمقارنة بزيادة الاعتماد عليها كبديل للنفط . وان كانت المحصلة النهائية لما تم من انجازات خلال المدة من ٧٣ الى ١٩٨٠ ، هو حدوث انخفاض في نسبة ما تستورده هذه الدول الى اجمالي احتياجاتها من مختلف مصادر الطاقة الاولية مما كانت عليه من حوالي ٤٢٪ في سنة ١٩٧٣ الى حوالى ٣٧٪ في سنة ١٩٨٠ ، اي بمعدل انخفاض يقدر بحوالى ١١٪ (انظر جدول رقم م — ٨) . وبدون شك فان هذا الانخفاض (١١٪) يرجع الى كل من الانخفاض النسبي في الاعتماد على الخارج في سد الاحتياجات النفطية (٨٪) ، والزيادة النسبية للمستخدم من المصادر الأولية الاخرى للطاقة ، والتي تمثل درجة اقل في الاعتماد على الخارج .

أما بخصوص مجموعة الدول النامية المستوردة للنفط ، والتي تعتمد بدرجة اكبر من دول السوق الحر المتقدمة على النفط (وعلى الحصول عليه) من الخارج في مواجهة

▶ نجد ان الصادرات العالمية من الفحم تمثل نسبة ٧٪ فقط من انتاجه العالمي (طوال الفترة من ٧٠ حتى ٧٩ ، وارتفعت الى ٨٪ في ١٩٨٠) وتمثل الصادرات العالمية من الغاز نسبة ٧٪ من انتاجه العالمي في سنة ١٩٧٣ ، ارتفعت تدريجيا الى ١٢٪ في ١٩٨٠ .

see: UN, **Yearbook of World Energy Statistics 1980**, Dep. of International Economic & Social Affairs,Statistical Office New York, 1981, pp. 234, 337, 672; and **Yearbook ... 1979**, New York, 1981, pp. 336,480 and 911.

احتياجاتها المحلية من مصادر الطاقة الأولية ، فان بما حققته فئاتها المختلفة من تفاوت في انجازاتها في مجالي استهلاك وانتاج الطاقة خلال عقد السبعينات ، نجد ان درجة الاعتماد على الخارج في تلبية الجانب الاكبر من الاحتياجات المحلية من النفط قد زادت بقدر محدود في فئتي « الدول سريعة نمو الصادرات الصناعية » و « الاكثر تأخرا » (من ٩١٪ الى ٩٤٪ للأولى ، وبما يصل الى كافة احتياجات الثانية) ، وذلك لما حققته الفئة الاولى من زيادة متواضعة في انتاج النفط ، ولعدم تحقيق الفئة الثانية لأي انتاج للنفط حتى سنة ١٩٨٠ ، هذا من ناحية . ولما حققته من ناحية اخرى الفئة الاولى من نمو — مرتفع لحد ما — في استهلاك النفط ، راجع اساسا الى ارتفاع ما حققته خلال تلك الفترة من معدلات نمو اقتصادي[١] ، وذلك على الرغم مما تميزت به عن غيرها من الدول النامية من حدوث اقتصاد في استخدام الطاقة ، وشيء من الاحلال للمصادر الاخرى محل النفط ، كما سبق القول . اما بالنسبة « لفئة الدول النامية الاخرى » فنجد انها قد حققت انخفاضا نسبيا يعتد به في درجة اعتمادها على استيراد النفط في تلبية احتياجاتها المحلية منه (من ٧٩٪ في ٧٣ الى ٦٤٪ في ١٩٨٠) ، وذلك أساسا لما حققه عدد محدود من دولها من زيادة في انتاج النفط خلال تلك الفترة . وبخصوص مصادر الطاقة الأولية الاخرى ، والتي تعتمد الدول النامية المستوردة للنفط بجميع فئاتها اساسا على نفسها في مواجهة كل او معظم الاحتياجات منها ، مع تحقيق بعضها لفائض منها للتصدير ، نجد انه في سنة ١٩٨٠ زادت درجة اعتماد الدول النامية « سريعة نمو الصادرات الصناعية » على الخارج في الحصول على احتياجاتها منها ، بحيث انها اصبحت تواجه ما يقرب من ربع تلك الاحتياجات من الخارج . اما الدول النامية « الاكثر تأخرا » فلقد قلت في ١٩٨٠ معدلات تصديرها لتلك المصادر عما كانت عليه في ١٩٧٣ ، وقد تحولت « الدول النامية الاخرى » من دول مصدرة صافية لمصادر الطاقة هذه الى دول مستوردة صافية لقدر صغير من احتياجاتها منها . وتعكس هذه التحولات زيادة معدلات استهلاك تلك المصادر الغير نفطية للطاقة ، عما تحقق من زيادة ضئيلة في انتاجها[٢] ، لما حدث من تحول محدود نحو استخدام تلك المصادر محل النفط

---

(١) حققت فئة الدول النامية سريعة نمو الصادرات الصناعية اعلى معدلات نمو اقتصادي حقيقي خلال فترتي ٧٣ — ٧٨ و ٧٨ — ٨٠ ، بلغا ٠ر١٠٪ ، ٢ر٦٪ على الترتيب .
ارجع الى مراجع الجدول المرفق م — ٤ .

(٢) قد تسبب ما اصاب « الدول النامية الاكثر تأخرا » من كساد في النشاط الاقتصادي في خفض المنتج من مصادر الطاقة الغير نفطية ، كما ذكر ذلك فيما سبق .

المستورد بفئتي « الدول سريعة نمو الصادرات الصناعية » و « النامية الاخرى » .

ولقد كانت المحصلة النهائية للتغير في درجة اعتماد الدول النامية المستوردة للنفط على الخارج في تلبية احتياجاتها من المصادر الاولية للطاقة ، هو زيادة محدودة في درجة اعتماد كل من فئتي « الدول سريعة نمو الصادرات الصناعية » و « الدول الاكثر تأخرا » على الخارج في مواجهة احتياجاتها منها (بنسبة ٤ر٠٪ ، ٥٪ لهما على الترتيب) وانخفاض في درجة اعتماد « الدول النامية الاخرى » على الخارج في الحصول على احتياجاتها من الطاقة (بنسبة ١٦٪) .

وبذلك نجد في النهاية ، أنه قد ترتبت على ما انجزته كل من مجموعتي « دول السوق الحر المتقدمة » و « الدول النامية المستوردة للنفط » من درجات متفاوتة من التكيف في مجالي استخدام وتنمية الطاقة خلال الفترة من ١٩٧٣ الى ١٩٨٠ ، ان انخفض النصيب النسبي للمجموعة الاولى الى صافي واردات دول العالم الحر (دول العالم خارج دول التخطيط المركزي) من النفط واجمالي مصادر الطاقة الاولية من حوالى ٩٠٪ في سنة ١٩٧٣ الى حوالى ٨٦٪ في ١٩٨٠ ، وعلى العكس من ذلك زاد النصيب النسبي للمجموعة الثانية الى صافي واردات دول العالم الحر من النفط واجمالي مصادر الطاقة الاولية من حوالي ١٠٪ في سنة ١٩٧٣ الى حوالى ١٤٪ في ١٩٨٠ ، علما بأن الجانب الاكبر من الزيادة في النصيب النسبي للواردات كانت من نصيب فئة « الدول سريعة نمو الصادرات الصناعية »[١] .

---

(١) انظر الجدول المرفق رقم (م — ٩) .

النتائـــــج :

قد تبين لنا ان ما وصلت اليه دول السوق الحر المتقدمة من مستوى لاستهلاك النفط في ١٩٨٢ كان يقل عما كانت عليه كميا في سنة ١٩٧٣ ، وأن معدلات نمو استهلاكها من المصادر الاولية الاخرى للطاقة ، قد قلت من بعد ١٩٧٣ عما كانت عليه من قبل . فلقد لعب الانكماش في النمو الاقتصادي الدور الاكبر فيما حدث بتلك الدول من نقص في استخدام النفط والطاقة عقب ارتفاع ٧٤/٧٣ للاسعار ، كما أنه ساهم جزئيا فيما حدث من نقص تال لارتفاع ٨٠/٧٩ للاسعار . ولقد بدأت آثار ما اتبع من سياسات للاقتصاد في استخدام النفط والطاقة في الظهور من قبل ١٩٧٨ ، وكانت أكثر وضوحا في مجال استخدام النفط . وازدادت آثار تلك السياسات في الوضوح منذ سنة ١٩٧٨ ، واقترنت بالتحول عن استخدام النفط في بعض المجالات ، باحلاله بالمصادر الاخرى البديلة . ويعد انجاز دول السوق الحر المتقدمة فيما يتعلق بخفض كل من كميات استهلاكها من النفط ومعدلات نمو استهلاكها من المصادر الاخرى للطاقة كبيرا بالمقارنة بانجازها المتواضع فيما حققته من زيادة في انتاج النفط والطاقة . فباستثناء ما حدث من تنمية لحقول بحر الشمال ، وما تم من نمو معتدل لانتاج الكهرباء وآخر أقل من ذلك لانتاج الفحم ، فإنه لم تظهر بصورة واضحة اي مجهودات اخرى على ارقام الانتاج خلال الفترة من ٧٣ الى ١٩٨٠ . ولكن باضافة هذا الانجاز المحدود في انتاج الطاقة الى ما أثمر خلال نفس هذه الفترة من مجهودات في مجال استهلاك النفط والطاقة ، نجد انه قد تحقق انخفاض محدود (وان كان هاما بنسبة ٨٪) في مدى اعتمادها على العالم الخارجي في مواجهة احتياجاتها النفطية ، وعلى العكس من ذلك حدثت زيادة محدودة في مدى اعتمادها على العالم الخارجي في مواجهة احتياجاتها من المصادر الاخرى للطاقة (نتيجة لنمو المنتج من هذه المصادر بمعدلات تقل عن نمو المستهلك منها) . وان كانت المحصلة النهائية لما اثمر من مجهودات في مجال الطاقة من ٧٣ الى ١٩٨٠ ، تتمثل في حدوث انخفاض نسبي معتدل في مدى اعتمادها على العالم الخارجي في الحصول على اجمالي احتياجاتها من المصادر المختلفة للطاقة الاولية ، قدره ١١٪ . ويرجع هذا الانخفاض (١١٪) الى اثر كل مما تحقق من انخفاض نسبي في

درجة الاعتماد على الخارج في سد الاحتياجات النفطية ، وزيادة نسبية في استخدام المصادر الاولية الاخرى للطاقة ، والتي تتصف بدرجة اقل في الاعتماد على الخارج . ومن المتوقع ان يكون ما تحقق من انخفاض في درجة الاعتماد على الخارج في تلبية الحاجات المحلية للطاقة قد ارتفع عن ذلك في سنة ١٩٨٢ ، لما حققته في هذه السنة الاخيرة من مستوى لاستهلاك النفط يقل عما كان بها في سنة ١٩٧٣ . ولقد ادى ذلك الى انخفاض بسيط في نصيبها النسبي من صافي واردات دول العالم الحر من النفط واجمالي مصادر الطاقة الاولية من حوالي ٩٠٪ في سنة ١٩٧٣ إلى حوالي ٨٦٪ في ١٩٨٠ ، وإلى أقل من ذلك في سنة ١٩٨٢ .

أما فيما يتعلق بانجاز الدول النامية المستوردة للنفط في مجال استخدام النفط والطاقة ، فلقد ظهر على صورة انخفاض في كل من معدلات نمو استهلاكها من النفط (إلى أقل قليلا من نصف ما كانت عليه حتى ٧٣) واجمالي المصادر الاولية للطاقة (إلى ما يزيد قليلا عن نصف ما كانت عليه حتى ٧٣) خلال عقد السبعينات . ويرجع هذا الانخفاض في معدلات استهلاكها في المقام الاول ، لما حدث فيها من انخفاض في معدلات نموها الاقتصادي خلال تلك الفترة . ويعد ذلك الانخفاض في معدلات نمو استهلاكها هذه متواضعا ، بالنسبة لجسامة ما حدث من ارتفاع في اسعار النفط ، وبالمقارنة بالانخفاض الكبير في استهلاك دول السوق الحر المتقدمة . ويرجع ذلك إلى كل من عدم انخفاض معدلات نموها الاقتصادي (لها كمجموعة واحدة من الدول) إلى نفس المستويات الأقل التي حققتها دول السوق الحر المتقدمة ، وإلى الانخفاض النسبي في معاملاتها الخاصة بالمرونة السعرية لطلب الطاقة ، والارتفاع النسبي في معاملاتها الخاصة بالمرونة الدخلية لطلب الطاقة ، مقارنة بالدول المتقدمة ، وذلك لوضعها النسبي الأقل من حيث النمو ، ولما يلاحظ على أوجه استخدامها للطاقة بأنها من ناحية ، أما موجهة إلى أوجه استخدام ضرورية تمس حاجة لا يستغني عنها ، أو نجدها موجهة نحو أنشطة مرتبطة بعمليات التنمية الاقتصادية للبلاد . وتتميز هذه الاستخدامات بأنها ضرورية يصعب ضغطها ، وإنها قابلة للنمو بمعدلات متزايدة مع النمو السكاني والارتفاع في مستوى المعيشة واستمرار عمليات التنمية . ومن ناحية اخرى نجد أن الطاقة موجهة أيضا فيها إلى بعض الاستخدامات الاخرى المرتبطة بالحاجات الكمالية للطبقات الغنية فيها ، وتتميز هذه الاستخدامات ، على الرغم من كونها كمالية ، بأنها تمثل حاجة ضرورية لدى طالبيها ، مما

يجعلها كذلك أقل حساسية في التأثر بالارتفاع في أسعار الطاقة . وبذلك نجد أن ما حققته الدول النامية المستوردة للنفط من انجاز في مجال الاقتصاد في استخدام الطاقة ، والتحول إلى المصادر الاخرى الغير نفطية ، يعد ضئيل جدا ، وقد انحصر بصفة رئيسية داخل فئة الدول النامية سريعة نمو الصادرات الصناعية ، التي كانت استجابتها محدودة فيما يتعلق بالاقتصاد في استخدام النفط خلال الفترة التالية مباشرة للارتفاع الاول في أسعار النفط ، كما أنها اتجهت مع الارتفاع الثاني الهام في أسعار النفط إلى الاستخدام الاكثر لمصادر الطاقة الاولية غير النفطية . وهي وإن كانت في انجازها الاول تتماثل في اقتصادها المحدود للطاقة مع ما حققته دول السوق الحر المتقدمة من إنجاز خلال الفترة نفسها ، إلا أن ما حققته مع الارتفاع الثاني من قدر للتحول عن استخدام النفط إلى غيره من المصادر الاخرى للطاقة ، وان كان يعد في حد ذاته هاما ، إلا أنه يعتبر متواضعا جدا بالمقارنة بما أنجزته في نفس الخصوص دول السوق الحر المتقدمة . واقتصر ما تم خارج هذه الفئة من إنجاز على فئة « الدول النامية الاخرى » التي حدث فيها تحول نسبي محدود للغاية عن استخدام النفط ، حدث مع ارتفاع الاسعار في ٨٠/٧٩ ، واتجه نحو استخدام أكثر لمصادر الطاقة الاولية غير النفطية . أما فئة الدول « الاكثر تأخرا » فلقد تحولت مع الارتفاع الاول في اسعار النفط نحو الاستخدام الاكثر للمصادر البدائية للطاقة ، وخفضت من اعتمادها على النفط ، إلا أنها مع ظهور أزمة في عرض تلك المصادر البدائية للطاقة ، عادت ثانية إلى استخدام المصادر الاولية للطاقة . وعموما نجد أنه ليس بالغريب أن لا يترتب على ارتفاع أسعار النفط شيء ملموس فيما يتعلق بالاقتصاد في استخدام الطاقة في مجموعة الدول النامية المستوردة للنفط ـــ باستثناء فئة الدول النامية سريعة نمو الصادرات الصناعية الاكثر تقدما نسبيا ـــ ويرجع ذلك إلى انخفاض مستويات نموها الاقتصادي ، وما يقترن بارتفاعه من زيادة نسبية اكبر في نمو المستهلك من الطاقة ، علاوة على انخفاض مستوى استهلاك الفرد من الطاقة بتلك الدول ، ومن ثم تصبح الفرصة لتحقيق اقتصاد في استخدام الطاقة محدودة جدا . علاوة على صعوبة تنفيذ اساليب خفض الطاقة تحت ظل ظروف الدول النامية ، وذلك لحاجتها الى رأس مال كبير ومهارات فنية وادارية مرتفعة ، يصعب تدبيرها في تلك الدول ، كما انه ليس سهلا احداث تغييرات تكنولوجية بها ، تقلل من استخدام الطاقة فيها .

ولقد تفاوت ما اثمر خلال الفترة من ٧٣ الى ١٩٨٠ من مجهودات تلك الدول النامية المستوردة للنفط فيما يتعلق بمجال انتاج النفط والطاقة ، مما يعد سلبيا بخصوص « الدول الاكثر تأخرا » ، وذلك المتواضع الخاص « بالدول سريعة نمو الصادرات الصناعية » ، والاخر الكبير الذي حققته فئة « الدول النامية الأخرى » . ففي الوقت الذي لم يتحقق فيه اي انتاج من النفط في الفئة الاولى ، وانخفض فيه معدل نمو انتاجها من المصادر الاولية الاخرى للطاقة ، نتيجة لما سادها من كساد ، نجد ان ما حققته الفئة الثانية من معدلات لنمو انتاجها من النفط والمصادر الاولية للطاقة خلال نفس هذه الفترة (٧٣ ــ ٨٠) كان يقل او يزيد قليلا عما كان يسودها قبل ١٩٧٣ . ونجد ان معدلات نمو انتاج الفئة الثالثة من الدول من النفط والطاقة قد ارتفع ، نتيجة لزيادة انتاج عدد محدود من دولها ، كان معظمها يعد اصلا من الدول المنتجة والمصدرة بكميات صغيرة للنفط . وبأخذنا في الاعتبار لهذا الانجاز المتفاوت لفئات الدول النامية المستوردة للنفط فيما يتعلق بانتاج الطاقة ، وما سبق ذكره من انجاز بخصوص التغير في معدلات استخدام الطاقة ، نجد ان المحصلة النهائية كانت تتلخص في زيادة نسبية محدودة جدا في درجة اعتماد كل من فئتي الدول النامية « سريعة نمو الصادرات الصناعية » و « الاكثر تأخرا » على الخارج في سد احتياجاتها المحلية من النفط والمصادر الاخرى للطاقة . اما بالنسبة لفئة « الدول النامية الاخرى » ــ وهى تمثل النسبة السكانية الكبرى من مجموع عدد سكان الدول النامية المستوردة للنفط ــ فلقد كانت المحصلة ايجابية ، بحيث انها حققت انخفاض يعتد به في درجة اعتمادها النسبي على الخارج في الحصول على اجمالي احتياجاتها من المصادر الاولية للطاقة ، يقدر بنسبة ١٦٪ ، وان كان هذا الانجاز الطيب يرجع الى عدد محدود جدا من دولها كما سبق القول .

ومن الطبيعي ان لا تتحقق كل ثمار المجهودات التي بذلت في مجال التكيف في استهلاك وانتاج الطاقة خلال الفترة المعنية بالدراسة . فما تنفقه دول السوق الحر المتقدمة على النشاط الاستكشافي النفطي يعد كبيرا جدا ، ويصل الى حوالى ثلاثة ارباع المنفق عالميا على هذه العمليات (خارج العالم الشيوعي) . كما أنه قد قامت هذه الدول بمجهودات كبيرة في صدد تطوير المصادر الغير تقليدية للطاقة ، وان كانت ما اتبعته اخيرا من سياسات انكماشية ، وما حدث مؤخرا من فائض في سوق النفط ، قد ادى الى اتجاه هذه الدول للضغط من انفاقها في هذا الخصوص . وبالمقارنة بتلك المجهودات

التي توجهها دول السوق الحر المتقدمة الى هذا المجال ، نجد ان ما تبذله الدول النامية المستوردة للنفط في مجال البحث والاستكشاف يعد ضئيلا للغاية . فهناك من المعوقات ما يحد مما يمكن ان تبذله في هذا الخصوص ، من بعد ان اصبح يمثل النفط المستورد كلفة مرتفقة ، يمكن ان تبرر الاتجاه نحو تنمية المصادر المحلية للطاقة . فهناك العديد من المعوقات ، ومن أهمها مشكلة التمويل التي تحد من قدرة الدول النامية على تنمية ما قد يتوفر بها من مصادر محلية للطاقة .

وفي النهاية يمكن القول بأن ما قامت به دول السوق الحر المتقدمة من انجازات للتكيف في مجال الطاقة تعد فعالة الى حد كبير ، ليس فحسب من حيث اثرها على ما حققته — مع غيرها من عمليات التكيف في المجالات الاخرى — من تحسن في موازين مدفوعاتها ، كأثر مباشر للانخفاض الكمي في اعتمادها على الخارج في الحصول على احتياجاتها من الطاقة ، ولكن ايضا لما احدثه نقص كميات استهلاكها (وبالتالي استيرادها) من النفط من وقع نسبي هام على الأسعار العالمية للنفط ، بالعمل على خفض معدلات نموها ، ومن ثم عمل على تحسن معدلات تبادلها الدولي ، والتي ساهمت بالتالي في تحسين موازين مدفوعاتها . فكبر الحجم النسبي لدول السوق الحر المتقدمة في التجارة العالمية للنفط ، يعطيها القدرة الذاتية على امكانية اجراء التصحيحات التي تتفق مع مصالحها ، ويزيد من مقدرتها على التكيف ، وذلك طالما كانت هناك استجابة من جانب متغيراتها الاقتصادية ، نتيجة لما يحدث من مؤثرات اقتصادية . حقا قد شهدت الفترة من ٧٣ الى ٨٢ انخفاض فيما تحتله دول السوق الحر المتقدمة من نصيب نسبي مرتفع الى اجمالي الاستهلاك العالمي للنفط والطاقة ، وما يحتله ايضا النفط من اهمية نسبية مرتفعة الى اجمالي احتياجاتها النفطية عن طريق العالم الخارجي . كل ذلك صحيح ، ولكن على الرغم منه ، فلا تزال دول السوق الحر المتقدمة محتلة لأنصبة هامة في كل من هذه المتغيرات ، ومن ثم سوف تظل معتبرة لأمد طويل من اهم مجموعات دول العالم تأثرا وتأثيرا على صناعة النفط العالمية . وعلى العكس من ذلك نجد مجموعة الدول النامية المستوردة للنفط فعلى الرغم مم حققته خلال الفترة الاخيرة من معدلات اعلى الى كل من اجمالي الاستهلاك العالمي للنفط والطاقة ، وصافي واردات العالم الحر من النفط والطاقة ، فعلى الرغم من كل ذلك لا يزال الوزن النسبي لهذه المجموعة من الدول صغيرا للغاية ، بما لا يعطيها وضعا تصحيحيا مثيلا لما في يد دول السوق الحر المتقدمة . وان كان من المفروض ان يستمر الوزن النسبي

لمجموعة الدول النامية المستوردة للنفط في التزايد مع استمرار عمليات التنمية فيها ، كما هو واضح بخصوص انجاز فئة « الدول سريعة نمو الصادرات الصناعية » ، والتي تعد نسبيا افضل فئات الدول النامية المستوردة للنفط تكيفا في مجال استخدام النفط والطاقة ، وذلك على الرغم من انها كانت من اعلى فئات تلك المجموعة من الدول فيما حققته من معدلات نمو المستهلك من النفط والطاقة ، وبما احرزته من زيادة في نصيبها النسبي الى كل من اجمالي الاستهلاك العالمي للنفط والطاقة وصافي واردات العالم الحر من النفط والطاقة . فهذا لا يرجع إلى قصورها النسبي في التكيف ، بل هو راجع بدون شك إلى ماحققته من مستويات مرتفعة من النمو الاقتصادي خلال الفترة المعنية بالدراسة .

جدول رقم (م — ١)

تطور معدلات النمو السنوية لاستخدام النفط واجمالي مصادر الطاقة الأولية في المجموعات الرئيسية لدول العالم خلال الفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٨٠

(معدلات نمو)

	النفـــط				اجمالي مصادر الطاقة الأولية			
	٧٠—٧٣	٧٣—٧٨	٧٨—٨٠	٧٣—٨٠	٧٠—٧٣	٧٣—٧٨	٧٨—٨٠	٧٣—٨٠
— دول السوق الحر المتقدمة	٥ر٩	٠ر٦[1]	—٣ر٧	—٠ر٦	٣ر٧	٠ر٦[2]	٠ر٢	٠ر٥
— دول نامية مستوردة للنفط	٩ر٣	٤ر٦	٢ر٨	٤ر٠	٧ر٩	٥ر٣	٤ر٩	٥ر٢
سريعة نمو الصادرات الصناعية	١٠ر٣	٥ر٩	٢ر٤	٤ر٩	١٠ر٠	٦ر٥	٥ر١	٦ر١
الأكثر تأخرا	١٢ر٠	—١ر٥	٦ر٥	٠ر٧	١٣ر١	٠ر٨	٥ر٣	٢ر١
النامية الأخرى	٨ر٤	٤ر٠	٢ر٨	٣ر٦	٦ر٦	٤ر٧	٤ر٨	٤ر٨
— دول نامية مصدرة للنفط	١٠ر٠	٩ر٦	٦ر٧	٨ر٨	١٢ر٤	٦ر٨	٨ر٧	٧ر٣
اجمالي دول العالم[3] .	٦ر٩	٢ر٢	—١ر٢	١ر٢	٤ر٥	٢ر٣	١ر٤	٢ر٠

SOURCES: The Data Compiled From The Figures Given In:
UN, **Year Book Of World Energy Statistics 1979**, New York, 1981, Tables 4,9,21 & 32; and UN, **Year Book of World Energy Statistics 1980**, New York, 1982, Tables 4,9,21 & 35

(١) حدث تذبذب في معدلات النمو السنوي بالهبوط الى — ٩ر٣ ٪ خلال سنتي ٧٤و٧٥ ثم بالصعود الى معدل نمو سنوي ٣ر١ من سنة ٧٥ الى ٧٨ .

(٢) تذبذب معدل النمو السنوي بالانخفاض الى —٢ر٤ ٪ خلال سنتي ٧٤و٧٥ ، ثم بالارتفاع الى ٢ر٥ ٪ من سنة ٧٥ الى ٧٨ .

(٣) شامل جميع دول العالم بما في ذلك دول التخطيط المركزي .

جدول رقم (م ــ ٢)

تطور توزيع المستخدم من المصادر الأولية للطاقة على المجموعات الرئيسية لدول العالم مقارنا بالتوزيع السكاني والناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة من ٧٣ الى ٨٠

(نسب مئوية)

مجموعات الدول	كهرباء			فحم			غاز			نفط			اجمالي مصادر الطاقة الأولية			ناتج محلي	سكان
	٧٣	٧٨	٨٠	٧٣	٧٨	٨٠	٧٣	٧٨	٨٠	٧٣	٧٨	٨٠	٧٣	٧٨	٨٠	٨٠	٨٠
ــ دول السوق الحر المتقدمة	٧٣ر٤	٧١ر٩	٦٩ر٥	٤٤ر٢	٤٠ر٤	٤٣ر٣	٧٠ر٧	٦٢ر٦	٦٠ر٦	٧٠ر٦	٦٥ر٣	٦٢ر١	٦٢ر٥	٥٧ر٣	٥٦ر٠	٦٦ر٣	١٧ر٧
ــ الدول النامية المستوردة للنفط	١٠ر٩	١١ر٧	١٢ر٩	٣ر٩	٤ر٧	٥ر١	١ر٥	١ر٩	٢ر٢	٧ر٩	٨ر٨	٩ر٥	٥ر٤	٦ر٢	٦ر٧	١٠ر٢	٤٠ر٩
. سريعة نمو الصادرات الصناعية	٤ر١	٥ر٣	٦ر٢	٠ر٧	١ر٠	١ر١	٠ر٧	٠ر٧	٠ر٨	٣ر٢	٣ر٨	٤ر١	١ر٩	٢ر٣	٢ر٥	٣ر٩	٤ر٥
. الأكثر تأخرا	٠ر٢	٠ر٢	٠ر٢	..	..	..	٠ر١	٠ر١	٠ر١	٠ر٣	٠ر٣	٠ر٣	٠ر٢	٠ر١	٠ر١٦	٠ر٦	٦ر٤
. النامية الأخرى	٦ر٥	٦ر٢	٦ر٦	٣ر٢	٣ر٧	٣ر٩	٠ر٧	١ر١	١ر٣	٤ر٤	٤ر٧	٥ر١	٣ر٣	٣ر٧	٤ر٠	٥ر٧	٣٠ر٠
ــ الدول النامية المصدرة للنفط	٢ر١	١ر٩	١ر٩	٠ر٢	٠ر٣	٠ر٣	٤ر٤	٥ر٨	٦ر٣	٣ر٧	٥ر٢	٦ر١	٢ر٩	٣ر٦	٤ر٢	٥ر٩	٩ر٦
ــ أخرى(١)	١٣ر٦	١٤ر٥	١٥ر٧	٥١ر٧	٥٤ر٦	٥١ر٣	٢٣ر٤	٢٩ر٧	٣٠ر٩	١٧ر٨	٢٠ر٧	٢٢ر٣	٢٩ر١	٣٢ر٩	٣٣ر١	١٧ر٦	٣١ر٨
اجمالي العالم	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصادر : ارجع الى مصادر جدول (م ــ ١) والمصادر التالية :

UN, **Monthly Bulletin of Statistics - July, 1982**, VOL. XXXVI, No.7, Table 11 UN, **1979/80 Statistical Yearbook**, New York, 1981 Table 181; UN, **1978 Statistical Yearbook**, New York, 1979, Table 194; Morris Goldstein & Mohsin Khan, **Effects of Slowdown in Industrial Countries on Growth in Non-Oil Developing Countries**, IMF Occasional Paper 12, Washington, D.C., Aug. 1982,

(١) تتكون اساسا من دول التخطيط المركزي .

.. تعني نسبة اقل من ٠٫٠٥ر٠

جدول رقم (م — ٣)

لدول

تطور الأهمية النسبية لمختلف مصادر الطاقة الأولية في المجموعات الرئيسية لدى العالم خلال الفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٨٠

(نسب مئوية)

مصادر الطاقة الأولية	دول السوق الحر المتقدمة				نامية مستوردة للنفط				سريعة نمو الصادرات الصناعية				الأكثر تأخرا				النامية الأخرى				اجمالي دول العالم[1]			
	٧٠	٧٣	٧٨	٨٠	٧٠	٧٣	٧٨	٨٠	٧٠	٧٣	٧٨	٨٠	٧٠	٧٣	٧٨	٨٠	٧٠	٧٣	٧٨	٨٠	٧٠	٧٣	٧٨	٨٠
نفط	٤٨ر٥	٥١ر٨	٥١ر٩	٤٨ر٠	٦٤ر٦	٦٥ر٩	٦٤ر٧	٦٢ر١	٧٥ر١	٧٥ر٨	٧٣ر٦	٧٠ر١	٩٢ر٥	٨٤ر٧	٧٩ر٠	٨١ر٨	٥٨ر٠	٦٠ر٨	٥٨ر٥	٥٦ر٤	٤٢ر٩	٤٥ر٨	٤٥ر٧	٤٣ر٤
غاز	٢٢ر٧	٢٣ر٢	٢٣ر٠	٢٣ر٦	٥ر٠	٥ر٥	٦ر٤	٧ر١	٦ر٨	٧ر٢	٦ر٦	٧ر١	١ر٨	٨ر٤	١١ر٨	١٤ر١	٤ر٢	٤ر٥	٦ر٠	٦ر٩	١٩ر٩	٢٠ر٥	٢١ر١	٢١ر٩
فحم	٢٦ر١	٢٢ر٠	٢١ر٠	٢٤ر١	٢٥ر٤	٢٢ر٢	٢٢ر٧	٢٣ر٩	١٣ر٢	١١ر٦	١٢ر٣	١٤ر٢	٢ر٧	٣ر٨	٤ر٢	٢ر١	٣٣ر٠	٢٩ر٧	٣٠ر٠	٣٠ر٩	٣٤ر٩	٣١ر١	٢٩ر٩	٣١ر٢
كهرباء	٢ر٧	٢ر٩	٤ر١	٤ر٣	٥ر٠	٥ر٠	٦ر٢	٦ر٨	٤ر٩	٥ر٤	٧ر٥	٨ر٦	٣ر٠	٣ر٢	٥ر٠	٣ر٨	٥ر١	٥ر٠	٥ر٥	٥ر٨	٢ر٤	٢ر٥	٣ر٣	٣ر٥
اجمالي الطاقة الأولية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصادر : ارجع الى مصادر جدول (م — ١) .

(١) شامل جميع دول العالم بما في ذلك الدول النامية المصدرة للنفط ودول التخطيط المركزي .

جدول رقم (م — ٤)
التغير في المرونة الدخلية لطلب الطاقة بمجموعات وفئات الدول المستوردة للنفط *

الدول	السنوات	المرونة الدخلية لطلب النفط	المرونة الدخلية لطلب الطاقة	معدل التغير في المرونة الدخلية لطلب النفط	معدل التغير في المرونة الدخلية لطلب الطاقة
دول السوق الحر المتقدمة	٧٠—٧٣	١ر٠٧	ر٦٧		
	٧٣—٧٨	٠ر٢٣	٠ر٢٣	—٧٨ ٪	—٦٦٪
	٧٨—٨٠	—١ر٦١	٠ر٠٩	—٨٠٠٪	—٦١٪
	٧٣—٨٠	—٠ر٢٣	٠ر١٩	—٢١ ٪(١)	—٧٢٪(١)
اجمالي الدول النامية المستوردة للنفط	٧٠—٧٣	١ر٤٥	١ر٢٠		
	٧٣—٧٨	٠ر٩٠	١ر٠٤	—٣٨ ٪	—١٣٪
	٧٨—٨٠	٠ر٦٤	١ر١٠	—٢٩ ٪	٦ ٪
	٧٣—٨٠	٠ر٨٧	١ر٠٤	—٤٠ ٪(١)	—١٣٪(١)
الدول سريعة نمو الصادرات الصناعية	٧٠—٧٣	٢ر٣٤	٢ر٢٧		
	٧٣—٧٨	٠ر٥٩	٠ر٦٥	—٧٥ ٪	—٧١٪
	٧٨—٨٠	٠ر٣٩	٠ر٨٢	—٣٤ ٪	٢٦٪
	٧٣—٨٠	٠ر٥٥	٠ر٦٩	—٧٦ ٪(١)	—٦٠٪(١)
الدول النامية الأكثر تأخرا	٧٠—٧٣	٢ر٠٣	٢ر٢٢		
	٧٣—٧٨	—١ر٢٥	٠ر٦٧	—١٦٢٪	—٧٠٪
	٧٨—٨٠	٢ر٢٤	١ر٨٣	١٧٢٪	١٧٣٪
	٧٣—٨٠	٠ر٢٩	٠ر٨٩	—٨٦ ٪(١)	—٦٠٪(١)
الدول النامية الأخرى	٧٠—٧٣	١ر١١	١ر٨٧		
	٧٣—٧٨	١ر٥٤	١ر٨٠	٣٩ ٪	١٠٧٪
	٧٨—٨٠	٠ر٨٠	١ر٤٠	—٤٨ ٪	—٣٢٪
	٧٣—٨٠	١ر٥٧	١ر٧٠	٤١ ٪(١)	٩٥٪(١)

* أرجع إلى مصادر الجداول (م — ١ ، (م — ٢)

(١) خلال المدة ٧٣ — ١٩٨٠ بالمقارنة بالمدة ٧٠ — ١٩٧٣ .

جدول رقم (م — ٥)
معدل النمو السنوي في انتاج الطاقة والنفط بمجموعات الدول المستوردة للنفط *

(نسب مئوية)

مجموعات وفئات الدول	اجمالي الطاقة الأولية				النفط			
	٧٠—٧٣	٧٣—٧٨	٧٨—٨٠	٧٣—٨٠	٧٠—٧٣	٧٣—٧٨	٧٨—٨٠	٧٣—٨٠
دول السوق الحر المتقدم	١ر٣	٠ر٣	٣ر٧	١ر٢	١ر٦	٠ر٢	٢ر٧	٠ر٩
دول نامية مستوردة للنفط	٢ر٢	٤ر٦	٨ر١	٥ر٦	—١ر٢	٥ر٢	١٠ر٣	٦ر٦
— سريعة نمو الصادرات الصناعية	٣ر٦	٤ر١	٣ر٦	٤ر٠	٢ر٧	٠ر٦	٥ر٤	٢ر٠
— الأكثر تأخرا	٩ر٦	١ر٠	—٨ر٦	—١ر٤	—	—	—	—
— نامية أخرى	٠ر٥	٤ر٧	١٠ر٣	٦ر٤	—٣ر٤	٩ر٥	١٢ر٥	١٠ر٣
	—	—	—	—	—	—	—	—
اجمالي العالم(١)	٤ر٨	٢ر١	١ر٧	٢ر٠	٧ر٣	١ر٦	—٠ر٢	١ر١

* SOURCES: UN, World Energy Supplies 73-78, Table 5; and UN, Yearbook of World Energy Statistics 1980, New York, 1981, Table 4 & 9.

(١) شامل جميع دول العالم بما في ذلك الدول النامية المصدرة للنفط ودول التخطيط المركزي .

جدول رقم (م — ٦)
تطور الأنصبة النسبية لمجموعات الدول المستوردة للنفط في الانتاج العالمي للطاقة والنفط خلال الفترة من ٧٠ الى ١٩٨٠*

(نسب مئوية)

	اجمالي الطاقة الأولية				النفـــط			
	٧٠	٧٣	٧٨	٨٠	٧٠	٧٣	٧٨	٨٠
دول السوق الحر المتقدمة	٤٢ر٧	٣٨ر٦	٣٥ر٢	٣٦ر٦	٢٧ر١	٢٣ر٠	٢١ر٥	٢٢ر٧
دول نامية مستوردة للنفط	٣ر٣	٣ر١	٣ر٥	٣ر٩	٣ر٤	٢ر٦	٣ر٢	٣ر٨
— سريعة نمو الصادرات الصناعية	٩ر٠	٩ر٠	١ر٠	١ر١	١ر٢	١ر١	١ر٠	١ر١
— الأكثر تأخرا	٠٠	١ر٠	١ر٠	٠٠	—	—	—	—
— نامية أخرى	٢ر٤	٢ر١	٢ر٤	٢ر٨	٢ر٢	١ر٥	٢ر٢	٢ر٧
اجمالي العالم(١)	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

* SOURCES: UN, World Energy Supplies 73-78, Table 5; and UN, Yearbook of World Energy Statistics 1980, New York, 1981, Table 4 & 9.

(١) شامل جميع دول العالم بما في ذلك الدول النامية المصدرة للنفط ودول التخطيط المركزي .

جدول رقم (م ـــ ٧)
التطور في احتياطيات النفط بمجموعات وبعض دول العالم خلال الفترة من ٧٣ الى ١٩٨١*

(الكمية بالبليون برميل)

	كمية الاحتياطي			توزيع الاحتياطي ٪		
	٧٣	٧٩	٨١	٧٣	٧٩	٨١
دول السوق الحر المتقدمة	٦١ر١	٥٩ر٢١	٦٣ر٩٤	٩ر٧	٩ر٢	٩ر٥
. الولايات المتحدة	٣٤ر٧	٢٦ر٥	٢٩ر٨	٥ر٥	٤ر١	٤ر٤
. كندا	٩ر٤	٦ر٨	٧ر٣	١ر٥	١ر١	١ر١
. انجلترا	١٠ر ٠	١٥ر٤	١٤ر٨	١ر٦	٢ر٤	٢ر٢
. النرويج	٤ر ٠	٥ر٧٥	٧ر٦	٠ر٦	٠ر٩	١ر١
. أخرى	٣ر٠	٤ر٧٦	٤ر٤٤	٠ر٥	٠ر٧	٠ر٧
دول نامية مستوردة للنفط	١٢ر٦٩	١٦ر٨٦	١٧ر٦	٢ر٠	٢ر٦	٢ر٦
ـــ سريعة نمو الصادرات						
الصناعية	٣ر٢٤	٣ر٦٢	٣ر٩٨	٠ر٥	٠ر٦	٠ر٦
. الأرجنتين	٢ر٤٦	٢ر٤٠	٢ر٦٥	٠ر٤	٠ر٤	٠ر٤
. البرازيل	٠ر٧٨	١ر٢٢	١ر٣٣	٠ر١	٠ر٢	٠ر٢
ـــ الأكثر تأخرا	—	—	٠ر٢٠	—	—	٠٠
. السودان	—	—	٠ر٢٠	—	—	٠٠
ـــ نامية أخرى	٩ر٤٥	١٣ر٢٤	١٣ر٦٢	١ر٥	٢ر١	٢ر٠
. مصر	٥ر١	٣ر١٠	٢ر٩٣	٠ر٨	٠ر٥	٠ر٤
. تونس	١ر٥	٢ر٢٥	١ر٦٩		٠ر٤	٠ر٣
. زائير		٠ر١٤	٠ر١٥			
. بورما		٠ر٠٣	٠ر٠٣			
. ماليزيا		٢ر٨٠	٢ر٨٠		٠ر٤	٠ر٤
. بوليفيا	٠ر٢٢	٠ر١٥	٠ر١٠			
. بيرو	٠ر٨٣	٠ر٦٦	٠ر٨٠			
. كاميرون		٠ر١٤	٠ر٤٨			
. الهند	٠ر٩٣	٢ر٦٠	٢ر٦٧		٠ر٤	٠ر٤
. باكستان	٠٣ر	٠ر٢٠	٠ر٢٤			
. شيلي	٠ر٢١	٠ر٤٠	٠ر٧٩			
. كولومبيا	٠ر٦٣	٠ر٧١	٠ر٥٢			
. الفليبين		٠ر٠٣	٠ر٠٢			
. ساحل العاج			٠ر٣١			
. المغرب		٠٠	٠٠			
. جواتيمالا		٠٢ر	٠٦ر			
. غانا		٠١ر	٠٢ر			
دول نامية مصدرة للنفط	٤٤١ر٨	٤٧٥ر٦	٥٠٣ر١٤	٧٠ر٤	٧٤ر١	٧٥ر٠
ـــ دول الأوبك	٤٢٠ر٤	٤٣٥ر٦	٤٣٦ر٥	٦٧ر٠	٦٧ر٩	٦٥ر١
ـــ اخرى	٢١ر٤١	٤٠ر٠	٦٦ر٦٤	٣ر٤	٦ر٢	٩ر٩
اجمالي دول العالم(١)	٦٢٧ر٩٠	٦٤١ر٦٢	٦٧٠ر٧١	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

* **SOURCES: Oil and Gas Journal, Different Issues, February 24,1975; December, 1979, 1980 &** 1981; and OAPEC, Energy Developments (Consumption, Policies, Sources), p. 77.

(١) شامل دول التخطيط المركزي .

جدول رقم (م — ٨)

التطور في نسبة صافي واردات النفط والطاقة الى اجمالي المستخدم منها في مختلف مجموعات دول العالم المستوردة للنفط*

(نسب مئوية)

مجموعات الدول	خام ومنتجات النفط			مصادر الطاقة الأخرى		اجمالي مصادر الطاقة الأولية		
	١٩٧٣	١٩٨٠	معدل التغير(١)	١٩٧٣(٢)	١٩٨٠(٢)	١٩٧٣	١٩٨٠	معدل التغير(١)
— دول السوق الحر المتقدمة	٧٩ر٣	٧٢ر٦	—٨	١ر٥	٤ر٤	٤١ر٨	٣٧ر١	—١١
— دول نامية مستوردة للنفط	٨٥ر١	٧٨ر٤	—٨	—٣ر١	٩ر٦	٥٦	٥٢ر٢	—٧
. سريعة نمو الصادرات الصناعية	٩٠ر٩	٩٣ر٨	٣	١٤ر٥	٢٣ر٣	٧٢ر٤	٧٢ر٧	٠ر٤
. أكثر تأخرا	١١٢ر٦	١١٦ر٧	٤	—٢٤١ر٤	—٨٠ر٠	٧٦ر٧	٨٠ر٩	٥
. نامية أخرى	٧٩ر٠	٦٤ر٢	—١٩	—٦ر٦	٤ر٤	٤٥ر٥	٢٨ر١	—١٦

* المصادر : ارجع الى مصادر جدول (م — ١) .

(١) يوضح معدل زيادة (+) أو نقص (−) الاعتماد على الواردات لمواجهة الاحتياجات المحلية من الطاقة ، خلال الفترة من ١٩٧٣ إلى ١٩٨٠ .

(٢) تعني القيمة السالبة بأن هناك صادرات .

جدول رقم (م — ٩)

التطور في توزيع صافي واردات الطاقة والنفط على مجموعات دول العالم الحر المستوردة للنفط*

(نسب مئوية)

مجموعات وفئات الدول	اجمالي الطاقة الأولية		النفـــط	
	١٩٧٣	١٩٨٠	١٩٧٣	١٩٨٠
دول السوق الحر المتقدمة	٨٩ر٦٦	٨٥ر٧٠	٨٩ر٣٢	٨٥ر٧٦
دول نامية مستوردة للنفط	١٠ر٣٤	١٤ر٣٠	١٠ر٦٨	١٤ر٢٤
— سريعة نمو الصادرات الصناعية	٤ر٧٥	٧ر٥١	٤ر٥٨	٧ر٢٤
— الأكثر تأخرا	٠ر٤٢	٠ر٥٤	٠ر٥٦	٠ر٦٧
— نامية أخرى	٥ر١٧	٦ر٢٥	٥ر٥٤	٦ر٣٢
	—	—	—	—
اجمالي دول العالم الحر	١٠٠ر٠٠	١٠٠ر٠٠	١٠٠ر٠٠	١٠٠ر٠٠

* المصادر : ارجع إلى مصادر جدول (م — ١) .

المراجــــع

ـــ البنك الدولي ـــ **الطاقة في البلدان النامية** ـــ واشنطن ـــ أغسطس ١٩٨٠ .

ـــ حسن عبد العزيز حسن ـــ أبعاد توازن السوق العالمي للنفط ـــ **مجلة المال والصناعة** ـــ العدد الرابع ـــ بنك الكويت الصناعي ـــ الكويت ١٩٨٣ .

ـــ عالم النفط ـــ البحث عن بدائل الطاقة : مشكلات عديدة أمام المصادر المتجددة والفحم هو البديل الاساسي حتى نهاية القرن الحالي ـــ **عالم النفط** ـــ المجلد الرابع عشر ـــ العدد ـــ ٢٦ ـــ ٣٠ يناير ١٩٨٢ .

- **El Nahar Arab Report & Memo,** May 18, 1981.

- M. Colitti, The Energy Policies of the Industrialized Countries, **Energy in The Arab World,** Vol.1, Proceeding of The First Arab Energy Conference, March 4-8 1979, Abu Dhabi, Arab Fund for Economic & Social Development & OAPEC, Kuwait, 1980.

- E.P. Eckholm, The Other Energy Crisis: Firewood, Edited by Voclav Smil & W.E. Knowland, **Energy in The Developing World: The Real Energy Crisis,** Oxford University Press, Oxford, 1980.

- M. Goldstein & M. Khan, Effects of Slowdown in Industrial Countries on Growth in Non-Oil Developing Countries, **IMF Occasional Paper 12,** Washington, D.C., August 1982.

- H. Hughes (World Bank), **Issues for Non-Petroleum's Developing Countries,** Oxford Energy Seminar, Sept. 1981.

- N.A. Loaussine, The Stability of Oil Supplies - A producer's View Point, **MEES,** Supplement to Vol. XXII, No. 22,19 March 1979.

- **MEES,** Vol. XXIV, No.29, 4 May 1981.

- OAPEC, **Energy Development (Consumption, Policies, Sources),** Kuwait, 1979.

- P.R. Odel, A Personal View of Missing Oil, **Petroleum Economist,** January 1980.

- OECD, **Economic Outlook,** No. 31 Paris, July 1982.

- **Oil and Gas Journal,** Various Issues: February 1975, December 1979, Dec. 1980 and Dec. 1981.

- **Oil and Energy Trends,** Vol.6, No.3, March 20, 1981.

- OPEC, Energy in Developing Countries, **OPEC Papers**, Vol. I, No.2, October 1980.

- J.K. Parikh, **Energy System and Development**, IIASA, August 1978.

- F. Parra, Oil Exploration in Developing Countries, **Oil and Energy Trends**, Vol.6 No.3, March 20, 1981; **Al-Nahar Arab Report & Memo**, May 18, 1981; and **MEES**, Supplement to Vol. XXIV, No. 35, June 15, 1981.

- Shell Briefing Service, **Energy in The Developing Countries**, January 1980.

- E. Symond, US Energy letter, **Petroleum Economist**, October, 1982.

- U.N., **World Energy Supplies 1950-74**, New York, 1975.

- U.N., **World Energy Supplies 1973 - 78**, New York, 1979.

- U.N., **1978 Statistical Yearbook**, New York, 1979.

- U.N., **1979/80 Statistical Yearbook**, New York, 1981.

- U.N., **Yearbook of World Energy Statistics 1979**, New York, 1981.

- U.N., **Yearbook of World energy Statistics 1980**, New York, 1981.

- U.N., **World Ecomomic Survey - Current Trends in The World economy 1981 - 1982**, New York, 1982.

- U.N., **Monthly Bulletin of Statistics July 1982**, Vol.XXXVI, No. 7,1982.

- UNCTAD, **Handbook of International Trade and Development Statistics - 1981 Supplement**, New York, 1982, pp. III,IV and 12.

- World Energy Conference, **World Energy Resources 1985-2020**, Executive Summaries of Reports on Resources, Conservation and Demand to The Conservation Commission of the World Energy Conference, Science and Technology Press, USA, 1978.

- World Bank, **World Development Report 1979**, August 1979.

- World Bank, **World Development Report 1980**, August 1980.

